بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النيلين

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

الفكر النحوي عند عباس حسن ، مع التطبيق على كتابه "النحو الوافي"

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب :

زكي عثمان عبد المطلب عمر

إشراف :

أ.د / عبد النبي محمد على

١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى :

أمي الغالية التي أرضعتني عشق العلم .

وكانت مصباحا أضاء ليل الظلمة ، صدرا اتكأت عليه

حيثما تملكني تعب من طول المشوار ، وقلة الزاد .

إلى :

روح أبي فى جنات الفردوس - بإذن الله - مع الخالدين .

إلى :

إخوتي الذين طوقوا عنقي بكل ما هو جميل :

حملوني فوق أكتافهم إلى الغد ، ولم يشعروا يوما بالتعب

إلى :

أصدقائي ورفقائي الذين قطعوا معي سنوات (الليسانس) الأربع

وكانت بهم ومعهم سنوات العمر الزاهية

شكر وعرفان

إليك . . .

فأنت من غرس في حب النحو ، وأنا طالبك بالفرقة الثانية ، ثم تعهدت غرسك الغض ورويته بعلمك الغزير حتى أصبح ينمو في سنوات الدراسة - معك - يوما بعد يوم وعاما بعد عام حتى وصل على يديك إلى هذه المنزلة .

إليك أستاذي الفاضل : الدكتور عبد النبي محمد علي .

وصوت شكر أسديه للأساتذة الأجلاء بقسم اللغة العربية بجامعة النيلين .

وأخص فيهم بالشكر والامتنان الأستاذة النحريرة / هدى أحمد حسن

و إلى العاملين بمختلف المكتبات التي تعاملت معي بصدر رحب .

بل إلى كل من أسهم في هذا البحث

أما أستاذنا المرحوم - بإذن الله - الدكتور / محمد عثمان علي

فإن روحه خالدة بيننا لن نكف عن الدعاء لها

المقدمة

الحمد لله الذي شرف العربية فاختارها لغة لكتابه الكريم ، والصلاة والسلام على النبي العربي وعلي آله وصحبه وسلم ، أما بعد :

فإن النحو علم عظيم سخره الله تعالى للعربية وجعله وسيلة للحفاظ عليها ، إذ إنه علم القواعد التي نقيس ونقّوم بها صحة كلامنا ، حيث انعدمت السليقة اللغوية العربية أو كادت ، وعليه كان اختياري للنحو مجالاً للدراسة .

وبتوجيه سديد من قسم اللغة العربية بجامعة النيليين اخترت منحى جديداً في هذه الدراسة حيث تتناول واحداً من أبرز النحاة المعاصرين ، هو عباس حسن ، صاحب المؤلف المشهور " النحو الوافي " . وجعلت عنوانها " الفكر النحوي عند عباس حسن ، مع التطبيق على كتابه " النحو الوافي ".

ومما دفعني إلى المضي في هذه الدراسة ما تميز به عباس حسن من الجمع بين حقيقتين ارتكز عليهما في منهجه :

أولاهما –نفاسة نحو القدامى وعظمته،مع الاعتراف بسبقهم وفضلهم .

ثانيتهما – إدراكه أنه قد علقت بالنحو شوائب لا بد من طرحها والخلاص منها .

كذلك فقد وجدت بحكم طبيعة عملي كأستاذ – في كتابه " النحو الوافي " سمة خاصة:تكمن في تقريب مادة النحو من الأذهان ، وعرضها في ثوب جديد يتيح لقارئه – باختلاف مستواه – الحصول على قدر من ذلك العلم . ومن صور تقريبه لمادة النحو ، ربطه للقواعد بالحياة اللغوية المتجددة ، ومن ثم كانت الأساليب رفيعة ليست كالأمثلة المتكررة في بطون المراجع النحوية القديمة .

وبما أن عباس حسن كان عضواً مجمعياً اهتم بنشر البحوث اللغوية المعاصرة في عدة مواضع من كتابه ، وكثيراً ما كانت هذه البحوث تتسبب في قرارات بمجمعية تطالب بتعديل بعض القواعد النحوية أو الصرفية .

فلا غرابة – بعد هذا – أن أقول : إن هذه الدراسة هدفت إلى رد اعتقاد الكثيرين بأن النحو مجال منعزل عن الأفكار المتجددة ، والطرح المتغير ، فمن الملاحظ أن معظم

الدراسات في النحو دراسات تأصيلية وجهت اهتمامها إلي الدرس النحوي القديم بمدارسه وشخصياته ، و لم يتصد للفكر النحوي المعاصر إلا القليل من الباحثين ، وكان لذلك أثره في أنني لم أجد كتاباً يترجم لشخصية هذا العالم الكبير ويفصل فكره ونظرته في النحو ؛ ولذا كان قوام المراجع التي عولت عليها - في ترجمتي له - متفرقات في دوريات المجامع اللغوية ، وهي يندر وجودها في مكتبات السودان .

وقد نقلت فكر عباس حسن من كتبه الآتية :

١- كتابه الضخم " النحو الوافي " في أجزائه الأربعة .

٢- كتابه " اللغة والنحو بين القديم والحديث " .

٣- كتابه " رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية " .

بالإضافة إلى مقالاته وبحوثه في مختلف دوريات المجمع القاهري .

ولا شك أنني عولت كذلك على كتب التراث في اللغة والنحو والأدب ، إذ لا يمكن أن يتجاهلها الباحث العلمي في تحقيقه للعلم ، خاصة هذا البحث الذي سار على المنهج التحليلي والمنهج المقارن ، وقد خرجت الدراسة بصورتها المتكاملة عبر هذا التقسيم:

الباب الأول :- تعريف بعباس حسن وبكتابه " النحو الوافي " .

- **الفصل الأول** : يوضح ملامح من حياة هذا المفكر تبين تاريخ حياته،وعمله في المجمع القاهري ، ونشاطه العلمي التأليفى .

- **الفصل الثاني** : تعريف بالنحو الوافي ، حيث الحديث عن دواعي تأليف هذا الكتاب ، والتقسيم الفني فيه ، والمميزات الأخرى التي يحتويها .

الباب الثاني :- منهجه في التعامل مع الأساليب والخلافات النحوية .

- **الفصل الأول** : يوضح أن عباس حسن سعى إلى تخليص النحو من أمثلته المرددة دائماً عند القدماء،واستبدالها بأمثلة حية ذات أهداف ومضامين . ويصحب هذا إبعاده للكثير من الشواهد الموروثة إذا ما كانت معقدة التراكيب بعيدة المعاني .

– **الفصل الثاني** : أفرد للحديث عن موقفه من الخلافات النحوية التي ازدحمت بها كتب النحاة ، مثل جدلهم حول أصل المشتقات ، وقد بينا الطريقتين اللتين اتبعهما في تنقية النحو من هذه الخلافات مع تقديم نماذج لكل طريقة .

الباب الثالث :– موقفه من التعليلات والعوامل .

– **الفصل الأول** : يبين أن عباس حسن كان محارباً للتعليلات العلمية للكلام العربي ، ويسمي بعضها " الأوهام النحوية " والتعليلات عنده قسمان :

القسم الأول : ما ينحصر أثره الضار في إضاعة الوقت والجهد .

القسم الثاني : ما يمتد أثره الضار إلى إعاقة استخدام اللغة .

والتعليل الحق عنده دائماً : كونه مطابقاً الكلام الفصيح الوارد عن العرب .

– **الفصل الثاني** : تحليل لنظرة عباس حسن للعوامل ولمنزلتها في النحو ، يبين أن عباس حسن كان متوسطاً في نظرته لنظرية العامل ، وإن كان العديد من العلماء ـ قديماً وحديثاً ـ لا يؤمنون بجدواها . لكنه كان ينكر تجاوز الحد في تطبيق هذه النظرية وجعلها تتحكم بغير حق في أداء المتكلم .

الباب الرابع :– السماع والقياس عند عباس حسن .

– **الفصل الأول** : يبين تعريفه للقياس ، وما يتعلق بهذا التعريف من تحديد لفترة الاستشهاد واللغة التي يصح محاكاتها ، مع تحديد مصطلحات أخرى : كالقلة الذاتية والقلة النسبية ، مع عرض نماذج لكل.ثم يتعرض هذا الفصل لموقفه من حيوية القياس،والنحاة الذين منعوه والذين أباحوه ، مع التطبيق علي ثلاث مسائل : (المصادر ، جمع التكسير ، الإعلال والإبدال) .

– **الفصل الثاني** : يوضح تضييق دائرة القياس وتوسيعها ، فقد تشدد فيما يتعلق بالضبط الإعرابي،وتساهل وتسامح فيما يتعلق بهياكل الألفاظ ومادتها الأصيلة .

ومن نماذجها : جمع التكسير ، النسب ؛ لأن في الاتساع هنا إثراء للغة ، وأخيراً بينا ـ في ميله لاتساع القياس ـ أنه كان يصحح الكثير من الألفاظ والأساليب التي تخطّأ عند البعض ، ومن نماذجها : صحة دخول الباء علي المأخوذ أو المتروك ، وصحة دخول " قد" على المضارع المنفي ، وصحة مجيء العدد المكرر .

الباب الأول

تعريف بعباس حسن وبكتابه " النحو الوافي "

الفصل الأول

ترجمة لعباس حسن

ولد عالم النحو الكبير عباس حسن عام ١٩٠٠م [١] ، وفي مدينة منوف بمحافظة المنوفية . كان والده يعمل بالتجارة ، ورحل إلى القاهرة لمواصلة نشاطه التجاري . وكان ابنه لا يـــزال صغيراً فحُمل إلي قرية سروهيت من أعمال مركز منوف – وهى منشأ أسرته ومقرهـــا الأول – فكفله خاله ، ونشأ فى كنفه وعلى عينيه ، وكان هذا الخال من علماء الأزهر الشريف .

ولمّا أن قوى عوده بعث به خاله إلي كتاب القرية ، يتعلم فيه مبادئ القـــراءة والكتابـــة، ويحفظ القرآن الكريم ، ثم التحق بالأزهر كالمئات من أبناء جيله ، يحفظ القرآن ،ويتلقى مبـــادئ العلوم العربية على الطريقة الأزهرية المتوارثة .

وكانت دار العلوم فى ذلك العصر منية جمهور الطلاب فى الأزهر، يستبقون إليـــها فـــى امتحان يؤهل النجاح فيه للقبول بها ، فطمح عباس حسن إليها مع الطامحين ؛ لأنه شـــعر بحـــب العربية وعلومها يعلق قلبه ؛ إذ شاع بين أقرانه ما يدور فى مختلف الندوات العلميـــة ، وعلـــى صفحات الجرائد ، من أن تنظيماً للدارسة فى دار العلوم قد أقيم على أســـس جديـــدة جامعيـــة ، تضاهى الأسس التى يقوم عليها تدريس العلوم العصرية . وكان فى رغبته إلى دار العلوم مقتديـــاً بابن خاله الأستاذ أحمد على عباس ، من قدامي خريجى دار العلوم ، ومن كبار مفتشـــي وزارة المعارف .

وهكذا تهيأت لعباس حسن – إبان نشأته – بيئة علمية متخصصة يندر أن يتـــهيأ مثلـــها لناشئ فى الريف إذ ذاك . وساعدت هذه البيئة فى التفتح الذهني المبكر فى نظرته إلـــي الأمـــور وفى طريقة التميز بينها وصحة الحكم عليها .

---

[١] أرجح أن هذا هو التاريخ الصحيح لميلاده إذ قال به الاستاذ على النجدي ناصف (وهو صديق عباس حسن) وأورده أيضاً الدكتور : محمد مهدي علام في كتابه "المجمعيون في خمسين عاماً" بخلاف ماذكره الدكتور عدنان الخطيب – الامين العام المساعد لاتحاد المجامع االعربية في دمشق أن ميلاده كان عام ١٩٠٦م .

وحقق عباس حسن أمنيته فلحق بدار العلوم ، وكان فى رحلة الدراسة فيها من طلابها المتفوقين فأصبح يتنقل فى صفوف الكلية تباعا ، صفاً بعد صف ، يقول الدكتور الأديب أحمد عمار واصفاً تفوقه : كان عباس حسن محرزاً قصب السبق فى اللغة العربية مستأثراً بالجائزة المرصودة لها ، على مدى أعوام دراسته ، ما أخلفته ولا فاتته عاما [1] .

وفى دار العلوم حاول أن يتضلع من متن اللغة ، فأقبل على "مختار الصحاح" يُعنى نفسه بحفظه . وكانت له محاولات فى قرض الشعر كغيره من طلاب الآداب الذين يلم بهم طيف الشعر إبان الفتوة ، إذ العاطفة غالبة ، والحيوية دافقة والحياة فى تصورهم أمان وأحلام وأشواق ، ولكن ملكة الشعر عنده -كما وصفها الأستاذ على النجدي [2] -. لم تكن أصيلة ولا راسخة ، ولأمر ما لم تلازمه ولا مالت به إلى الأدب ولا أمسكت للشعر منه بنصيب مأثور[3] .

ولاحت للأستاذ عباس حسن فرصة البعثة إلى إنجلترا ، فتقدم إلى الامتحان الذى يؤهل لها مع المتقدمين ، وكان فى اللغة الإنجليزية . لكن الامتحان جاء فوق ما يعرفه فأفلتت البعثة منه.

تخرج فى [4] دار العلوم عام ١٩٢٥م ثم بدأ حياته فى التعليم مدرساً بمدرسة الناصرية الابتدائية ، ثم فى بعض المدارس الثانوية فى القاهرة . ثم احتاجت دار العلوم إلي مدرسين اثنين فكان أحدهما الأستاذ عباس حسن للنحو ، والآخر للبلاغة هو الأستاذ على النجدي ناصف .

ونشأت علاقة حميمة وصداقة قوية بين المدرسين الجديدين يقول الأستاذ على النجدي ناصف عن التقائه بعباس حسن :" وكنت سبقته إلى دار العلوم مدرساً كما سبقته إليها من قبل طالباً ومتخرجاً ، وفى دار العلوم تعارفنا واصطحبنا ، فزادت جماعتنا به عضواً لكنه كان عضواً من طراز متميز . كان فيه شغف بالبحث ، ونزوع إلي التحدي والحوار فيه ... كان يطرح علينا من حين إلي حين مسألة من النحو أو اللغة ، يقول : إن له رأيا غير المعروف أو مأخذاً يجعله منها فى ريب " [5] .

وظل فى دار العلوم حتى رقي أستاذاً مساعداً وأستاذاً ومن ثم رئيساً لقسم النحو والصرف والعروض ، إلى أن بلغ سن الإحالة إلى المعاش .

---

[1]) أحمد عمار فى الكلمة التى ألقاها فى حفل استقبال عباس حسن فى مجمع اللغة العربية ، مجلة المجمع القاهرى . العدد ٢٢،ص١٦٨

[2]) على النجدى ناصف من أعضاء المجمع القاهرى ، كان أستاذاً بكلية دار العلوم لمدة أربعين عاماً ، ومن أشهر كتبه "سيبويه إمام النحاة "

[3]) على النجدى ناصف : الكلمة التى ألقاها فى حفل تأبين صديقه عباس حسن ، انظر مجلة المجمع القاهرى العدد ٤٦ ص٢٩١ .

[4])(تخرج من) أو (تخرج فى) كلاهما صواب ، هذا ما يقوله د. أحمد مختار عمر فى كتابه ((العربية الصحيحة دليل الباحث إلي الصواب اللغوى)) ط (م. عالم الكتب)ص ١٣٨ .

[5]) على النجدى ناصف : الكلمة التي ألقاها فى تأبين عباس حسن ، مجلة المجمع العدد السادس والأربعين – ص٢٩١

الأستاذ عباس حسن فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

فى سنة ١٩٦٥م شغر فى مجمع اللغة العربيـة بالقـاهرة مقعد كـان يحتلـه المرحوم علـى بدوى ، أحد كبار أساتذة القانون اللامعين ، وفى جلسة المجمع المنعقد بتـاريخ ٢٨نوفمبر ١٩٦٦م تم انتخاب الأستاذ عباس حسـن – أحد كبـار علمـاء اللغـة العربيـة المتخصصيـن بـالنحو – ليحتـل المقعد الخـالي فـى المجمـع . وعقد المجمـع بتـارخ ٦مـارس١٩٦٧م جلسـة خصصهـا لاسـتقبال الأعضاء المنتخبين ، كان من بينهم الأستاذ عباس حسن [١] .

استقبله يوم دخوله إلى المجمع صديقه الدكتور أحمد عمار[٢] .بكلمات الثناء والمدح إذ قـال فيه: " وعالمنا النحوي الأستاذ عباس حسن كان يستنكر كل ما يعتور النحو من حيل مستثقلات ، وتقديرات لخبايا النيات ، وإرجاف بخفايا المضمـرات . بـل إن حبـه للنحـو حباً جماً، وتولهـه فيـه مستهاماً به صبا ، واستيقانه أنه من أجل علوم اللغة نفعا وجدوى – كل ذلك لم يثنه عـن أن يشـنها حملات صدق شعواء على كل ما يشوبه من متعارف المعايب ومتثاقل المثالب" [٣].

ومدح عباس حسن المجمع الذي اختاره ليكون مع النخبة من علماء العربية ، يعملون ليـل نهار فى خدمة اللغة العربيـة ودفعهـا لتسـاير ركـب الحضـارة العالميـة المتسـارعة فـى خطواتهـا ، والمتسابقة مع الزمن فى اندفاعاتها ، مدحه قـائلا : " إن هـذا المجمـع اسـتطاع بنـافع عملـه وكثـير منجزاته ، أن ينتزع الإعجاب من أهل النـصفة والاعتـدال ، وإن مـارى فـى الإنصـاف والتقديـر بعض زنادقة اللغة لهوى مدخول أو حقد كامن، أو جهالة بقدر اللغة وأهلها" ثم خاطب زمـلاءه فـى المجمع طالباً منهم التأسي بالنحاة ، فقال لهم : " فلا يبتئس علماؤنا بما كان ويكون من خوارج هذه الأيام ، فتلك شنشنة عرفناها من قرنائهم فى مختلف الأجيال"[٤] .

لم تكن مقررات مؤتمرات مجمع اللغة العربية بالأمر السـهل بـل كـان الأمـر يـأخذ الجهـد الكبير ، والوقت الطويل كما يصف ذلك أحد أعضائه بقوله: "فكم من حوار امتد زمنا حـول قـاعدة لغوية أو حول مدى التقيد بها . وكم من مناقشة حادة جرت حول إثبات كلمة أو حذفها وكـم جلسـة صاخبة عقدها مجلس المجمع حتى استطاع اتخاذ قرار فى مسالة من مسائل اللغة وكـم مـن الوقـت

---

[١]) عدنان الخطيب مقال بعنوان "فقيد العربية عبّاس حسن " مستل من مجلة مجمع اللغة العربية الأردنى ص٢٣٠ وما بعدها .

[٢]) الدكتور أحمد عمار(١٩٠٤-١٩٨٣) طبيب متفوق ، كان عميداً لكلية الطب بجامعة عين شمس،اختير لعضوية المجمع القاهرى ١٩٥١وانتخب نائباً لرئيس المجمع فى سنة ١٩٧٦ ، وظل فى هذا المنصب حتى وفاته فى سنة ١٩٨٣م .

[٣]) أحمد عمار : فى ترحيبه بالأستاذ عباس حسن فى المجمع ، مجلة المجمع ج ٢٢ ص ١٧٥ .

[٤]) عباس حسن:الكلمة التى ألقاها فى حفل استقباله ، مجلة المجمع القاهرى العدد ٢٢ ص ١٧٥

استغرقه إقرار أو رفض مقترح عرض على مؤتمر المجمع " [1] .

لهذا كان عباس حسن مقتنعاً بهذه القرارات المجمعية ، وهذا ما جعله ينتحى طريقة فريدة من نوعها فى التأليف النحوي ، فقد ربط بين القواعد الأصلية وما أضافته المجامع من قرارات وأحكام تتعلق باللغة . وهذا ما جعله يكتب على غلاف كتابه "النحو الوافى" العبارة الآتية " مشتملاً على الضوابط والأحكام التى قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية". .

وهذه بعض القرارات المجمعية التى تضمنها "النحو الوافى"[2]:

١-قرارات المجمع حول "التضمين"[3].

٢-المبحث المستقل حول "منذ ومذ"[4].

٣-القرار بجواز إلحاق تاء التأنيث لصيغة "فعول" بمعنى "فاعل" [5].

٤-القرار المجمعي بقياسية أفعال المطاوعة [6].

وغير ذلك من القرارات التى نشرها ، والتى تطرق الحديث عنها فى أجزاء مختلفة من هذا البحث.

منذ أن انضم عباس حسن إلي ركب المجمعيين كان متابعاً أعمال المجمع، ومشاركاً فيها مشاركة جادة ، فاستحق (يوم رحيله) أن ينعاه رئيس المجمع الدكتور إبراهيم مدكور بهذه العبارات:"نلتقى اليوم لنودع شيخاً من شيوخ هذه الدار ... لقد كان عباس حسن وفياً كل الوفاء لمجمعه ، لم يتخلف عن جلسة من جلساته ، وعن لجنة هو عضو فيها ، إلا لضرورة قاهرة ، وبلغ به الوفاء أنه كان يحضر أحياناً متوهماً عملاً فلا يجده . ولا أشك فى أن المجمع كان أيضاً شغله الشاغل فى داره وخلوته ، يراجع المحاضر والتقارير ، ويعد للجلسات المقبلة فى المجلس واللجان. يحقق موضوعات أثيرت ، ويمحص أفكاراً عرضت ، لا يتردد فى أن يستأنف الحديث فيما أثير من قبل،ولا في أن يطلب إعادة النظر فيما سبق أن بت فيه" [7].

وأشاد بعمله فى المجمع الأستاذ على النجدي ناصف الذي مثله : "بالديدبان اليقظان فى

---

[1]) عدنان الخطيب ، مقال بعنوان "فقيد العربية عباس حسن" مستل من مجلة مجمع اللغة الأردنى ، ص٢٤٠،٢٤١.

[2]) "النحو الوافى" طبع عدة طبعات ، والتى اعتمدنا عليها فى بحثنا هى الطبعة الرابعة لدار المعارف سنة ١٩٧٦م.

[3]) محاضر جلسات المجمع دور انعقاده الأول ص ٢٠٩،نقله عباس حسن فى "النحو الوافى" (٥٦٤/٢ ومابعدها).

[4]) عباس حسن "النحو الوافى" (٥٤٤،٢ حتى ٥٦٣)

[5]) المرجع نفسه (٤/هامش ٥٩٢).

[6]) المرجع نفسه (٣/هامش ٣٥٠-٣٥١).

[7])إبراهيم مدكور فى تأبينه للأستاذ عباس حسن ، مجلة المجمع القاهرى (١٧٦/٤٥،١٧٧).

مراقبته، لا تأخذه غفلة أو يمسه فتور أو كأنه الصيرفي الحاذق ، يرد الزيوف ، ويقبل الجياد" [1].

كان الأستاذ الكبير عباس حسن مشاركاً فى عدد من لجان المجمع القاهرى ، منها : لجنة المجمع الكبير ، ولجنة الأصول ، وبعض لجان المجمع العلمية ، فكان مشاركاً فى كل جلسات مجلسه ، ومن مشاركاته فى أعمال المجمع الكلمات التى ألقاها من مثل :

١-كلمته فى حفل استقباله[2].

٢-كلمته فى استقباله للأستاذ على الجندى [3].

٣-كلمته فى استقبال الأستاذ على السباعى[4].

٤-كلمته فى تأبين الأستاذ على السباعى[5].

هذا بجانب البحوث والمحاضرات التى قدمها للمجمع ، ومن هذه البحوث :

١-محاضرة بعنوان "بعض الشوائب فى النحو" [6].

٢-بحث لغوى فى استعمال صيغتى "رئيس ورئيسى" [7].

٣-تصويب "قد لايكون الأمر عسيراً"[8] .

٤-حول تعبير : (رغما عن كذا "عن" فى معنى "من")[9].

٥-دخول الباء على المأخوذ والمتروك صحيح[10].

الأستاذ عباس حسن محباً للعربية ورجالها :

سجلت مواقف عديدة حبه الشديد للعربية ، وإخلاصه فى الدفاع عن رجالها قديماً وحديثاً فهو يثنى على القدماء من اللغويين والنحويين ثناءً بالغاً ، إذ يقول فيهم : إن الأسلاف – أجزل الله ثوابهم – قد بذلوا عناية معجزة فى جمع أصول اللغة ولم شتاتها ، واستنباط أحكامها العامة والفرعية . وأحاطوا لغتنا العظيمة بسياج متين من اليقظة الواعية والحيطة الوافية ، والتضحية

---

[1])على النجدي ناصف : الدورية نفسها ، الصفحة نفسها .

[2]) الدورية السابقة (٢٢/ ١٧٥)

[3]) الدورية نفسها (٢٣٣/٢٥)

[4]) الدورية نفسها (٢٣٣/٣٠)

[5]) الدورية نفسها (١٩١/٣٤)

[6]) الدورية نفسها (٥٣/٣٥ – ٦٥)

[7]) الدورية نفسها (١٥٥/٣٨ – ١٥٩)

[8]) الدورية نفسها (٤١٩/٣٧)

[9])الدورية نفسها (٣٢٧/٣٥)

[10]) الدورية نفسها (٤٣٣/٣٨)

الغالية ، فى عصور غلبت فيها الجهالة ، وشاعت الأمية ، وعزت أسباب الاتصال ؛ فضربوا بهذا أحسن الأمثال ، وأبقاها على الدهر . وقهروا التاريخ على الشهادة لهم بالصبر الصابر ، والكدح الدائب ، والفناء فى الجلائل حسبة وائتجاراً [١].

ويعجب ويفتخر بالمراجع الموسوعة التى تركها أسلافنا ، وبالكتب المستفيضة التى خلفوها فى المجالات الأدبية والعلمية ، فكل سطر من سطور هذه المؤلفات آية تنطق بفضلهم وتعترف بنصيبهم الأكمل ؛ من الدقة ، والتحري ، والضبط والأمانة ، وتدل على فهم ثاقب ، وعقل راجح ، وذكاء لماح[٢].

ويقف عباس حسن أمام الآثار اللغوية والثقافية الباهرة كـ"الأغاني" ،و"الأمالى" ،و"لسان العرب" و "المخصص" و"تاج العروس" و"الكتاب" و"المفصل" يقف مبهوراً مزهواً بصنيع هؤلاء الأسلاف ؛ فلا يرى لهم اليوم أنداداً فى العلم ولا قرناء فى التضحية والصبر . اللهم إلا طائفة يسيرة من رجال العلم الحديث فى البلاد الغربية وهبوا أنفسهم له ، وافتدوه بالنفيسين ، وماثلوا علماءنا القدامى فى الصبر ، والدأب والتضحية ، وكان لهم ما أرادوا ، وكان للعالم على أيديهم هذه المدنية التى لم تشهدها الأرض من قبل [٢] .

ويبلغ افتخاره بأسلافة مداه عندما يتصفح مراجعهم فيجد كتاباً كـ "تاج العروس" يتكون من عشرة أجزاء ضخام ، فى كل جزء أربعمائة صفحة أو يزيد من مادة اللغة وأصولها وروافدها ، ويتصفح كتاباً آخر من كتبهم هو كتاب "المخصص" لابن سيده ، ألفه صاحبه وهو ضرير ، سلبته الأيام أكرم حواسه وأنفس ما يحتاج إليه العلماء الباحثون . ولم يمنعه العمى القهار أن يخرج للناس كتباً جليلة منها "المخصص" فى سبعة عشر جزءاً،فى كل جزء قرابة ثلاثمائه صفحة،بها من أصول اللغة وخصائصها ونواحى اتصالها بالحياة – ما جعله قبلة اللغويين فى العصور المختلفة، ولا سيما عصرنا الزاهى بألوان الحضارة المستحدثة وأفانين الابتكار المتجدد . ويتصفح كتاب "الأغانى" فيندهش من حجم هذا الكتاب الذى يبلغ واحدا وعشرين جزءاً،كلاً منها موسوعة ضخمة، حافلة بفنون الأدب وطرائف اللغويات وأعذب الملح والأخبار ؛ مما جعله حتى اليوم مورداً صفواً يتزاحم عليه رواد الأدب والفنون [٢] إن أي موسوعة من هذه الموسوعات تجعل المرء يتعاظم الأمر ويسائل نفسه : أهذا عمل فرد أم عمل جماعة ؟ بل إن الشك ليغلبه فى موقفه ويدفعه إلي الإلحاف فى تساؤله : أهذا عمل جماعة واحدة ؟ إذ كيف تستطيع جماعة أن تتحمل العبء

---

[١]) عباس حسن " اللغة والنحو بين القديم والحديث " ط (دار المعارف ، مصر : ١٩٦٦م) ص ٥

[٢]) عباس حسن " رأي فى بعض الأصول.اللغوية والنحوية " ط (م . العالم العربي ، القاهرة : ١٩٥١م) ص ٣-٥

الذى تنوء به الجماعات وتذلل الصعاب التى تستعصى على الطاقة ، وتظهر المعجزات العلمية فى عصور بطلت فيها المعجزات؟ والجواب : إن هؤلاء الأفراد قد وهبوا أنفهسم للغتهم ووقفوا عليها حياتهم وتقربوا إلى الله بخدمتها ؛ فدان لهم البعيد ، وذل العصي ودخل المحال في مجال الإمكان[1].

وفي طليعة العلوم العربية التي يجلها عباس حسن ويكبرها غاية الإكبار "علم النحو" فالنحو دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى ؛ منه تستمد العون ، وتستلهم القصد ، وترجع إليه في جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ، ولا يكاد يستقل علم من علوم العربية بنفسه عن النحو، أو يستغنى عن معونته أو يسير بغير نوره وهداه . حتى هذه العلوم النقلية – على عظيم شأنها – لا سبيل إلي استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلي أسرارها بغير هذا العلم ؛ فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام وما يتبع ذلك من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد ترقي بصاحبها إلى مراتب الأئمة ، وتسمو به إلي منازل المجتهدين – إلا بإلهام النحو وإرشاده [2].

ويسخط عباس حسن على هؤلاء المتثارين العاجزين الذين يوارون عجزهم وقصورهم بغمز النحو والصرف بغير حق ، ويطعنون أئمتهما الأفذاذ . ويرد على هؤلاء الجاحدين للتراث النحوي والصرفي ، بكلمة يقتضيها الإنصاف لهؤلاء الأسلاف أصحاب الفضل ورواده – وجاء في كلمته للأسلاف من النحاة : إنكم – أيها العباقرة – قد جمعتم أصول النحو ، وثبتم قواعده ورفعتم بنيانه شامخاً ، ركيناً ، في إخلاص نادر ، وصبر لاينفد . لقد كان الزمان يجري عليكم بما يجري على غيركم بالمرض والضعف والفقر ، فلا يقدر على انتزاعكم من علمكم الجليل ، ولا ينجح في إغرائكم بمباهج الحياة كما كان ينجح في إغراء ضعاف العزائم ومرضى النفوس من طلاب المغانم ورواد المطامع .

لقد كان يترقبكم أولياؤكم وأهلكم الساعات الطوال بل قد يترصدكم الموت ، فلا يقع إلا في حلقة درس ، أو قاعة بحث أو جلسة تأليف أو ميدان مناظرة أو رحلة مُخْطرة في طلب النحو[3].

لقد تسابقتم مخلصين دائبين فرادى وزرافات في إقامة صرح النحو ، وتشييد أركانه ، فأقمتموه سامق البناء ، وطيد الدعامة ، مكين الأساس . حتى وصل إلينا – أهل العصور الحديثة- راسخاً قوياً ، فإنكم تستحقون منا عظيم التقدير ، وخالد الثناء . فإن لم نفعل كنا في عصبة

---

[1]) عباس حسن "اللغة والنحو" ص ٦ مابعدها .

[2]) عباس حسن مقدمة النحو الوافي الصفحة الاولى .

[3]) عباس حسن "النحو الوافي " ١/٣،٤،٥ . بتصرف .

الجاحدين الجاهلين المغرورين [1] .

وينزعج عباس حسن كل الانزعاج من المثقفين الذين يتأففون حين يسمعون اسم البلاغة القاعدية ، ولا يتورعون عن اتهامها بإفساد الذوق الأدبي وتعطيل المواهب الفنية ، وإصابة العقول بالجمود والضيق ، فلذلك ينادون بنبذها ، وتحريم دراستها في معاهد التعليم[2].

ويصف أصوات هذه الدعوى بأنها أصوات حمقاء ، تقوم على كثير من المغالطة والتسرع في دعوتها إلى إهمال البلاغة وإهمال مصطلحاتها .

ويزيد ألمه حين يسمع من يقول هذا القول الفج : هذا رأيي لا أبالي أكان موافقاً للبلاغة القاعدية أم غير موافق .

هنا يدعو عباس حسن لمحاربة هذا العبث وهذه النزعات الطائشة ، بعد أن شاهدنا من بوادر الفوضى في عصرنا ما يدعونا لمقاومتها قبل استفحال أمرها[3].

ولا يقف أعداء الفصحى[4]عند دعوتهم إلى إلغاء قواعد النحو والبلاغة ، بل تمتد دعوتهم الأثيمة في المناداة بأن تحل العامية محل الفصحى ، ولا يستغرب عباس حسن من مثل هذه الدعوة إلي الإلحاد اللغوي ، والمروق من حدود الفصحى والعبث بمقدساتها ؛ لا يستغرب لأن الدعوة قديمة جديدة تظهر حيناً وتختفي حيناً ، على حسب ما يتاح لها من جو ملائم ، وفرصة مهيأة ، لنفث سمومها ونشر جراثيمها .

إن هذه الدعوة كما يقول : " أمر مرتقب ، إن اختفى وقتاً فسوف يظهر وقتاً آخر ، وهكذا دواليك مابقيت الفصحى ، وقواعد اللغة هدفاً لايدرك إلا بالدأب المحمود ، والدربة الوافية ،

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافي " ١/٣،٤،٥

[2]) عباس حسن "المتنبي وشوقي – دراسة ونقد وموازنة " ط١ (مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة : ١٩٥١م) ص ٧٥

[3]) المرجع نفسه ص ٧٥

[4]) من أعداء الفصحي الذين حاربوها .

١-لطفي السيد : عام ١٩١٣م كتب عدة مقالات في الصحف يدعو فيها إلي استعمال الألفاظ العامية وإدخالها حرم اللغة الفصحى .

٢- قاسم أمين : عام ١٩١٢م دعا إلى تسكين الإعراب ، وطالب بتسكين أواخر الكلمات .

٣- الخورى مارون غصن – كتاب "حياة اللغة وموتها : اللغة العامية " ١٩٢٦م .

٤- عبد العزيز فهمي : قدم مشروعاً إلي المجمع اللغوي المصري في عام ١٩٤٦م . لاتخاذ الحروف اللاتينية لرسم الكتابة العربية .

٥- الزهاوي : ١٩١٠م كتب مقالاً بعنوان "لغة الكتابة ووجوب اتخاذها باللغة المحكية " .

٦- سلامة موسى : ١٩٢٦م صاحب الدعوة إلى اللغة العربية العامية وكتابة البلاغة العصرية . انظر الأستاذ أنور الجندي "الفصحى لغة القرآن " ط١ (دار الكتاب اللبناني) ص١٨٥ .

والدراسة الحكيمة . وبين هذه وتلك يضج العابر الذي لا يستطيع التلبث ، ويصرخ المعجل الذي تسوقه الشواغل ، ويئن الراغب الذي تحول بينه وبينها الحوائل . فالحديث عنها ليس بدعاً طارئاً، ولاسنة دخيلة . وإنما هو ترديد لصيحات سبق إليها نفر من أهل القرون الغابرة بعيدها وقريبها ، واشترك فيه بعض العامة والخاصة .

وكانت صيحات الأمس كصيحات اليوم مزيجاً من أصوات جاهلة مدفوعة بعجز الوسائل وقصور الثقافة ، وأخرى نفثتها أهواء عنصرية مردية ، وحركتها أحقاد تاريخية دفينة في حنايا الصدور تنتظر الفرصة الموائمة ؛ لتنتشر سمومها فتختار لها دعوة الإصلاح ، وصيحة التجديد لتصرف عنها الشكوك والريب ، وتحول الأنظار والأفكار عن مراقبة أصحابها والقائمين بها[1].

وكثيراً ما كانت أمثلة النحو الوافي صورة صادقة ينفث فيها عباس حسن شعوره النبيل نحو العرب : يحكي مآثرهم ويطمح لمجدهم ، وينشد وحدتهم . ولعل أبلغ دليل على ذلك أن تكون أمثلته .

"إني أنتصر للعرب لئلا يطمع فينا أعداؤنا "[2].

"يا عربياً مخلصاً لاتغفل مآثر قومك " [3] .

" أجيبوا داعي الله يا عرباً أهل اللغة الواحدة ، والروابط الوثيقة " [4].

"– إنا العرب – بنو الإقدام " [5]

"بوركت يا أبا عبيدة عامراً ؛ فلقد كنت أمهر قواد الفتح الأول" [6].

" يا صلاح صلاح الدين ما أطيب سيرتك" [7].

مؤلفات الأستاذ عباس حسن :

أربعة مؤلفات خالدة تركها عباس حسن هي "النحو الوافي" و "رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية " و"اللغة والنحو بين القديم والحديث "و "المتنبئ وشوقي" .

يبرز "النحو الوافي" كأضخم هذه المؤلفات وأشهرها . أما قصة تأليف هذا المؤلف الضخم

---

[1]) عباس حسن "اللغة والنحو " ص٢٥٢،٢٥٣ .

[2]) عباس حسن "النحو الوافي" (٤/٢٨٤).

[3]) المرجع نفسه (٤/٤٠) .

[4]) المرجع نفسه (٤/٤٠).

[5]) المرجع نفسه (٤/٢٨١).

[6]) المرجع نفسه (٤/٤١).

[7]) المرجع نفسه (٤/٥٤).

فنسمعها من الأستاذ علي النجدي ناصف حين يقول :" كنت قد تمنيت في مقدمة كتاب لي عن سيبويه أن ينهض بعض نحاتنا ؛ لينظروا في النحو ويؤلفوا كتاباً فيه ، يكون هو كتاب العصر . وصح مني العزم على العمل لهذه الأمنية ، فدعوت بعض الأصدقاء إلى جلسة درسنا فيها الأمر ، ووضعنا منهجه وتوزعنا أبوابا من النحو بيننا ، ندرسها ونحددها ، ثم نلتقي لنرى الرأي ، ولكن لم يقدر لهذه المحاولة أن تتم ، ولا أن نمضي فيها بعيداً ، وكأن الله تعالى راضياً عن هذه الأمنية فأمسكها أن تذهب ضياعاً ، ووكل بها فقيدنا العالم الجليل ليحققها وحده ، شمله – سبحانه – بعون منه وتوفيق ، فكان كتاب " النحو الوافي " [1].

وأثنى العلماء الأجلاء على كتاب "النحو الوافى " فقد اعتبره الدكتور محمد مهدى علام : "مرجعاً قيما يمكن أن يعول عليه ، ويستغنى به عن الكتب القديمة الموسعة فى النحو" [2] . ومجده كذلك الأستاذ على النجدى ناصف فقال : "ومهما تتعدد الآراء فى الكتاب ومهما تختلف الأحكام عليه ، فالذى لا ينبغى أن يكون فيه خلاف ولا مراء ، أنه قصارى ما يمكن أن ينهض بمثله عالم واحد فى علم كائنا ما كان ، فكيف بالنحو ... ومتى اجتمع الناس على رأي في عمل فرد بل فى عمل جماعة – فما يذكرونه إلا بالحمد ولا يصفونه إلا بالكمال "[3]

أما كتابه الثانى "اللغة والنحو بين القديم والحديث "فيقع فى حوالي ثلاثمائة صفحة،ويدور القول فيه على نوعين من الدرس والبحث :

النوع الأول – يتعلق ببعض أصول النحو فيتناول قضايا القياس ،والتوثيق اللغوي والمطرد والشاذ والقياسى والسماعى ، وداء النحو ودواؤه ، والتعليل والأوهام النحوية ، والعامل وغيرها من القضايا .

النوع الثانى – يدور القول فيه على قضايا لغوية وأدبية شغلت الناس وقتا ما ، ولا تزال ثمة بقية من الاشتغال بها الآن،منها : الدعوة إلي العامية وترك الإعراب ، والدعوة إلي اصطناع الحروف اللاتينية مكان العربية،ومن القضايا اللغوية التى يتضمنها الكتاب ويفصلها مسألة : التعريب والنحت والاشتقاق،ويناقش هذا الكتاب مسألة أدبية مثيرة للجدل : هى قضية الشعر المنثور أو الشعر المرسل أو الشعر الحر.

أما كتابه الثالث "المتنبئ وشوقى " فقد أظهر أن عباس حسن يمتلك موهبة أدبية رفيعة؛ إذ

---

[1]) على النجدي ناصف : الكلمة التي ألقاها في تأبين صديقه عباس حسن،انظر مجلة المجمع القاهرة (٤٥/١٧٨-١٨٤) .

[2]) مجمع اللغة العربية " المجمعيون فى خمسين عاما " بقلم : محمد مهدى علام ط القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٨٦م ، ص ١٣٥ ، ١٣٦

[3]) على النجدى ناصف "الكلمة التى ألقاها فى تأبين عباس حسن – مجلة المجمع القاهري (٤٥/١٧٦-١٧٧)

كان دقيق الملاحظة فى الآراء النقدية التى يذهب إليها ، تساعده فى ذلك حساسية فنية تكشف مواطن الجمال والخيال الرائع .

وقد جمع فى هذا الكتاب بين شاعرين تجمع بينهما مشابهة شتى،فكل يعد من معالم الشعر العربى فى تاريخه الطويل ، وكلاهما جنت عليه عبقريته فشنت عليه حرب لا هوادة فيها أوقد نارها زمر من المقصرين، ومن المتعجلين ، ومن الحاقدين الشانئين[1] .

وعلى الرغم من أنه عقد الكتاب للموازنة النقدية بين الشاعرين إلا أنه لم يتردد في إعلان ولائه لأحمد شوقي ؛ إذ يصرح بأن (شوقي) شاعر العربية كلها :حاضرها وماضيها،قديمها الغابر وحديثها القائم ... ولو أن سائلاً طلب إليّ أن أرشده إلى شاعر عربي يستغنى به عن غيره ويكتفيبشعره عن كل شعر–ما ترددت أن أرشده (لشوقى) ولو جاز لبعض المثقفين والطلاب– ممن ضاق وقتهم وعجزت وسائلهم أن يقتصروا على شاعر عربي واحد ما كان غير لشوقي[2]

هذا ؛ وقد تضمن الكتاب ترجمة موجزة لكل من الشاعرين ودراسة لنماذج شعر كل واحد منهما فى فنونه المختلفة ، وفى ألفاظه ، و معانيه ، ثم دراسة لأخلاقه ومنازع نفسه كما تتمثل فى شعره .

رحيل الأستاذ عباس حسن عن الدنيا :

فى إبريل ١٩٧٩م نعى مجمع اللغة العربي بالقاهرة إلى علماء العربية ورجالها عباس حسن ، عضو المجمع وشيخ نحاته اختطفه الموت وهو فى أوج نشاطه الجسمي وقمة عطائه الفكري ، فرثاه الدكتور إبراهيم أدهم الدمرداش[3] بقصيدة عصماء ألقاها أمام زملائه المكلومين بفقد صديقهم العزيز وعالمهم الفذ عباس حسن ومن أبيات هذه القصيدة [4] .

رأيت الناس تسرف فى المقال ... ويندر أن تزيد من الفعال
وتخطئ عادة وتصيب عفوا ... وتدخل فى ضلال من ضلال
ولولا ثلة الأخيار فينا ... لكان مصيرنا سوء المآل
يعز علي أن أرثي زميلا ... تفانى فى الدفاع عن الكمال

---

[1]) عدنان الخطيب مقال بعنوان "فقيد العربية عباس حسن" مجلة مجمع الأردنى–ص٢٣٠وما بعدها .

[2]) عباس حسن "المتنبئ وشوقي " ص٢

[3]) إبراهيم أدهم الدمرداش ، مهندس مشهور من أعضاء المجمع لمدة خمسة عشرة عاماً ، له العديد من البحوث العلمية ، وكان شاعراً يدعو للحفاظ على الفصحى .

[4]) مجلة المجمع القاهري (٤٥/١٨٥)

فقيد النحو كان بلا مراء ... فقيد العرب في "نحو" الخوالي
تمسك بالقديم بألف بيت ... وقاد الفكر في هذا المجال
سألت النحو هل "عباس" وفّى ... قواعده ؟ فقال : بلا جدال
قضى أيامه درساً وبحثاً ... يصوب كل أخطاء المقال
تصدى للكثير من القضايا ... وأفتى بالجواب على السؤال
تركت حياتنا والكل فان ... ويبقى وجه ربك ذو الجلال
فلا ترهب حسابا يوم بعث ... فنحوك عن يمين لا شمال .

الفصل الثاني

تعريف بكتابه " النحو الوافي "

تعريف بكتابه " النحو الوافى "

اشتهرت فى النحو العربى مؤلفات تراثية قيمة منها "الكتاب" لسيويه و"المفصل" للزمخشرى ، و"الهمع" للسيوطى و"شرح الأشمونى" وحاشية "الصبان" وألفية ابن مالك والشروح عليها : كشرح ابن عقيل ، والحواشى على هذا الشرح واشتهرت كذلك مؤلفات ابن هشام : قطر الندى) و"شرح شذور الذهب " و" أوضح المسالك" و "مغنى اللبيب" . إذن فالمؤلفات النحوية كثيرة جدا ويصعب عدها هنا([1]) . وتظل دائما هذه المؤلفات هى الأمهات التى يرجع إليها دراس النحو ومدرسه فى كل زمان ومكان .

وبالرغم من هذا ، كان علم النحو – كغيره من العلوم – محتاجا إلي من يكمل جهد السلف ويصل بين ماضيهم وحاضرنا ، فكان لابد من جهد نحوى جديد يستخلص الفوائد الثمينة من كتبهم، ويزيل الصعوبات والسلبيات منها ، ويقدم لنا النحو بشكل أسهل وأجمل .

وانبرى لهذه المهمة الخطيرة الأستاذ عباس حسن الذى قدم لنا علمه فى كتاب ضخم يحمل عنوان "النحو الوافى " كتابا ضخما فى شكله ومضمونه .

جاء الأستاذ عباس حسن بهذا الكتاب وفى باله أن تراثنا النحوى النفيس قد دخلت عليه – فى غفلة حراس اللغة – الكثير من الشوائب([2]) ، التى حطت قدره بين علوم العصر وعقدت فهمه وإفهامه للمعاصرين ووضع كتابه شاكرا المحاولات المتكررة لإصلاح حال النحو من أبناء اللغة البارين بها ، ولكنه يرى أن هذه المحاولات لم تفلح في القضاء على كل شوائب النحو بقدر ما يحاول هو فى كتابه "النحو الوافى "

نال هذا الكتاب شهرة كبيرة فى عصرنا لا يكاد ينازعه فى شهرته اليوم أي مؤلف نحوى حديث ، وأكد صاحب الكتاب أن كتابه خطوة جديدة فى النحو بقوله : "هذا كتاب جديد في النحو وما يتصل به من الصرف" ([3]) .

ويتصف هذا الكتاب – كذلك– بالإحاطة والشمول لمسائل النحو والصرف المختلفة، حتى إنه اختار تسمية "النحو الوافى" ؛ لأنه قد وفى بكل النحو والصرف فى كتابه الواحد بأجزائه الأربعة .

---

[1]) لمعرفة أسماء هذه المؤلفات يمكن الرجوع إلي د. عبد الهادى الفضلى "فهرست الكتب النحوية المطبوعة " ط١ (مكتبة المنار – الأردن ١٩٨٦م) .

[2]) الشوائب التى يقصدها هى : سيطرة الفلسفة والمنطق على نحونا بشكل ظاهر ، مما أدى إلي تفشى قضية العلة والمعلول والجدل الفكرى المحض ، وغيرها من قضايا العقل البعيدة عن مسائل اللغة ومسارها.

[3]) عباس حسن " النحو الوافى" الصفحة الأولى .

وبالطبع لم تكن هذه المادة اللغوية والنحوية والصرفية الشاملة فى كتاب "النحو الوافى" إلا تجمعياً لما تفرق في أمهات الكتب ؛ كما اعترف بذلك المؤلف عندما جاء فى دستور كتابه:أنه تجميع لمادة النحو كلّه ، وما يتصل به من الصرف فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعة كبار تحوي صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق فى أمهات الكتب [1] .

التزم صاحب الكتاب اتباع الأساليب الرفيعة فى التمثيل لقواعد اللغة ، وكشف غموضها، حتى إنه كتب على ديباجة كتابه :" مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة " وقصد بذلك أنه لم يكن حريصاً على أساليب القدامى وتعبيراتهم – إلا حين تساير لغة الكتاب فى البيان الأوفى ، والجلاء الأكمل ؛ لأن لغة الكتاب – كما يصفها صاحبها – لغة الوضوح ، والإشراق، والإحكام ، والاسترسال وتتجنب هذه اللغة التعقيد ، والغموض والحشو ، وتبتعد عن أساليب السلف فى : "الفضول ، والتوقف لمناقشة لفظ ، أو إرسال اعتراض أو الإجابة عنه" [1].

ويتضح لنا أن المؤلف استفاد من خبرته الطويلة فى مجال التدريس ، وحرص على أن يكون مؤلفه علاجاً يبين للأساتذة كيفية تدريس المادة النحوية والصرفية ، وأيضاً عَرَضَ المادة بشكل موجز مختصر للطلاب ؛ ولذلك قام بالتقسيم الفنى داخل كتابه : فهناك جانب يناسب الطالب فى قدرته ومنهجه ، وهذا مكانه أول المسألة وصدرها . ويليه ما يلائم الأساتذة والمتخصصين – بعنوان مستقل هو: "زيادة وتفصيل" الذى يكون فى صفحة جديدة ، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقية المتقاربة ؛ لتكون رمزاً يميز صفحات "الزيادة والتفصيل" من غيرها وهذا ما أشار إليه عندما كتب فى غلاف كتابه : "القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات ، والمفصل للأساتذة والمتخصصين".

تتبع كتاب "النحو الوافى" قضايا النحو والصرف من لدن عصر سيبويه حتى عصر المجامع اللغوية ، ونشر الكتاب العديد من الآراء المجمعية – وبخاصة آراء المجمع القاهرى – التى كثيراً ما تكون سبباً فى ظهور قاعدة جديدة فى النحو أو الصرف . وعلى هذا جاءت إشارة المؤلف لذلك عندما كتب على غلاف كتابه " مشتملاً على الضوابط والأحكام التى قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية ".

---

[1]) المرجع السابق (١/٥) .

نظّم عباس حسن أبواب النحو والصرف فى كتابه على نهج ابن مالك فى ألفيتـه المشـهورة؛ مبرراً ذلك بأنه "الترتيب الشائع اليوم" [1] ، وهو فوق شيوعه – أكثر ملاءمة فى طريقته ، وأوفر إفادة فى التحصيل والتعليم .

فبدأ الجزء الأول من كتابه بـ "الكلام وما يتألف منه" ، ثم انتقل إلـى"المعـرب والمبنـى"،ثـم إلى "النكرة والمعرفة" وهكذا سار الترتيب ...

ونلاحظ أنه يقسّم الأبواب النحوية والصرفية إلي مسائل ؛ ليحدث ترتيباً أدق وأحكم ، فباب "الكلام ومايتألف منه" يقسّـم –مثـلا– إلـي خمـس مسـائل : تتكلـم المسـألة الأولـى عـن المصطلحات النحـوية ، والمسألة الثانية تتناول أقسام الكلمة الثلاث ، والمسألة الثالثة عن أقسام التنوين وأحكامه ... ويبدأ "المعرب والمبنى" بالمسألة السادسة ، وينتهى بالمسألة السادسة عشر ، وهكذا حتى يكتمل الكتاب فى جزئه الرابع بالمسألة التى تحمل رقم(١٨٤) .

ولم يهتم عباس حسن " بالألفية " فـى ترتيبـه لكتابـه علـى نهجهـا فحسـب ، بـل قـام أيضـاً بوضع أبياتها فى الهامش مرتبة غالباً ، ويتناول هذه الأبيات بالشـرح والتحليـل والتعليـق ؛ فيشـرح مفرداتها اللغوية الصعبة ، ويوضح قواعدها التى تشير إليها ، وكثيراً ما يبيّن وجوه النقص والخلـل فيها ، فيردف شرحه بعبارات ناقدة . لتنظر – مثلاً– إلى قول ابن مالك فى الاشتغال :

وإن تلا المعطوف فعلاً مخبرا به عن اسم فاعطفن مخبراً

نجد عباس حسن يعقب شرحه بقوله: " وقد شرحنا توجيه كل حالة من هاتين الحـالتين المتسـاويتين فى الصحة ، شرحاً يوضح هذا البيت الغامض المبتور" [2] .

وقول ابن مالك فى نواصب المضارع :

والواو كالفا ، إن تفد مفهوم"مع" كـلا تكن جلداً وتظهرَ الجزع

عقب عليه قائلاً : ساق ابن مالك مثالاً معناه : لا تكن جلداً فى وقت إظهار الجـزع . وفـى المثـال عيب معنوى ؛ إذ كيف يكون جلداً مع إظهاره الجزع[3].

---

[1])وفضّل ترتيب ابن مالك على ترتيب الزمخشرى فى "المفصل" عندما جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة ، يليها الخاصة بالأفعال ، ثم الحروف . إذ إن هذه الطريقة تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين فى المعرفة العامة أولاً فأولا ؛ إذ المعلوم أن المبتدأ يلازمه الخبر أو مايقوم مقامه ، والخبر قد يكون جملة فعلية ، أو شبه جملة ، والفاعل لا بدله من فعل أو مايقوم مقامه والمفعول لا بد له من الاثنين . وبالتالى يصعب على الراغب معرفة أحكام المبتدأ وحده ، أو الخبر وحده ، أو الفعل ، أو الفاعل ؛ انظر "النحو الوافى" المقدمة ص١١.

[2]) المرجع نفسه (٢ الهامش ١٣٧)

[3]) المرجع نفسه (٤/ هامش ٣٨٢)

تنازل عباس حسن عن ترتيب أبيات الألفية فى بعض الأبواب النحوية ، كباب : "الاشتغال" ، و"الحال" و"الممنوع من الصرف" و"نواصب المضارع" ، و"الإعلال والإبدال" . فأبياته –مثلاً– فى "الاشتغال" : "ليست مرتبة ترتيباً متماسكاً يساير المعانى ويؤالف بعضه بعضا فقد يذكر بيتاً ، أوبيتين فىأول الباب يشرح بهما قاعدة معينة ، ثم يأتى ببيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية ، فثالثة .. ثم يذكر بيتاً آخر يتمم القاعدة الأولى ، وآخر يتمم الثالثة ،.وهكذا تتفرق أجزاء القاعدةالواحدة فى بيتين أو أكثر ليس بينهما توال ، أو اتصال مباشر" [1]

وهنا – عندما لا تساير الأبيات في ترتيبها تسلسل مسائل "النحو الوافى" –يلجأ عباس حسن للتوفيق بين الأمرين : ترتيب الناظم ، وما يقتضيه التسلسل المنطقي التعليمي ؛ فينقل البيت من مكانه فى بابه ، ويضعه فى مكانه الذى يراه مناسباً من هذا الباب نفسه ، ويضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم " [2] .

وتتضح دقة ترتيب هذا الكتاب عندما يبدأ فيه –مثلاً – باب "الموصول" بالموصولات الاسمية ، ثم تليها الموصولات الحرفية ، بخلاف الكتب النحوية القديمة التى كانت – فى ترتيبها –تقدم الموصولات الحرفية ، فالتقديم للموصولات الاسمية أنسب ؛ لأنها من المعارف التى كان الكلام السابق بصددها . أما الموصولات الحرفية فليس مجال الكلام عليها هنا . ولكنها تذكر للمناسبة بينها وبين الموصولات الاسمية [3] .

ولم تقم طريقة عرض الدرس النحوى فى "النحو الوافى" على التمسك بطريقة القدماء فى تقديم المتون ، ثم الشروح ثم الحواشى ؛ لأن هذه الطريقة كثيرة العقبات والمشاكل تعجز طالب اليوم عن استيعابها وليس هناك – لدى عباس حسن – أي دواع تغرينا أن نتمسك بها بعد أن زالت أسبابها ومقتضياتها .

فنبذ كتاب "النحو الوافى" تلك الطرق القديمة ، وانتهج طرقاً مختلفة متنوعة بتنوع طبيعة الدرس هى :

١– طريقة الحوار .

٢–طريقة الاستنباط .

٣– طريقة الإلقاء .

---

[1]) المرجع السابق(٢/١٤٨).

[2]) المرجع نفسه المقدمة ص١٠

[3])المرجع نفسه (١/ هامش ٣٤)

وفى سعيه لتركيز المادة النحوية استخدم الكتاب فى كثير من الأحيان الملخصات[1] والجداول[2] وكما نجد الفوائد اللغوية متناثرة هنا وهناك فى الكتب النحوية القديمه نجدها كذلك فى "النحو الوافى " ولكن تقديمها أوضح وأسهل مما هوبالكتب القديمة ، وضمن هذه الفوائد ما يتعلق بالبلاغة.انظر إليه وهو يتعرض لحذف مفعولي "ظن وأخواتها" ، وحذف الناسخ فيمهد بهذا التقديم : " الاختصار أصل بلاغي" ؛ لا يختص بباب ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه وهو جائز بشرطين

(أ) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ومكانه .

(ب) ألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى أو إفساد فى الصياغة اللفظية [3] .

كان عباس حسن يشير دائماً إلي الصعوبات والعقبات فى الكتب النحوية القديمة ، والتى تحد من نشاط الباحثين ، ويقصد بذلك :"عدم التجميع وسوء التوزيع " وهو ما ينطبق على أمرين :

أحدهما – أنك لا تجد–للخاصة المتفرغة – كتاباً جامعاً يشمل أبواب النحو كلها ومسائله المختلفة ، بحيث يكون "موسوعة" نحوية لا يكاد يند عنها شيء ، يرجعون إليها متى شاءوا فيجدون المادة كلها بين أيديهم مركزة مجمعة لا شتات فيها ولا نقص يأخذون منها ما أرادوا ويقفون عندها ما طاب لهم الوقوف ، لا يبذلون جهدهم ووقتهم فى تصيدها من مظانها المتعددة ، والجرى وراءها هنا وهناك .

ثانيهما – أن مسائل الباب الواحد لا تندرج تحت ذلك الباب ، ولا تتجمع فيه تجمعا شاملاً ، بحيث تنحصر فى داخله ، لا تكاد تفلت واحدة ولا تند . فليس هناك كتاب نحوى قديم يحوى الباب منه أو الفصل جميع مسائله وقواعده المهمة ، أو أكثرها بحيث نقرؤها فى هذا الباب أو الفصل فنجد فيه غنية عن كل باب وفصل آخر[4] .

–وبلا شك أنه سعى إلي تجاوزهذين العيبين فى مؤلفه "النحو الوافى" بتجميع كل المتفرقات فى مكان واحد .

ويمكن أن نصف ما قام به عباس حسن فى "النحو الوافى " بأنه عرض للقديم فى ثوب جديد ؛ لأنه كان معتداً بالمصطلحات النحوية المستقرة ، ولم يفكر فى تغييرها ؛ خوفاً من ضرر هذا التغيير الفردي ، ولأن الشرط المعروف فى تغيير المصطلحات أن يكون بإجماع المختصين

---

[1]) فى استخدامه لها انظر – مثلاً – باب الاضافة (٣/٧٠)

[2]) فى استخدامه لها انظر – مثلاً – باب الإعراب والبناء (١/١٠٢)

[3])المرجع نفسه (٢/٥٦)

[4]) عباس حسن "اللغة والنحو" ص ٢٠٧–٢١٠

المشتغلين بالعلم الواحد [١] .

ويحمد لهذا الكتاب – فى رأيى – غير تمسكه بالمصطلحات – إشارتُه فى كثير من الأحيان إلى المصطلحات القديمة:كإطلاقهم على الصرف "الإجراء" وعلى المنع من الصرف "عدم الإجراء" [٢] وإطلاقهم على البدل " الترجمة ، أوالتبين أو التكرير"[٣] وإطلاقهم على لا "النافية للجنس" :" لا التى للتبرئة[٤] " ولما كان الكثير من المصطلحات النحوية يثير اللبس أو يكتفه الغموض قام "النحو الوافى" بشرح هذه المصطلحات وتفسيرها وهذه أمثلة :

- يرد فى باب الاشتغال –وغيره– لفظ "السببى" الذي شرحه بأنه : "كل شيء له صلة وعلاقة بالاسم السابق له ، سواء أكانت صلة قرابة ، أم صداقة ، أم عمل أم غير هذا مما يكون فيه جمع وارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط [٥] "
- وترد فى باب الإعلال والإبدال هذه المصطلحات : (أحرف العلة ، والمد واللين) و (المعتل والمعل) ، و (المعتل الجارى مجرى الصحيح) وكل هذه المصطلحات تجد فى " النحو الوافى" توضحيها الكافى[٦] .

وتطرق "النحو الوافى" لمسائل نحوية جدت فى حياتنا المعاصرة،منها:جديثه عن الاسم المعتل الآخر بالواو ، مثل " أرسطو ،خوفو ،طوكيو،كنغو " وهو النوع الذى يقول النحاة عنه: إنه غير عربى فى أصله ، ونادر فى استعمال العرب ؛ ولذا لم يحظ باهتمام النحاة كما حظى المعتل بالألف ، الذى سموه : المقصور ، والمعتل بالياء الذى سموه : المنقوص ، وهذان ما أشار إليهما بيت ابن مالك بقوله:

وسم معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

---

[١])عباس حسن "النحو الوافى" دستور الكتاب ص٦

[٢]) المرجع نفسه (٤/هامش ٢٠٠) .

[٣]) المرجع نفسه (٣/هامش ٦٦٣) .

[٤]) المرجع نفسه (١/هامش ٦٨٦) .

[٥]) المرجع نفسه (٢/هامش ١٤٢) .

[٦])المرجع نفسه (٤/٧٦٠) .

ولما كان المعتل بالواو كثير الدوران فى حياتنا المعاصرة ، كان لابد للنحو الوافى أن يتحدث عن إعرابه [1] ، وعن حكمه عند إضافته إلى ياء المتكلم [2] .

لم يكن "النحو الوافى " سجلاً لآراء النحاة القدامى فحسب ، بل كان سجلاً لآراء صاحبه التى كانت تتصادم – فى كثير من الأحيان – مع آرائهم أو فيما تعودت عليه كتبهم ومن ذلك استهلال الكثير من الأمهات النحوية بالموازنة المنطقية بين (الكلمة، الكلام،الكلم،القول) وهذا الاستهلال مرفوض فى "النحو الوافى " لأنه بعيد الصلة "بالنحو " والخير فى الاستغناء عنه [3] .

وسجل هذا الكتاب –أيضا– آراء عباس حسن الرافضة للعلامتين اللتين وضعهما النحاة الأقدمون لتمييز الفعل المتعدى من الفعل اللازم ، إذ جعلوا إحدى هاتين العلامتين أن تتصل بالفعل "هاء" تعود على غير المصدر[4] وغير الظرف . والثانية أن يصاغ منه اسم مفعول تام .

ورأيه فى هاتين الوسيلتين أنهما ليستا ناجعتين ولا سليمتين ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغة بمفرداتها وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب كما سجلته المطولات اللغوية ككتاب : " المصباح المنير" ، و " القاموس المحيط" ، و " لسان العرب" . فالرجوع إلي هذه الكتب اللغوية التى أبانت فى عناية تامة – ما تعدى من الأفعال وما لزم – هو الضابط الصحيح .

وحجته التى يرفض بها كلام النحاة : أننا لا نعلم ولا يعلم المستعرب –مثلا– أن الفعل (فتح – أكل –أعلن ...) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن الفعل : (قعد – يئس – هتف ....) واسم مفعوله لا يستغنيان . ولا نعلم أن هذا الأسلوب صحيح فى تركيبه بعد التعدية أو غير صحيح ، ولا نعلم مثلا أن أسلوب " الحجرة قعدتها " خطأ – لا نعلم كل ذلك إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغوية الأمينة ، ولا دخل للذوق الشخصى فى الصحة أو الفساد ؛ لأنه غير مأمون .

إذن – وطبقاً لما تقدم – نحن المستعربين لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو بهما معاً دون تحكيم اللغة أولا ؛ والاعتماد على ما تشير به ، ولها وحدها القول الفصل . أما الضابطان أو أحدهما فيستطيع من عرف أولا من اللغة تعدية هذا الفعل ولزومه– أن يلجأ إليهما لمجرد الاستئناس ، لا لمعرفة أمر مجهول ، بل إنه لا يحتاج إلي مثل هذا الاستئناس

---

[1]) فى رأيه أن يعرب بحركات مقدرة على آخره فى جميع حالاته بغير تنوين . فيرفع بالضمة المقدرة على الواو ، وينصب بالفتحة المقدرة عليها ، ويجر بالفتحة المقدرة عليها بدلاً من الكسرة . " النحو الوافي" (١٩٣/١)

[2]) عباس حسن " النحو الوافي" (١٧٤/٣-١٧٥)

[3]) المرجع نفسه (١٨/١)

[4]) قال ابن مالك في هذه العلامة : علامة الفعل المعدى أن تصل **** ها غير مصدر به نحو : عَمِل

لاستغنائه عنه بالمعرفة اللغوية السابقة [1] .

وهكذا كان الأستاذ عباس حسن فى "نحوه الوافى" يسوق الحجج والبراهين القوية فى مناقشته للآراء النحوية ؛ مما يجعل كل متدبر لهذه الحجج يقتنع –غالبا– بآرائه التى يدعمها بقوله: " هذا خير ما يقال اليوم " و " أوضحه وأيسره " و " فى عصرنا" و " الأنسب اليوم " و ... وما كان للنحو الوافى أن يتنكر للمظان الأصيلة التى أخذ منها مادته ، فلذلك جاء فى دستوره : "تدوين أسماء المراجع في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها ؛ استجلاء لحقيقة أو إزالة لوهم .. وفى ذلك التدوين نفع آخر هو : تعريف الطلاب بتلك المراجع ، وترديد أسمائها عليهم ، وتوجيههم إلى الانتفاع بها ، والإيحاء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم وتحقيق مسائله" [2] .

تجاهل الكتاب بعض الأبواب الموجودة فى الكتب النحوية القديمة ، مثل : باب "الحكاية"و "همزة الوصل والقطع"و" الإمالة " .

ونال الآن شهرة واسعة خاصة فى الجامعات الحديثة التى أصبحت تعده مصدراً مهماً لا يستغنى عنه فى الدرس النحوى .

وهناك بعض الهفوات التى وقع فيها الكتاب ، رأينا منها :

أ–خطؤه فى شرح هذين البيتين من أبيات ابن مالك :

وباتفـــاق قد ينوب الثانى مـــن باب "كسا" فيما التباسه أمن

فى باب "ظن" و "أرى" المنع اشتهر ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر

إذ ورد ضمن شرح "النحو الوافى" لهما : " أما إنابة الثانى مما فعله " ظن" أو "رأى" ،وأخواتها فقد بين أن المشهور المنع ... ولم يتعرض للمفعول الثالث الذى فعله ينصب ثلاثة ، وقد ذكرنا أن حكمه كغيره[3] "

وخطؤه أنه استخدم "رأى" وابن مالك لم يقلها وإنما قال : "أرى" ، وعلى ضوء هذا أخطأ مرة ثانية عندما قال : إن ابن مالك لم يتعرض –فى بيته– للمفعول الثالث الذى فعله ينصب ثلاثة مفاعيل ؛ إذ إن ابن مالك تعرض لها عندما جاء بلفظة "أرى" التى تنصب ثلاثة مفاعيل.

ب– ورأينا فى الكتاب هذا الخطأ النحوى الواضح" وهو قوله " ... وحجة هذا الرأى أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما العلامتان الدالتان على التثنية " [4] .

---

[1]) عباس حسن"النحو الوافي"(٢هامش ١٥٣-١٥٤) .

[2]) المرجع نفسه (٩/١)

[3])المرجع نفسه (٢/هامش ١١٣) .

[4]) المرجع نفسه (١/هامش ٣٣٤) . ولعل خطأه في قوله : " العلامتان الدالتان " بدلاً من : " العلامتين الدالتين " خطأ مطبعي .

ج- قوله فى الحديث عن جواز إعراب المضاف المتوغل في الإبهام ، أو بنائه علـــى الفتـــح ، وذلك إذا كان المضاف إليه مبنيا ، يقول : " ومثل قول الشاعر[1]:

وما لام نفسي مثلُها لي لائم ولا سد فقرى مثلُ ما ملكت يدي

فكلمة "مثل" في الشطرين فاعل . . . "[2]

والصحيح أن "مثل" فى الشطر الأول ليست إلا حالا منصوبة بالفتحة أو اسم مبني علـــى الفتح ، وهي حال متقدمة على صاحبها المنكر .

د- يستخدم بعض الكلمات التى تعد -عند بعض العلماء- من الأخطاء الشائعة، مثل : استخدامه ل "هام" مكان " مهم" ، و"يعتبر" مكان " يعد"

طبع كتاب " النحو الوافى " فى " دار المعارف " عدة طبعات وصلت -فيما أعلـــم- إلـــى الطبعة الثامنة .

هذا ،ولا شك أن الأبواب التالية من البحث سوف تكشف جوانب عديدة فى هذا الكتاب ، طالما أن موضوعه الفكر النحوى عند عباس حسن مع التطبيق على كتابه " النحو الوافي " .

---

[1] مجهول القائل . انظر " شرح إبن عقيل على ألفية إبن مالك " ت : احمد سليم الحمصي ومحمد احمد قاسم ، ط ١ ، دار جروس طرابلس (ص ٣٢٧) . " معجم الشواهد العربية " (مكتبة الخانجي بمصر ، ١٩٧٢م) (١١٤/١)

[2] عباس حسن "النحو الوافي " (٣/ ٦٧)

الباب الثاني

منهجه في التعامل مع الأساليب والخلافات النحوية

الفصل الأول

إبعاده للأمثلة المتكررة ، والشواهد الموروثة

كتب عباس حسن على غلاف كتابه "النحو[1] الوافي" مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة" لتكون هذه العبارة إشارة واضحة لتخليه – في مؤلفه الجديد – عن أمثلة النحاة القدامى الذين كانوا يرددون فى أمثلتهم " زيداً " و" عمراً " مئات المرات وتلتصق مع "زيد"و"عمرو" أفعال محددة أكثرها ،"ضرب" و"انطلق" و"قام" و"جلس[2]".

والآن تتصفح عدداً من الكتب النحوية ؛ لنرى أمثلتها وأساليبها :

١- من أمثلة سيبويه :"حسب عبدالله زيداً بكراً، وظن عمرو خالداً أباك ، وخال عبدالله زيداً أخاك ، ورأى عبدالله زيداً صاحبنا، ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ " ومن أمثلته "ضربت عبدالله قائماً، وذهب زيد راكباً ، وضربت زيداً أباك ، وضربت زيداً القائم " ومن أمثلته "ماكان زيد ذاهباً و لاعمرو منطلقاً ، ليس زيد ذاهباً ولا أخوك منطلقاً ، ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين[3] " .

٢- في باب المبتدأ والخبر يسد الفاعل ونائبه مسد الخبر وهذه أمثلة ابن عقيل :"مازيد قائم ولاقاعد "كيف جالس العمران " "ليس قائم الزيدان " "غير قائم الزيدان[4]".

٣- من أمثلة الشيخ خالد الأزهري في "أفعل التفضيل " : "زيد أفضل،وكان زيد أفضل،إن زيداً الأفضل،أو ظننت زيداً أفضل ، وأعلمت عمراً زيداً أفضل " وزيد الأفضل ، وهند الفضلى والزيدان الأفضلان ، والهندان الفضليان ، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل ، والهندات الفضليات أو الفضل[5] ".

٤- من أمثلة السيوطي في باب البدل " عجبت من زيد علمه أو قراءته " "سرني زيد ثوبه" "سلب زيد ثوبه"كان زيد عذره واضحاً" "كان زيد ماله كثيراً " " كيف زيد أصحيح أم سقيم " "هل أحد جاءك زيد أو عمرو[6]"

---

[1]) النحو "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها " السيوطي "الاقتراح " تحقيق وتعليق د. أحمد قاسم ط١ (م السعادة القاهرة ١٩٧٦)ص٣٠ .

[2]) ولهذا شكا شاعرنا التجاني يوسف بشير من هذا النوع من الأمثلة فقال :

ولقيت من عنت "الزيود" مشاكلاً وبكيت من "عمرو" ومن إعرابه.

[3]) سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) "الكتاب" ت ، وشرح: عبدالسلام محمد هارون ط١ (دار الجيل بيروت)ج١ ص٣٩ ومابعدها .

[4]) "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " ص ١٠٠.

[5]) خالد الأزهرى " شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك" ط١ ،دار الفكر ، ج٢ ، ص١٠٣ .

[6]) السيوطي (جلال الدين بن أبي بكر السيوطي) "همع الهوامع مع شرح الجوامع في علم العربية "ط (دار المعرفة بيروت) (١٢٥/٢-١٢٨) .

٥- ومن أمثلة ابن هشام في باب "الفاعل" :" كان زيد قائماً " ، إن زيداً قائم " ظننت زيداً قائماً "ضربتُ زيداً " "أنا ضارب زيداً " "ضُرِب زيد" "عمرو مضروب غلامه" "أُعْطِي زيد ديناراً" "أعطيت زيداً ديناراً" "ضارب زيد عمراً" "ضارب زيد عمراً الجاهل[١]".

اتفق كثير من مؤلفي الكتب النحوية الحديثة على نبذ أمثلة القدماء ، واعتبروها أحد الأسباب الرئيسية[٢] في النفور والشكوى من النحو العربي ؛ إذ إن النفس الإنسانية جبلت على كراهية التكرار والابتذال ، وهي بالتالى لن تطيق درس النحو العربي مادام يعول على هذه الشاكلة من الأمثلة ؛ لأن تكرار الكلام مرات ومرات دعامة في تعقيده وغموضه .

رفض المعاصرون تلك الأمثلة ؛ لخلوها من الأهداف التربوية ، ولأنها تعزل تطبيق النحو عن الحياة العملية المتجددة.تلك الأمثلة تعزل النحو أيضاً عن التعبير البلاغي القائم على اختيار الكلمة الجميلة الحسنة .

ولا ينكر منكر من المعاصرين وجود طائفة من الآيات القرآنية ، وروائع الشعر العربي ، والأحاديث النبوية ، ومأثور كلام العرب .ولكنها القلة- في أكثر المؤلفات القديمة - التي تحيط بها الأمثلة الجافة .

وهؤلاء هم المعاصرون يجددون النحو ويطورونه في شكله لافي مضمونه ، فيعلنون تخلصهم من الأمثلة التي لاتتفق مع منهجهم العصري ، وهذه هي بعض النماذج :

١- الأستاذ عبدالعليم إبراهيم :

أشار إلى اختيار الأمثلة والشواهد من الأدب الرفيع ؛ ليحقق كتابه "النحو الوظيفي" فرص الاستمتاع الأدبي بجانب الفائدة النحوية .

وهذا ما لايتحقق في الأمثلة والجمل المتكلفة ، والعبارات المصنوعة التي يعوزها جمال التعبير وشرف المعنى[٣].

٢- الدكتور محمد عيد :

أعلن أن كتابه النحو المصفى يصفي "زيداً وعمراً" ويستخدم أمثلة حديثة تنمي عقل الدارس ، وتصقل وجدانه وتزيد خبرته ، وتقربه من لغة الحياة المعاصرة ، وماتعبر عنه من

---

[١]) ابن هشام (جمال الدين عبدا لله بن هشام الأنصاري)شرح "شذور الذهب". ط(دار الفكر بيروت-لبنان ١٩٩٤م)ص(٢١٢-٢١٤) .

[٢]) استعمال هذه اللفظة صحيح إذ جاء في قرارات المجمع القاهري: "يقرر المجمع صحة (رئيسى) في النسبة إلى (رئيس)وصفاً للأشخاص والأشياء والظواهر والعناصر والاتجاهات والأفكار وما إليها من ذوات الأهمية الخاصة في بابها أو التميز على أشباهها أو التأثير في سواها " انظر محاضر الدورة الثامنة والثلاثين من أعمال المجمع المجمع القاهري ص٤٢٢ .

[٣]) عبد العليم إبراهيم "النحو الوظيفي " ط (دار المعارف)مقدمة الكتاب .

ثقافة وتجارب بالإضافة إلى المهمة الأساسية لهذه الأمثلة في إفهام القواعد دون تكلف أو صنعة[1] .

٣- مؤلفو كتاب " تيسير النحو" :

ذكّروا في مقدمة كتابهم بأن الأساس في تعلم القواعد هو صحة النطق ، وصحة ضبط أواخر الكلمات ،فتصبح معرفة القاعدة وسيلة لغاية ، وليس غاية في ذاتها . وهذا ما لايتحقق – على حد رأيهم – في الأمثلة المصطنعة اصطناعاً غير مقبول للنفس .

وأشاروا إلى أن الأمثلة المكررة التي ورثناها قد وقفت – لزمان طويل – عائقاً أمام تعلم القواعد ؛ فالمثال الجاف مع القاعدة العلمية معناه الجمع بين صعوبتين : القاعدة العلمية ، وتعلمها في ماء قليل الغور قدر غير مألوف[2].

٤- الدكتورة عائشة بنت الشاطئ :

رأت أننا نتعلم العربية قواعد صنعة ، ولا نتعلمها لسان أمة ولغة حياة ، وهذا التحكم للقوالب الصماء في قواعدنا أدى إلى نتائج سلبية خطيرة ، فقد أجهدت المعلم تلقيناً والمتعلم حفظاً ، دون أن تجدي شيئاً ذا بال [3].

٥- د. أسعد على :

كان صاحب محاولة طريفة في عرض الدرس النحوي ، قامت أصول هذه المحاولة على تركيز قواعد النحو العامة بأمثلة مصاغة صياغة أصيلة، ومنسجمة مع روح اللغة القديمة وروح الحضارة الحديثة .

وأعلن أسعد في أمثلته إحالة كل من "زيد وعمرو" إلى التقاعد ، وأقعد مكانهما جيل الحداثة والتطور . كما أحال إلى التقاعد "حمار زيد" أو "زيد الحمار" على حد تعبير ابن هشام في مبحث البدل[4].

ويقول : إن احترامنا لعلمائنا المبجليين في علم النحو لايعني أن كل ما بحثوه أساسي لكل الأجيال ، خصوصاً في التمثيل للقاعدة كالذي جاء عند ابن هشام في مبحث البدل عندما قال : "وبدل الغلط " كقولك (هذا زيد حمار) والأصل أنك أردت أن تقول : (هذا حمار) فسبقك لسانك إلى (زيد) فرفعت الغلط بقولك (حمار) ، وسماه النحويون بدل الغلط ،على معنى بدل الاسم الذي هو غلط ، ألاترى الحمار بدلاً من زيد ، وأن زيداً إنما ذكر غلطاً[5]".

---

[1]) محمد عيد " النحو المصفى " ط (مكتبة الشباب ، القاهرة) ص٣ .

[2]) عبدالعزيز القوصي وأحمد يوسف الشيخ وعبدالفتاح إسماعيل شلبي ومحمد كمال خليفة ط(دار الكتب الإسلامية)ص٤، ٥

[3]) عائشة بنت الشاطئ "لغتنا والحياة "ط٢ (دار المعارف ١٩٧١م) ص١٨٧ .

[4]) أسعد على " أساسيات النحو العربي " ط١(دار السؤال دمشق ١٩٨٠م) ص ١٥ .

[5]) ابن هشام "شرح شذور الذهب" ص٥٧٢ .

ويعلق د. أسعد على ما جاء عند ابن هشام.فيقول :" إن الأجيال الراغبة بتعلم قواعد النحو العربي : لاترى الغلط بالتبادل بين زيد والحمار فحسب ، وإنما ترى الغلط في التعامل مع قواعد النحو من خلال الأمثلة الفارغة من المعنى ، المتخلفة عن جاذبية الحضارة ، وعن حماسة الحداثة والمحبة[1].

موقف عباس حسن من الأمثلة القديمة :

تحدث عباس حسن عن وجود شوائب علقت بجوهر النحو ، ومن هذه الشوائب طريقة القدامى في التمثيل للقاعدة ، فعاب عليهم اختيارهم الدائم في كل أمثلتهم "زيداً وعمراً وبكراً وخالداً وضرب زيد عمراً " ، حتى بلغت من الابتذال والهوان حداً بغيضاً منفراً. فأصبحت تراكيب الجمل معادة ، وصارت الأساليب في بنائها بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة .

وقال واصفاً منهجهم في التمثيل للقواعد :" للنحاة منهج يتوارثونه ويلتزمونه ، ويحتفظون به ، قد يكون ملائماً لعصورهم السالفة بعيداً كل البعد من عصرنا[2] " .

لذلك كان شديد الحرب الكلامية والفعلية للمثال المبتذل ، فعندما يجد ابن مالك يقول :

وحذف مايعلم جائز كما تقول : زيد ، بعد : من عندكما ؟

وفي جواب : كيف زيد . قل " دنف" فزيد استغني عنه إذ عرف.

يجدها مناسبة ليكرر فيها قوله :"لقد ردد ابن مالك بكلامه اسم "زيد" على عادة قدامى النحاة في كثرة ترديده خلال أمثلتهم ، هو و"عمرو" " وبكر" "وخالد" حتى صار التمثيل بهذه الأسماء بغيضاً اليوم يتحاشاه – بحق – أهل البلاغة والمقدرة الفنية من المعاصرين[3] ".

ويكرر التعليق نفسه على بيتي ابن مالك التاليين :-

ل "إن أن ، ليت ، لكن ، لعل" كأن" عكس ما لكان من عمل

كإن زيداً عالم بأني كفء ولكن ابنه ذوضغن .

كان النحاة السابقون يقنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعاً ، وافترضوها افتراضاً ؛ تأييداً لرأى يحرصون عليه أو حكم يعتزون به[4] . ورأى عباس حسن أن النحاة في مراعاتهم لأحكامهم قد ولدوا أساليب بلغت الغاية في القبح ، وخير شاهد على ذلك . ما جاءت به المطولات:كشرح الأشموني في باب "التنازع" من مثل هذه الأساليب "استعنت واستعان عليّ زيد به " . "وظننت منطلقة وظننتني منطلقاً هنداً إياها".

---

[1]) أسعد على " أساسيات النحو العربى"ص ١٧ .

[2]) عباس حسن "اللغة والنحو " ص٢١٧ .

[3]) عباس حسن "النحو الوافي" ١/هامش ٩-١٥ .

[4]) إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة " ط٦(مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٨) ص ٣٤٢.

" وأعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه وهذا[1] ".

نبذ عباس حسن هذه الأمثلة وسماها "الأمثلة البغيضة" التي لايطمئن المرء إلى أن لها نظائر في الأساليب المأثورة ؛ ولهذا رأى سلامة الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي ، تقتضي الفرار من محاكاة الصور البيانية وأساليب التعبير الورادة بهذا الباب – ولو كان لها نظائر مسموعة – لقبح تركيبها وغموض معانيها ، وصعوبة الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة[2].

وهذا ما يذهب إليه أيضاً الدكتور أحمد علم الدين الجندي عندما يعلق على أساليب النحاة في "التنازع " فيقول :"هذه أساليب لانظن أن العرب تكلمت بها ، وإنما هي مصنوعة ملفقة بادية التكلف وليست من العربية في شيء ... هذه الأمثلة تحيل النحو ألغازاً[3] " .

وهاجم عباس حسن أساليب النحاة في باب تعدد الخبر الذي قالوا في تمثيله : "زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم " "زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه[4] ". واعتبرها أساليب موضوعة فيها التكلف الظاهر ، والثقل الجلي الذي لايخلو من غموض ؛ فلهذا لايحسن القياس عليها في الأساليب الأدبية والعلمية ، وغيرهما مما يقتضي وضوحاً ودقة[5].

وساق لتأييد كلامه في هذه الأساليب مانقله السيوطي عن أبي حيان الذي قال : إن هذه الأساليب مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين ، ولايوجد مثله في كلام العرب ألبتة [6].

ونظير هذه الأساليب البغيضة عند عباس حسن ماجاءوا به من إدخال الموصول على الموصول حين قالوا :" الذي التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيد " ونقل السيوطي عن ابن الخباز: "العرب لاتدخل موصولاً على موصول ، وإنما ذلك من وضع النحويين ،وهي مشكلة جداً[7] ".

ويكمل عباس حسن عبارة "ابن الخباز " فيقول :"إنما كانت هذه مشكلة خطيرة لما فيها من خلق أساليب لاتعرفها العرب – فوق أنها أساليب بغيضة – ولاتجري على سنن من مناهجهم التي يباح محاكاتها والابتكار فيها بالطرائق المرسومة[8] " .

---

[1]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ت : محمد محي الدين ط٣ (مصطفي البابى الحلبى وأولاده، ١٩٣٩)(٢/٣٣٦،٣٣٧) .

[2]) عباس حسن " النحو الوافى" (٢/٢٠٢) .

[3]) أحمد علم الدين الجندى " فى قواعد العزبية" ط (مكتبة الشباب) ص ٢٣٦ .

[4]) السيوطي "الهمع" (١/ ١٠٨) .

[5]) عباس حسن "النحو الوافي " (١/٥٣٣) .

[6]) السيوطي "الهمع" (١/١٠٨) .

[7]) المصدر نفسة (١/١٠٩) .

[8]) عباس حسن " النحو الوافى" (١/هامش ٥٣٣) .

الأمثلة في كتابه " النحو الوافي " :

شاهدنا من قبل الرفض الشديد من عباس حسن للأمثلة القديمة ، ورأينا كيف لوّح في غلاف كتابه إلى فراره من هذه الأمثلة عندما كتب على ديباجة الكتاب "مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ".

لذا كان من أهم مواد دستور هذا الكتاب "اختيار الأمثلة ناصعة ، بارعة في أداء مهمتها ، من توضيح القاعدة وكشف غامضها في سهولة ، ويسر واقتراب[1]"

وبدراستي لأمثلة " النحو الوافي" لاحظت ان صاحبها لم يذكر- ولو مرة واحدة - اسم "زيد أو عمرو" ، ولاتكاد لقطة "ضرب" . ترد في هذه الأمثلة ، ولاحظت ان هذه الأمثلة سعت لتحقيق العديد من الأهداف ، ومن هذه الأهداف :

١- **الفائدة النحوية** : إذ إن كل الأمثلة تسعى لهذا الهدف .

٢- **ربط المثال النحوي بترسيخ القيم الفاضلة ، كأمثلته التي تقول :-**

" إن رأفة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين" .

" قد تعقب الصفوة الواحدة عواقب خطيرة ".

" فرحة العاقل بزينها الاعتدال ".

" الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل".

" الاستماع الحسن أمارة العقل الراجح ".

" التكلم الكثير مدعاة الملل[2] " .

ومن أمثلته - أيضاً - التي تدعو إلى الفضائل والأخلاق الحسنة :

" علمت البر سبيل المحبة ، وعلمت المحبة سبيل القوة ".

"زعمت الملاينة مرغوبة في مواطن ، وزعمت التشدد مرغوباً في أخرى".

" دريت أن الكبر بغيض إلى النفوس الكبيرة ، ووجدت أن صغائر الأمور محببة إلى النفوس الصغيرة " .

" من زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع ، ومن حسب أن يدرك غايته بالتمني فهو مخبول ".

" علمت العفو من دواعي التآلف ".

" أرى السعادة في عمل الخير " .

---

[1]) المصدر السابق دستور الكتاب ص ٦ .

[2]) المصدر نفسه (٢/٣٠-٣٨) .

" جعلت اتباع الهوى شر البلايا " .

" علمتك زاهداً في الشهرة الزائفة ، وحسبتك نافراً من أسبابها ".

" المجاملة حارسة للصداقة [1] " .

وأيضاً هذه الأمثلة :

" لايتم حسن الكلام إلا بحسن العمل ".

" لسان العاقل وراء قلبه ، وقلب الأحمق وراء لسانه ".

" أحب الناس للمرء أهلوه فلا يقضي سني حياته في معاداتهم أو مقاطعاتهم " .

" سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون ".

" كلتا الخصلتين رذيلة : الضعة والكبر" .

"كلا الرجلين عظيم : من دعا للخير ، ومن استجاب له[2]."

٣- ربط لغة المثال النحوي بمكتشفات العلوم الحديثة ومن أمثلته في هذا الهدف :

" الشموس متعددة – الأقمار كثيرة – المحيطات خمس[3]".

" أرى العالم الناس السفر للكواكب سهلاً[4]" .

" شاع الحديث في الكواكب[5] " .

" النجم مضيء بذاته والكوكب يستمد الضوء من غيره[6] " .

" إن الأقمار دائرات في الفضاء ، والشموس [7]."

" إن الحديد دعامة الصناعة والنفط[8] " .

" أن تسأل : هل علمت الطيارة سابحة في ماء الأنهار؟ "

" فتجيب نعم ،علمت ...[9]" .

"الشمس أكبر من الأرض ، المحيطات أوسع من اليابسة،الطائرات أسرع وسائل الانتقال[10] ".

" وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه[11] ".

---

[1]) عباس حسن "النحو الوافي" (٣/١-١٨٠) .

[2]) المصدر نفسه " النحو الوافي" (١/ من ص١٣حتى ١٨٠) .

[3]) المصدر نفسه (١/٤٤) .

[4]) المصدر نفسه (٢/هامش١٦) .

[5]) المصدر نفسه (١/هامش ١٧)

[6]) المصدر نفسه(١/٤٢٥)

[7]) المصدر نفسه (١/٦٦٥)

[8]) المصدر نفسه (٢/٦٦٥)

[9]) المصدر نفسه (٢/٥٦)

[10]) المصدر نفسه (٣/٥٠١)

[11]) المصدر السابق (٣/٦٦٥) .

"تتحرك تتحرك الأجرام السماوية[١]" .

" إن الشمس إن الشمس قاتلة الجراثيم[٢]."

" النجوم النجوم معلقة في الفضاء والشمس واحدة منها " والأرض الأرض كالحصاة الصغيرة بين آلاف من الكواكب الأخرى[٣].

٤- أمثلة تدعو إلى العمل وإتقانه :

" لرجل فقير يعمل أنفع لبلاده من غنى لايعمل . ليد كاسبة خير من يد عاطلة[٤]" .

" فزعت مما أهمل الرجل ودهشت مما ترك العمل[٥] ".

" أود لو أشاركك في عمل نافع[٦] ".

" مهمل عمله خاسر[٧] ".

" لايهمل الصانع فيقبل على صناعته الناس[٨] ".

" اجتمع في النادي ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالاً حرة مختلفة يحبونها .فسألتهم ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ . قالوا : أفضلها الزراعة والتجارة أو الصيدلة[٩] ".

" ولما انقضى الليل ، واستنار الكون ، ثم طلعت الشمس ، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم[١٠] ".

٥- أمثلة تمدح العدل وتذم الظلم ، مثل :

"العدل أساس الملك[١١]" .

" بناء الظلم إلى خراب عاجل وكل بنيان عدل فغير منهدم[١٢] ".

" ان العدالة والنصفة كفيلتان بالأمن والرخاء " .

" إن الظلم والاستبداد مؤذنان بخراب العمران[١٣] ".

---

[١]) المصدر السابق(٣/٥٢٥) .

[٢]) المصدر نفسه (٣/٥٢٨) .

[٣]) المصدر نفسه (الصفحة نفسها) .

[٤]) المصدر نفسه (١/٦٥٩).

[٥]) المصدر نفسه (١/٤١١-٤١٢).

[٦]) المصدر نفسه (١/٤١٣).

[٧]) المصدر نفسه (١/٥١) .

[٨]) المصدر نفسه (١/٣٥٥) .

[٩]) المصدر نفسه (٣/٦٠٧) .

[١٠]) المصدر نفسه (٣/٥٧٧).

[١١]) المصدر نفسه (١/٢٨).

[١٢]) المصدر نفسه (٣/١٢)

[١٣]) المصدر نفسه (١/٦٦٦)

" ما كان الحر ليقبل الضيم[1] ".

" لايصلح الوالي للحكم إلا أن يلتزم العدل[2]."

" قلما يشيع الظلم والخلاف في أمة فتنهض . بهذا خبرنا التاريخ وقطع به[3]."

٦- الأمثلة التي تشيد بدور العلم والعلماء نحو :

"مفاتيح الحضارة بيد علماء بارعين ، وهبوا أنفسهم للعلم ودراسته[4] .

" لم اشتر إلا الكتب النافعة ؛ فأستوعبُها[5] " .

" هذا لايهمل التعلمفينتفع[6] "

" كرِّم عالماً نابغاً يعتزم الرحيل[7] " .

"أنتم ذخيرة الوطن ياطلاب أجمعون أو أجمعين[8]" .

٧- الأمثلة التي تحمل التوجيهات الإسلامية نحو :

" أديت الفرائض الخمس حتى المغرب ، ووفيت أركان كل صلاة حتى الركوع[9] ".

" هب ربك في كل ماتقدم عليه من عمل[10] ".

" يعجبني إخراج الغني الزكاة [11] " .

"لا ألزم داري وأشهدَ الأبطال يمضون للجهاد سراعاً ، ولا أموت على فراشي كالبعير المهزول ، وأبصر الرجالات في حومة الوغى شهداء[12] " .

"لم يبخل الغني بالمال حتى الآلاف ، ولم يقصر في العبادة حتى التهجد[13] "

" رباه ما أسعدني بطاعتك ؛ فوجهني إليها ؛ ويعينني فضلك على ملازمتها ، وما أشد حاجتي إلى برك ، فأسبغ عليّ ثوب العافية ، تحرسه برحمتك ، وأغدق عليّ النعم ، وتوفقني إلى

---

[1]) المصدر السابق(٤/٣١٧) .

[2]) المصدر نفسه (٤/٣٣٦) .

[3]) المصدر نفسه (٤/٣٥٥) .

[4]) المصدر نفسه (١/٢٩).

[5]) المصدر نفسه (٤/٣٥٦).

[6]) المصدر نفسه (٤/٣٦٤).

[7]) المصدر نفسه (٤/٣٩١).

[8]) المصدر نفسه (٤/٥٢).

[9]) المصدر نفسه (٣/٥٨٢) .

[10]) المصدر نفسه (٢/٢٠) .

[11]) المصدر نفسه (٢/٦٨) .

[12]) المصدر نفسه (٣/٣٧٧) .

[13]) المصدر نفسه (٣/٥٨٠) .

صيانتها . رباه ، لتدخلني في عداد المقربين وترفع مقامي بينهم ، ولاتدع للتواني سبيلاً إلىّ وتتركني بعيداً عن الهدى الذي يرضيك[1] ".

ولعل هذه تكون بعض الأهداف التي تحملها في مضمونها أمثلة "النحو الوافي" هذه الأمثلة كثيراً ما تمتاز بالجمال الموسيقى الرائع ، مثل هذا المثال الذي جاء في باب الإضافة: "إذا شاهدت غلاماً مشرد النظرات ، موزع الفكر ، مسلوب الهدوء فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أوجان يستحق الرزاية [2] ".

وأيضاً هذا المثال : "داويت الملل بنزهة بحرية في ليلة قمرية فاتنة ، وكنت قبلاً هامد الجسم كليل الذهن[3] ".

ويضاف إلى ذلك أن الأمثلة والأساليب تدخل فيها مفردات شديدة الارتباط بحياتنا المعاصرة : كالزراعة ، والصناعة والرياضة والسياحة ...

وكثيراً ما تنقل هذه الأمثلة الوقائع الحادثة في حياتنا كالمثال الذي جاء في باب "الاختصاص" ونصه : "نحن – الموقعين – على هذا نقر وتعترف بكذا وكذا [4] وفي باب الإضافة :"أعلنت الحكومة عن مشروع رسمي لنشر الكتب القديمة النفيسة ، اسمته "مشروع الألف كتاب[5] " .

هذا ، ويدخل في عبارة النحو الوافي " مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة" عمل آخر قام به عباس حسن هو :

---

[1]) المصدر السابق (٣/٣٧٨) .

[2]) المصدر نفسه (٣/٦)

[3]) المصدر نفسه (٣/١٤٣)

[4]) المصدر نفسه (٤/١١٩) .

[5]) المصدر نفسه (١/١٣٨) .

إبعاده الشواهد الموروثة المعقدة

احتلت الشواهد مساحة كبيرة في المؤلفات النحوية ، وسار النحاة على نهج شيخهم سيبويه في ميلهم للشواهد الشعرية ؛ لأنهم اعتقدوا أن رواية الشعر أدق من رواية النثر ، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور ، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر .

وظلت تلك الشواهد الشعرية متوارثة عند النحويين المتأخرين حتى وصل بها الأمر على حد – قول د. إبراهيم أنيس – إلى أن حلت محل القداسة ، فأصبحوا يتوافرون على شرحها ويروون الوجوه في أحكامها ، ويفردون لها المؤلفات المستقلة كـ " شرح الشواهد في خزانة البغدادي" "وشرح شواهد المغني " للسيوطي و"شرح الشواهد" للعيني ، وغير ذلك من شروح بذلت فيها الجهود وأسرف المتأخرون في تحليلها وتفسيرها[1].

أما الأستاذ عباس حسن في مؤلفه "النحو الوافي" فقد ترك كثيراً من الشواهد القديمة ، المرددة بين أغلب المراجع النحوية ؛ لأنه يراها مليئة بألفاظ لغوية صعبة، و بالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناءً وجهداً لايطيقهما ، ولايتسع وقته للسعي ورءاها[2]

ويسوق الحجج لتبرير[3] إبعاده للشواهد القديمة من "النحو الوافي" فيقول :" إنها اختيرت في عصور تباين عصرنا ولدواع تخالف ما نحن فيه ؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسرة ، والمطالب قليلة ، والقصد استنباط قاعدة ، أو تأييد مذهب وكان طالب العلم حافظاً القرآن ، مستظهراً الكثير من الأحاديث والنصوص الأدبية ، متفرغاً للعلوم العربية والشريعة.

أما اليوم فالحال غير الحال ،ووسائل العيش صعبة ، والمطالب كثيرة ، فطالب العلم يمر بهذه العلوم مراً سريعاً قبل الدراسة الجامعية فإن قدر له الدخول في الجامعة ، انقطعت صلته الرسمية بتلك العلوم ولم يجد بينها وبين مناهجه سبباً ، إلا إن كان متفرغاً للدراسات اللغوية ،فيزاولها وحصيلته منها ضئيلة ، لاتمكنه من فهم دقائقها ولاترغبه في مزيد ، وغايته المستقبلية لاترتبط – في الغالب – ارتباطاً وثيقاً بالضلاعة في هذه العلوم ، والتمكن منها ،

---

[1]) إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة "ص ٣٤٣ .

[2]) عباس حسن " النحو الوافي" (٧/١) .

[3]) بعض الباحثين يخطئ استخدام "التبرير" مكان "التسويغ" ، ولكن قرارات مجمع القاهرة أجازت "ماشاع من استعمال التبرير في معنى التسويغ استناداً إلى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة " انظر في هذا محمد شوقي أمين " القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٧٨م " ط(شئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٩م) ص ٩٨.

فمن الإساءة إليه وإلى اللغة أن نتمسك بالشواهد الموروثة ، ونقيمها حاجزاً يصعب التغلب عليه ، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات[1] .

ودعمّ حجته في أنه أعد نفسه لمهمة كبرى ، هي: (مهمة النحو الأصيل) أي : إعداد مادة النحو إعداداً وافياً شاملاً ، وعرضها عرضاً حديثاً شائقاً ، وكتابتها كتابة مشرقة بهية مع اصطفاء أصولها النافعة ، واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها ، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى ، ودعوات الإصلاح وتهيئتها لتلائم طبقات كثيرة ، وأجيالا متعاقبة في بلدان متباينة [1] .

ورأى عباس حسن فريقاً من المعلمين اليوم يتخذون تلك الشواهد في التطبيق النحوي فلم يسر على نهجهم إذ – كما يقول – فاتتهم هذه الأمور:

الأمر الأول – حاجة الشواهد إلى طويل الوقت ، وكبير الجهد في تيسير صعوبتها اللغوية والمعنوية . وطلاب اليوم – خاصة – أشد احتياجاً لذلك الوقت والجهد كي يبذلوهما في فهم النحو .

الأمر الثاني – هذه الشواهد مبتورة معقدة ، وعلى الذين يتمسكون بالشواهد ؛ لتحقيق الفائدة الأدبية ، واللغوية – أن يتجهوا إلى مطالعة النصوص الأدبية الكاملة من مناهل الأدب الصفو.

الأمر الثالث – وهذا من الأخطار في التعامل مع هذه الشواهد ؛ أنها تمثل لهجات عربية متعارضة ، وتقوم على لغات قديمة متباينة ، وتساق لتأييد آراء نحوية متناقضة ؛ فتكون معواناً على البلبلة اللغويّة ، والتسبب في الحيرة والشك في استخلاص القواعد ، وباباً للفوضى في التعبير وتلك الأمور يشكو منها أنصار اللغة والمخلصون لها[2] .

إذن ارتضى مؤلف "النحو الوافي" غياب أكثر الشواهد النحوية من كتابه ، وأحل مكانها الأمثلة الناصعة ؛ والشعر الذي يأتي به لمجرد التمثيل والاستئناس[3].

والآن نتصفح باباً من أبواب النحو في "النحوالوافي" هو باب حروف الجر ، لنرى كيف يتعامل عباس حسن مع الشواهد التي يبعدها :

---

[1]) عباس حسن : "النحو الوافي" (١/٧) .

[2]) المصدر نفسه (١/٨)

[3]) استخدمت لفظتي (التمثيل والاستئناس) و لم أستخدم لفظة (الاستشهاد)؛لأنه محصور عند النحاة على ثلاث طبقات من الشعراء:

الطبقة الأولى – الجاهليون

الطبقة الثانية – المخضرمون مثل لبيد وحسان .

الطبقة الثالثة – المتقدمون من شعراء صدر الإسلام ومنهم جرير والفرزدق ، والشعر التالي حتى يومنا،ويسمى شعر المولدين.و لايصح الاستشهاد به .

١- لم يأت بشاهد النحاة في التمثيل على اسمية الكاف بقول الشاعر[١]:

أتنتهون ولن ينهي ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

الشاهد قوله " كالطعن " حيث إن الكاف اسم بمعنى "مثل" وموقعها من الإعراب فاعل ، ولكن "النحو الوافي" يبعد هذا الشاهد ؛ لما فيه من الغموض والعسر، ويمثل لاسمية الكاف بقول المتنبئ[٢]:

وما قَتَلَ الأحرار كالعفو عنهمو ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا

ومكان الشاهد المبعد نجد هذا المثال "لن ينفع في منع الإجرام كالعقوبات الرادعة" [٣].

٢- ولم يأت باستشهادهم بقول الشاعر[٤] :

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤُها تصل ، وعن قيض بزيزاء مجهل

كشاهد على خروج "على" من حرفيتها إلى الاسمية ، بعد دخول "من" عليها ، حيث صارت اسماً بمعنى " فوق" . والمثال الواضح السهل الذى نجده مكان الشاهد هو : " تمر من علينا الطائرات "

٣- وأبعد شاهدهم [٥] :

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

كشاهد على مجيء" على " بمعنى "عن" ، واستبدل بالشاهد مثاله : " إذا رضي عليَّ الأبرار غضب الأشرار " [٦] .

٤- وهجر استشهادهم بقول الشاعر [٧] :

فإن الحمر من شر المطايا كما الحبطاتُ شر بنى تميم

وقول الشاعر [٨] :

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيجبينهن المهار

كشاهدين على زيادة "ما " بعد" الكاف" و" رب " وإبطالها عملهما .

---

[١]) القائل ميمون بن قيس (ديوان الأعشى ت : حنا ناصر الحتى . دار الكتاب العربى بيروت ١٩٦٨م) ص ٢٨٧. ابن عقيل ص ٣٦٦

[٢])"ديوان المتنبئ"(منشورات دار الحياة ، بيروت - لبنان ١٩٨٦) ص١٠٤ .

[٣]) عباس حسن " النحو الوافي " (٥١٧/٢) .

[٤]) القائل مزاحم بن عمرو الحارث العقيلي (السيوطي :"شرح شواهد المغنى" تصحيح : محمد محمود الشنقيطي) ص ٤٢٥، سيبويه (٢٣١/٤) ، الزمخشري " المفصل فى صنعة الإعراب " ت : على بوملحم ، مكتبة الهلال بيروت ١٩٩٣م ص ٣٨٤، شرح ابن عقيل ص ٣٦٧ .

[٥]) القائل قحيف ابن سليم العقيلى (السيوطى ٤١٦ ، ابن عقيل ٣٦٥ ، ابن هشام " مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب " ت : مازن المبارك ومحمد على حمد الله . دار الفكر ط ٦ بيروت ١٩٨٥م . ص ٧٨٧)

[٦]) عباس حسن " النحو الوافي" (٥١٠/٢)

[٧]) القائل أبو أمامة زياد ابن سليمان الأعجم (ابن عقيل ٣٧٠)

[٨]) القائل أبو داؤد الإيادى (الخزانة ٥٨٦/٩ ، السيوطى ٤٠٥ ، ابن عقيل ٣٧٠ ، المغنى ١٨٣ ، المفصل ٣٨٣)

جاء الاستاذ عباس حسن مكان الشاهد الأول بمثالين هما :

" الصحة خير النعم ، كما المرض شر المصائب . الفقر يخفي مزايا المرء ، كما يزيل ثقة الناس بصاحبه " [1].

واستبدل بالشاهد الثاني مثاليه : "ربما رأيتَ في الطريق مستجدياً وهو من الأغنياء .ربما السائل أغنى من المسئول [1]".

٥- وأبعد شاهدهم الذي قالوه في حذف "رب" بعد الواو واستشهدوا له بقول الراجز : [2]

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن .

هذا الشاهد حل مكانه التمثيل ببيت شوقي [3] :

وجانب من الثرى يدعى الوطن ملء العيون والقلوب ، والفطن

٦- وهجر "النحو الوافي" الشاهد القديم في حذف "رب" بعد الفاء ، وهو قول الشاعر: [4]

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

٧- والشاهد القديم [5]:

بل بلدٍ ملء الفجاج قتمه لايشترى كتانه وجرهمه

كشاهد على حذف "رب " بعد " بل " مع بقاء عملها.

واستبدل بالشاهدين هذين المثالين :

"أن تسمع من يقول :(ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم !) فتقول :(فحزينٍ قضى الليل هماً طلع النهار عليه بما بدد أحزانه ، ومبتهجٍ نام ليله قريراً ، ثم أفاق على همّ وبلاء " ونحو : "بل حزينٍ قد تأسى بحزين" [6].

واستبدال هذه الشواهد وغيرها من "النحو الوافي" لايعني خلوه تماماً منها . فالشواهد التي تخلو من الصعوبة والابتذال ، وتتسم بالوضوح والطرافة – هي التي تبقى ؛ لأنها نموذج لسمو التعبير ، وجمال الأداء [7].

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافي" (٥٢٦/٢)

[2]) القائل رؤبة بن العجاج (ابن يعيش " شرح المفصل " ط عالم الكتب بيروت لبنان ج٢ ص١١٨،الخزانه ٧٨/١، السيوطي ٦٧٤ ، سيبويه ٢١٠/٤، الصمغ ٣٦/٢ التصريح ٣٧/١) .

[3]) لم أجده في " الشوقيات "

[4]) أمرؤ القيس (السيوطي ٤٠٢ .،المغني ١٨١ ، ابن عقيل ٣٧٢).

[5]) رؤبة العجاج (السيوطي ٣٤٧ . ، ابن عقيل ٣٧٣، المغني ١٥٢)

[6]) عباس حسن " النحو الوافي " (٥٢٨/٢)

[7]) المصدر نفسه (٦/١)

وهذه نماذج للشواهد التي أبقاها عباس حسن في "النحو الوافي" باب إعراب الفعل: [1]

١- قول القائل : [2]

ولبس عباءة وتقرّ عيني أحب إليّ من لبس الشفوف.

كشاهد على نصب المضارع ب "أن" المضمرة جوازاً ، بعد واو العطف المسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل .

٢- وقوله : [3]

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

كشاهد على زيادة "أن" بين القسم و" لو" .

٣- وقوله : [4]

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارف السلم

كشاهد على زيادة " أن " بين الكاف ومجرورها .

٤- وقوله : [5]

فقالت : أكل الناس أصبحتَ مانحاً لسانك كيما أن تعز وتخدعا ؟!

كشاهد على أن"كيْ" تعليلة لوقوع "أن" المصدرية بعدها .

٥- وقوله : [6] .

لاتنه عن خلق وتأتيَ مثله عار عليك -إذا فعلت- عظيم

كشاهد على نصب المضارع بـ "أن" المضمرة وجوباً بعد واو المعية .

٦- وقوله : [7] .

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

كشاهد على حذف فعل الشرط لوجود مايدل عليه .

---

[1]) المصدر السابق(٤/٢٧٧)

[2]) القائل ميسون زوج معاوية ابن أبي سفيان . (الخزانة (٨/٥٠٣) ، السيوطي(٦٥٣) ، سيبويه (٣/٤٥) المغني (٤٧) ابن عقيل (٥٧٦) .

[3]) القائل المسيب بن علس (السيوطي ١٠٩، سيبويه ٣/١٠٧ التصريح ٢/٣٣٣ الأشموني ٢/٢٨٦)

[4]) القائل علباء بن الأرقم أو باعث بن صريم أو أرقم بن علباء (الخزانة ٨/٥٦٤ ،السيوطي ١١١ ، سيبويه ٢/١٣٤، وقد نسبه لابن صريم ، المغني ٥١ ، الهمع ١/١٤٣، ٢/١٨١ الأشموني ١/٢٩٣، ٣/٢٨٦).

[5]) جميل بثينة الديوان ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ص(٤٣)

[6]) نسبه سيبويه للأخطل ، والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي (السيوطي ٧٧٩، سيبويه ٣/٥٢ ، التصريح ٢/٢٣٨ ، ابن عقيل ٥٦٣ المغني ٤٧٢).

[7]) القائل الأحوص عبد الله بن محمد الأنصاري (شعر الأحوص الأنصاري ، ت : عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٠م ص ١٩٠) (السيوطي ٧٦٧ ، المغني ٨٤٨ ، ابن عقيل ٥٩٠).

٧- وقول القائل : [١] .

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول : لاغائب مالى ولاحرم

كشاهد على رفع المضارع الواقع جواباً للشرط ؛ لأن فعل الشرط ماض .

وكما اختلفت في "النحو الوافي" الشواهد الملئية بالألفاظ الصعبة والمعاني البعيدة - اختلفت الشواهد التي تمثل الظواهر اللهجية واللغات الضعيفة للأسباب التي ذكرناها ،ومن تلك الشواهد المبعدة :

١- شاهد النحاة على لغة القصر في الأسماء الستة ، بقول الشاعر: [٢] .

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

٢- شاهد النحاة الذي يمثل لغة النقص ، وهو قول الشاعر : [٣] .

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فماظلم

٣- شاهدهم في قول الشاعر : [٤]

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام، وأن لاتشعرا أحدا

٤- الاستشهاد بقول الشاعر[٥] :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

على اللغة التي تحذف النون من المضارع في الأفعال الخمسة ، بالرغم من أن الحالة الإعرابية هي حالة رفع تقتضى ثبوت النون .

٥- الاستشهاد بقول الشاعر:[٦] .

فأما كراما موسرون لقيتهم فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

على "ذو" التى بمعنى "الذى" عند طيء.

٦- الاستشهاد بقول الشاعر الهذلي [٧] :

سبقوا هويّ ، وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع.

على لهجة قبيلته التى تقلب ألف المقصور ياء ، وتدغمها فى ياء المنقوص.

---

[١]) القائل زهير بن أبى سلمى (الديوان ، منشورات دار الحياة ، بيروت ص ١١٤) (الكتاب ٦٦/٣ ، السيوطى ٨٣٨، المغنى ٥٥٢، ابن عقيل ٥٨٦ ، ابن يعيش ١٥٧/٨ ، الهمع ٦٠/٢)

[٢])قيل لرؤبة ، وقيل لأبى النجم ، وقيل لرجل من بنى حارث (الخزانة ٤٥٥/٧ ، السيوطى ١٢٧ ، المغنى ٥٨، ابن عقيل ٣٣)

[٣]) القائل رؤبة (ابن عقيل ٣٢ ، التصريح ٦٤/١ ، أوضح المسالك ٤٢/١) .

[٤]) القائل مجهول (الخزانة ٤٢٠/٨ ، السيوطى ١٠٠ ، المغنى ٤٦ ، ٩١٥ ، المفصل ٤٢٩) .

[٥]) القائل مجهول (الخزانة ٣٣٩/٨ ، الهمع ٥١/١)

[٦]) القائل منظور بن سحيم الفقعسى الأسدى (السيوطى ٨٣٠ ، المغنى ٥٣٥ ، ابن عقيل ٣٠ ، ٨٢)

[٧]) القائل أبو ذؤيب الهذلي (شرح ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ط١ ، القاهرة ١٩٤٥م ج١ ص ٢ ، المفصل ١٣٩، ابن عقيل ٤٠٨)

٧،٨،٩- وشواهدهم فى تنوين الترنم ، والغالى [١] :

كقول الشاعر[٢]:

أقلي اللوم - عاذل - والعتابن وقولي - إن أصبت -لقد أصابن

وقوله : [٣]

أزف الترحل غير ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدن

وقوله :[٤]

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن مشتبه الأعلام لماع الخفقن

الشواهد الثلاثة الأخيرة أبعدها عباس حسن ؛ لأنها مقصورة على الشعر دون النثر ، فموضعها المناسب هو (علم العروض) وليس علم النحو.

على أن تخليه عن شواهد اللهجات لم يكن على إطلاقه ، فقد يستبقي أحياناً بعضها،وهذه نماذج:

١- أبقى الشاهد على دخول (أل) الموصولة على المضارع [٥] ، وهو قول الشاعر[٦] :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل

٢- وعلى الشاهد فى دخول (أل) على شبه الجملة[٧] ،وهو قول الشاعر[٨] :

من لايزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة

٣- وعلى الشاهد فى دخولها على الجملة الاسمية [٩] ، وهو قول الشاعر:[١٠]

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد

٤- وأعاد ذكر شاهد النحاة [١١] ، فى مجيء اسم (أن) المخففة ضميراً بارزاً ، لاضميراً محذوفاً

---

[١]) الترنم هو التنوين اللاحق للقوافى المطلقة ، والغالى هو التنوين اللاحق للقوافى المقيدة

[٢]) جرير (الديوان ، تأليف محمد إسماعيل الصاوى ، منشورات دار الحياة ، بيروت ص ٦٠٤) (السيوطى ٧٦٢ ، الخزانة ١/٦٩)

[٣]) النابغة الذبيانى (الديوان دار مكتبة الحياة ، بيروت ص ٢٨ ، السيوطى ٧٦٤ ، الخزانة ٧/١٩٧)

[٤]) سبق توضيح هذا الشاهد ص ٣٨ .

[٥])عباس حسن " النحو الوافي" (١/هامش ٣٨٩)

[٦]) القائل الفرزدق (ابن عقيل ٨٥ ، والشذور ٣٠ ، وأوضح المسالك ١/٢٠) و لم أجده فى ديوانه (بيروت : منشورات دار الحياة)

[٧]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/هامش ٣٨٨)

[٨])القائل الأضبط بن قريع (السيوطى ١٦١، الخزانة ٨/٢٠ ، المغنى ٧٢ ، ابن عقيل ٨٦، معجم الشواهد العربية ٢/٤٩٨)

[٩]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/هامش ٣٨٨)

[١٠]) القائل مجهول (السيوطى ١٦١ ، المغنى ٧٢ ، ابن عقيل ٨٦ ، معجم الشواهد العربية ١/١٢٢)

[١١]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/٦٨٢)

وهو قول الشاعر:[1] .

فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى طلاقك ، لم أبخل وأنت صديق

٥- وأعاد ذكر شاهد النحاة [2] على اللغة الضعيفة التى تجيز رفع المضارع الواقع جواباً ، مع أن فعلى الشرط مضارعان لفظاً ومعنى ، والشاهد هو قول الشاعر : [3]

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرعُ

[1])القائل مجهول (المغنى ٤٧ ، شواهد المغنى ١٠٥، ابن عقيل ١٩٣، المفصل ٣٩٥ ، الخزانة ٤٢٦/٥) .

[2]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣٧٤/٤)

[3]) جرير بن عبد الله البجلى (الكتاب ٦٧/٣ ، الخزانة ٢٢/٨ ، السيوطى ٨٩٧، ابن عقيل ٥٨٧، الهمع ٦١/٢،٧٢/١،التصريح ٢٤٩/٢ ، المغنى ٧١٧)

الفصل الثاني

تنقيته للنحو من الخلافات

تنقيته للنحو من الخلافات

كان عباس حسن جريئاً فى طرحه للدرس النحوى ؛ إذ كان يضع أمام عينيه عدداً من الشوائب التى تسربت إلى التأليف النحوى ، ويحاول تجنب هذه الشوائب فى مؤلفه "النحو الوافي" ، وفي مقدمة هذه الشوائب : الخلافات التى طغت على الكتب النحوية ، وصورت الآراء والأقوال متضاربة متناقضة فى أغلب أحكام النحو ومسائله .

والعامل الرئيسي الذى أذكى نار الخلافات هو تأسس النحو على دعائم مدرستين متنافستين متعاكستين ، هما : المدرسة الكوفية ، والمدرسة البصرية . وتعزى أسباب الخلاف بين المدرستين إلى اختلاف الأسس التى قامت عليها المدرستان ؛ فالبصرية عولت على العقل والقياس ، بينما عولت الكوفية على الحقائق اللغوية.

وحفزّ هذا الخلافُ العلماء للتأليف فى هذا المضمار، فظهرت لنا المؤلفات الآتية: [1]

١/ "اختلاف النحويين " لثعلب (ت٢١٩) .

٢/ "المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون" لابن كيسان(ت٣٢٠)، وقد رد فيه على ثعلب.

٣/ "المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين" لأبى جعفر النحاس (ت ٣٣٨)،وقد رد فيه على ثعلب.

٤/ " الرد على ثعلب فى اختلاف النحويين" لابن درستويه (٣٤٧) .

٥/ "الاختلاف" لعبيد الله الأزدى (ت٣٤٨) .

٦،٧/ "الخلاف بين النحويين " للرمانى (ت ٣٤٨) . وله كتاب آخر أخص هو "الخلاف بين سيبويه والمبرد " .

٨/ "كفاية المتعلمين فى اختلاف النحويين " لابن فارس (ت٣٩٥)

٩/ " الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين " لأبى البركات الأنبارى (ت٥٧٧) .

١٠/ "التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لأبى البقاء العكبري (٦١٦) .

١١/ "الإسعاف في مسائل الخلاف " لابن إياز (ت٦٨١) .

---

[1]) سعيد الأفغانى " فى أصول النحو " ط٣ (م.جامعة دمشق ١٩٦٤) ص ٢٢٧،٢٢٨

وعلى الرغم من هذه الكتب العديدة فى مسائل الخلاف إلا أن أكثر كتاب انتشر واشتهر هو كتاب ابن الأنبارى " الإنصاف فى مسائل الخلاف "[١] .

وتتضح فى هذا الكتاب أهم سمات الخلاف بين المدرستين في الآتي : [٢]

١-بناء الكلمات وأصولها : فالاسم مشتق من السمو عند البصريين،ومن الوسم عند الكوفيين ، والمصدر مشتق من الفعل عند الكوفيين،والعكس عند البصريين.و"ليس" فعل أو حرف[٣]

٢- كيفية الإعراب : كاختلافهم في الأمر يبنى أو يعرب ، والمضارع المتصل بنون النسوة أو نون التوكيد يبنى أو يعرب [٤] .

٣- نظرية العامل [٥] .

٤- التقديرات النظرية : كاختلافهم فى أيهما أعرف من الآخر ، الاسم المبهم نحو "هذا" و "ذاك" أم الاسم العلم نحو "زيد" و "عمرو" ؟ فالكوفيون جعلوا المبهم أعرف ، والبصريون جعلوا الاسم المبهم أعرف ولكل حججه [٦] .

٥- تأويل الشاهد : كاختلافهم فى قوله تعالى : "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم " [٧] . فالبصريون يحتجون به على جواز تقديم خبر " ليس" عليها ، إذ قدمت "يوم" وهى معمول خبر "ليس" على "ليس"،ولهذا جاز تقديم المعمول نفسه عليها بطريق أولى . أما الكوفيون فقالوا لا نسلم أن " يوم" متعلق "بمصروف" ولا أنه منصوب ؛ وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل [٨] .

وظهرت مدرسة ثالثة في تاريخ النحو العربي،هى المدرسة البغدادية . ثم اتجه التفكير النحوى اتجاهاً جديداً على يد المدرسة الأندلسية التى تبناها ابن مضاء القرطبي ، وقد وضع فى كتابه "الرد على النحاة" أفكاره التى قامت على الآتى :

١)إلغاء نظرية العامل .

٢) إلغاء التقديرات والتأويلات البعيدة .

٣)إلغاء العلل الثواني والثوالث .

---

[١]) ابن الأنبارى (كمال الدين أبو البركات بن محمد بن سعيد الأنبارى)"الإنصاف فى مسائل الخلاف" ت: محمد محيي الدين –دار الفكر.

[٢]) عبد المجيد عابدين"المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية "(ط ١ م– الشبكشى القاهرة ١٩٥١) ص ٧١

[٣]) انظر ابن الأنبارى " الإنصاف" المسائل : ١،١٤،١٥ ...

[٤]) المصدر نفسه المسائل : ٣٨،٤٥،٧١،٧٢ ، ....

[٥]) المصدر نفسه مسائل الخلاف : ٥، ٦،١٠،١١ ، ١٣ ....

[٦]) انظر فى المصدر السابق مسائل الخلاف : ١٤ ، ٢٧ ...

[٧])سورة هود ، الآية : ٨

[٨]) أبو البركات الأنبارى " الإنصاف " المسائل الخلافية : ١٧،١٨،١٩ .

ومما أسهم فى تعميق الخلاف (كما يقول الدكتور عبد المجيد عابدين): إن النحاة كانوا شيعاً وأحزاباً ، وكان للعصبيات – على اختلافها – نصيب فى التفريق بين العلماء وآرائهم .

هذه الخلافات امتدحها بعض العلماء؛كالدكتور صابر بكر أبو السعود،الذى ذهب إلى أن "الخلافات فى النحو العربي خلافات تنوع تكشف عن نمو العقل العربى وقدرته على تناول الظواهر اللغوية من زواياها المختلفة " [1] .

موقف الأستاذ عباس حسن من الخلافات النحوية :

مهما تكن الفوائد العلمية فى هذه الخلافات فإن عباس حسن يتحدث دائماً – بأسى– عن البلبلة والاضطراب الذى يسببه الخلاف النحوى .ففى رأيه : أن هذا الاضطراب فى الآراء يجعل الباحث الذى يرى الرأي النحوى يقول وهو آمن:" إن هناك رأياً يناقضه ".يطلق الباحث فى النحو هذه العبارة بكل العفوية ولا يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض ، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو ، والنظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى أولياته وما يجري من مسائله مجرى البدائه العلمية [2] .

ويشير الأستاذ عباس حسن إلى المطولات التى امتلأت بهذه الخلافات، وأخصها "همع الهوامع" ، و " الأشمونى " وحاشيته ، و"المفصل" وشروحه . إن أمر الخلافات فى هذه الموسعات -كما يقول – يهول القارئ ؛ لما يرى فيها من تشعب الآراء وكثرتها وتنافرها حتى فيما لايحتاج إلى تعدد،وكأن كلمة النحاة – على حد رأيه– لم تجتمع يوماً ، فقد اختلفوا فى كل شىء :

١–اختلفوا فى تقسيم الكلمة إلى : اسم ، وفعل ، وحرف،وتقسيم كل إلى أنواعه ، وتعريف كل نوع ، وتمييزه مما عداه .

٢– اختلفوا فى الأحكام : أحكام الفاعل ، والمبتدأ ، والنواسخ .....

٣– اختلفوا فى الإعراب : إعراب الأسماء الستة ، والمثنى ، والجمع .....

ويتندر عباس حسن ويتفكه في أمر هذه الخلافات فيقول : " وقد تصل المذاهب فى المسألة إلى عشرة أو تزيد ، كالذى نقله "الأشمونى" فى إعراب الأسماء الخمسة ؛ حيث قال : إن فيها عشرة مذاهب [3]. ولم يرض عن ذلك "الصبان" فبادر بقوله:إنها اثنا عشر[4] ثم يضيف:

---

[1]) صابر بكر أبو السعود "النحو العربي دراسة نصية " ط (دار الثقافة) ص ٥ .

[2]) عباس حسن "اللغة والنحو " ص ٦٦ .

[3]) شرح الأشمونى (٣٦/١)

[4]) "حاشية الصبان على شرح الأشمونى " (٦٩/١)

" بحسبك أن تقرأ باباً كباب "المبتدأ و الخبر " أو باب "كان" وأخواتها والملحقات بها ؛ أو غيرها من النواسخ فى شرح "المفصل"،أو "الهمع"،أو "ابن عقيل" وحاشيته،أو "الأشمونى" وحاشيته - فترى العجب العجاب من أمر ذلك الخلاف - بل بحسبك أن تقرأ باب "الجوازم" خاصة فى كتاب "الهمع" [1] لتفزغ مما ترى من خلاف فى كل مسألة [2] .

ويذكّر عباس حسن فى هجومه على هذه الخلافات بالمهمة التى وضع من أجلها النحو: وهى المعاونة على إصابة الضبط،وإقدار المتكلم على سلامة الحركات فى سرعة ويسر وتخفيف [3] .

ولكنه يتحسر ويقول : أنىّ تتحقق غاية النحو مع وجود التعويق،والمشقة،والخلط الذي سببته خلافات النحاة ، والتى أدت إلى ضجر المتعلمين – فى عصرنا وقبل عصرنا - من ذلك،وإلى انصراف فريق منهم عن تعب التحصيل ومشقة الاستيعاب فى جو هذه البلبلة والفوضى . انصرف فريق من المتعلمين قانعاً بالقليل أو الأقل ، مؤمناً بأن ما فاته ليس ذا بال ، وأن له من المذاهب النحوية ، وتناقض النحاة ما يصوب خطأه إن أخطأ فى زعم فريق . وما يشجعه على استخدام ذوقه الخاص ، والاكتفاء به دون احتمال متاعب النحو وتجرع مرارته ما يقال : إن كل ضبط للكلمات سائغ ، ولن يعدم سنداً من آراء النحاة وأدلتهم [4] .

وتبلغ به الجرأة إلى أن يقول هذا القول:"والحق أن كثرة النحاة الأوائل - ممن كانوا فى الطليعة وتبعهم فى هذا أخلافهم أساءوا إلى النحو بهذه البلبلة والآراء المضطربة المتعارضة[4]!

---

[1]) السيوطى "الهمع" (٢/٥٥-٦٤)

[2]) عباس حسن "اللغة والنحو " ٦٧

[3]) عباس حسن "رأى فى بعض الأصول " ص ٥٤.

[4]) عباس حسن "اللغة والنحو " ص ٦٦-٦٨

معالجة الخلافات في كتاب " النحو الوافي" :

من مواد دستور هذا الكتاب : أنه يسعى للفرار من تعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة؛ فلها من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى. فنحن- الآن نتلقى اللغة تعلماً وكسباً لا فطرة ومحاكاة أصلية ، ونقتطع لها من حياتنا التعليمية المزدحمة المرهقة الأيام القليلة ، والساعات المحدودة ؛ فمن الحكمة والسداد أن نقصر تلك الأيام و الساعات على ما هو أحسن وأسمى.وهذا معناه ألا نردد خلافاً في الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق،وفائدة وثيقة وتوسعة محمودة ؛ دون تعصب لبصري أو كوفي أو بغدادي أو أندلسي ... أو غير هؤلاء،ودون فتح باب الفوضى في التعبير أو الاضطراب في الفهم [1] .

وعلى ضوء هذه المادة حاول مؤلف "النحو الوافي" تقليل الخلافات في كتابه ، واتبع في ذلك طريقتين :

الطريقة الأولى - التقليل من شأن الخلاف ، بوصفه خلافاً شكلياً لفظياً لا قيمة له .

الطريقة الثانية - تنقية مسائل الخلاف باختيار الرأي الذي يميل إلى التيسير والاختصار ، أو باختيار الرأي " الأغلب" أو " الأفصح" أو "الأشهر" أو "الأنسب".ومزية هذه الطريقة - كما يقول عنها - أنها تجمع الناطقين بلغة العرب وتوحد بيانهم وتريحهم من خلف المذاهب .

نماذج في تطبيق الطريقة الأولى :

١-**تباينت آراء النحاة في كلمة "أ ل"** التي هي حرف للتعريف : أهي كلها التي تعرف ، أم اللام وحدها ، أم الهمزة وحدها ؟

وسجل ابن عقيل هذا الخلاف ، فقال : " ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي "أ ل" برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية وأنها همزة قطع ، بدليل أنها مفتوحة ، إذ إنها لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر،ولا تفتح أو تضم إلا لعارض،وليس هنا عارض يقتضي ضمها أو فتحها . وذهب سيبويه إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن [2] .

وقد سجل ابن مالك في ألفيته هذين الرأيين بقوله :

" أ ل " حرف تعريف أو اللام فقط " فنمط " عرفت قل فيه " النمط " [3]

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافي" (٩/١)

[2])انظر ابن عقيل شارح الألفية – ص ٩٤

[3]) النمط : البساط

لم يتقبل صاحب "النحو الوافي" اختلاف النحاة ، فقال : بعد أن اشتهر أن التعريف بالهمزة واللام معاً -لا داعى لترديد آراء القدماء ومعرفة تفاصيلها كما جاءت فى المظان مثل حاشية "الصبان" [1] و" التصريح" [2] .إذ إن أراءهم لا تناسبنا اليوم ولا جدوى وراءها .

٢- **وقع خلاف بينهم حول طبيعة الجملة** : هل هي في حكم النكرات أم هى من النكرات ؟

ورد في هذا عند الشيخ ياسين في حاشيته على " التصريح " ما نصه : " أما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات. وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز [3] " اهـ

وخالف ابن يعيش رأي الشيخ ياسين حيث قال : " إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ؛ إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة [4] " .

قلل عباس حسن من قيمة هذا الخلاف إذ قال:" وسواء أكانت الجملة نكرة أم في حكم النكرة ، فالخلاف شكلي لا قيمة له " [5].

٣- **اختلفوا في الياء المحذوفة** من جمع المفاعل المنقوص والمعوض عنها بالتنوين (في حالتى الرفع والجر) مثل :(جوارٍ ، بواك ، مواضٍ).فقد انقسموا إلى فريقين : فريق يقول إن الكلمة المجموعة كانت ممنوعة من الصرف أول الأمر عند تكسيرها،ثم وقع الحذف والتعويض بعد ذلك ، والفريق الآخر يقول : إنها لم تكن ممنوعة من الصرف ، وإنما وقع الحذف والتعويض قبيل منعها من الصرف [6] .

عباس حسن نبذ اختلاف الفريقين فقال : " إن العرب لم يفكروا في قليل أو كثير مما يقوله النحاة ويختلفون فيه ؛ فليس علينا حرج إن تركنا المنقول من آرائهم ؛ تجنباً للوعر الذي لا خير فيه بل الخير في استبعاده"[7].

٤- ومن أشهر ما اختلفوا فيه :

أصل المشتقات ، هل هو الفعل أم المصدر [8] :

البصريون يقولون : إن الأصل هو المصدر ، ويحتجون على ذلك بأربعة أدلة :

---

[1])انظر حاشية " الصبان " (١/١٨٤،١٨٥)

[2] خالد الأزهرى " التصريح " (١/١٤٨)

[3]) انظر الشيخ ياسين في حاشيته على" التصريح" (١/٩١)

[4]) ابن يعيش ، "شرح المفصل " (٣/١٤١)

[5]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/هامش ٢١٣)

[6]) خالد الأزهري "التصريح " (١/٣٣-٣٤)

[7]) عباس حسن "النحو الوافي " (١ /هامش٣٩)

[8]) أبو البركات الأنباري"الإنصاف في مسائل الخلاف" المسألة ٢٨ ص٢٣٥- ٢٣٦-٢٣٧ .

الدليل الأول ـ أن المصدر يدل على زمان مطلق [1] ، والفعل يدل على زمان معين ، والعرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان،فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة.اشتقوا من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمن ؛ ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمن · منها،وكما أن المطلق يكون أصلاً للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلاً للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني ـ أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ،ويستغني عن الفعل بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها:كقولك "محمد مجتهد".أما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم، ولا يستغني عنه بدليل أن الكلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها،ولاشك أن ما يقوم بنفسه واستغنى عما عداه يكون أصلاً لما لا يقوم بنفسه ولايستغني عن غيره ، فيكون المصدر أصلاً للفعل .

الدليل الثالث – أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد هو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين ، وهما الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على الاثنين.فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع ـ أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجرى على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، كما نقول كل اسم فاعل فعله ثلاثي يكون على زنة " فاعل " ، وكل اسم مفعول فعله ثلاثى يكون على زنة "مفعول" ، وهلم جره. والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال فى عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال فى عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلاً للمصدر .

والكوفيون قالوا:إن أصل المشتقات هو الفعل وليس المصدر،ولهم فى ذلك أربعة أدلة :

الدليل الأول – أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ، ويصح إذا صح الفعل،وبيان ذلك أنك · تقول: قام يقوم قياماً ، وصام يصوم صياماً ، ولاذ يلوذ لياذاً ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعاً للفعل فى الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعاً عليه .

الدليل الثاني – أنا وجدنا الفعل يعمل فى المصدر ، فإنك إذا قلت قعد قعوداً كان "قعوداً " منصوباً "بقعد " ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ويكون المصدر فرعاً عليه .

---

[1] إذن عندما قال ابن مالك :

المصدر اسم ماسوي الزمان من ، مدلولي الفعل كـ(أَمْن) من (أَمِن)

فهو يقصد الزمان المحدد الذي تدل عليه الأفعال .

الدليل الثالث – أنا وجدنا المصدر يذكر تؤكيداً للفعل ، فإنك إذا قلت فهم فهماً كان " فهماً " مؤكداً لـ " فهم " ، ولاشك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد،فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلاً للمصدر .

الدليل الرابع – أنا وجدنا كثيراً من الأفعال وليس لها مصادر خصوصاً على مذهبكم – معشر البصريين – وذلك نحو " عسى ، ليس ، نعم ، بئس "

فلو قلنا:إن المصدر اصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعاً لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا: إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولاً لا فروع لها ولاغرابة فى ذلك [1] .

تطرق ابن مالك (وهو يتحدث عن ناصب المفعول المطلق) إلى الخلاف بين المدرستين ، وكان منحازاً إلى البصريين حين قال :

" بمثله : أو فعل ، أو وصف نصب وكونه أصلاً لهذين انتخب "

الأستاذ عباس حسن وصف الخلاف بالعبث الذى لا جدوى من ورائه إلا طلاوة الجدل القوي ، وليس له قوة الحجة ولا صحة البرهان ، طالما أن المشتقات الواردة عن العرب – وهى كثيرة – لا دليل معها على الأصل الذى تفرعت منه .

ومع ذلك يأخذ عباس حسن بالرأى الذى كتب له الذيوع والانتشار،وهو الرأي البصري الذى يدعي أن أصل المشتقات هو المصدر [2] .

وفي رأيي أنه لا يخفى على المتأمل لأدلة كلا الفريقين ، أن الأدلة الكوفية تتسم بالقوة والوضوح أكثر من الأدلة البصرية،فلماذا خرجت الكوفة مغلوبة على أمرها ؟ إن الأمر محتاج إلى الإنصاف العادل فى مسائل الخلاف بين المدرستين [3] .

٥– واختلفوا فى ترجيح وصل الضمير أو فصله :

وهذا الاختلاف وقع فى مسألتين يجوز فيهما وصل الضمير أو فصله .

المسألة الأولى – أن يكون عامل الضمير عاملاً فى ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه وليس مرفوعاً ، فيجوز فى الضمير الثاني الوجهان [4] ،مثل:الدرهم سلنيه أو سلني إياه. ويدخل فى هذه المسألة أيضاً كون العامل الذي يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً – كونه اسماً ، نحو : " عجبت من حُبّي إياه " ؛ ومنه قول الشاعر: [5]

---

[1])محمد محي الدين (المحقق المشهور) فى تقريراته على " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "ط (المكتبة العصرية بيروت ١٩٩٤م) (١٨٤/٢،١٨٥)

[2]) عباس حسن " النحو الوافي " (٣/هامش ١٨٢، هامش ٢١٠)

[3]) هذا،وسيتطرق البحث إلى مسألة حيوية تتعلق بالاشتقاق من أسماء الأعيان،هى (١٧١) من هذا البحث .

[4]) ابن هشام " أوضح المسالك " (٨٩/١) .

[5]) أبو تمام (التصريح ١٠٧/١ ، الأشموني ٤٩/١ ، أوضح المسالك ٨٩/١)

لئن كان حُبُّكِ لى كاذباً لقد كان حُبيكِ حقاً يقينا

والشاهد فيه "حبيك" حيث أتى بالضمير الثاني - وهو ضمير المخاطبة - متصلاً ، وهو جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، ويجوز الانفصال أيضاً .

ويدخل في هذه المسألة كذلك - الفعل الناسخ نحو :

الصديقُ حسبته أو حسبتك إياه .

وفى كل جزئية من جزئيات هذه المسألة المتفرعة يختلفون فى ترجيح الاتصال أو الانفصال[1]

المسألة الثانية - أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها نحو :

"الصديق كنته أو الصديق كنت إياه " . واختلف النحاة فى اختيار وترجيح أحد الأسلوبين [1] .

وقد سجل ابن مالك هذه الخلافات في المسألتين ، بعد أن أدلى بدلوه فيها فقال :

وصلْ أوِ افصل هاء سلنيه وما أشبهه ، في كنته الخُلف انتمى [2]

كذلك خلتنيه ، واتصـــالا أختارُ ، غيري اختار الانفصالا

ضجر عباس حسن من الخلافات والتشعب فى المسألتين فقال : " كل هذا الخلاف لا خير فيه، وهو مرهق بغير فائدة.فقد ثبت أن الوصل والفصل فى المسألة واردان عن العرب -الفصحاء بكثرة تبيح القياس " [3].

٦- تجادل النحاة في صحة الجمع بين "يا" و " أ ل" :

الكوفيون قالوا : يجوز نداء الاسم المحلى ب " أ ل" ، بدليل السماع . أما البصريون فقالوا : لا يجوز إذ إنه لا يجوز اجتماع معرفين على معرف؛ ولأن التعريفين مختلفان يتناقض الأمر[4] .

قال عباس حسن : " لا التفات إلى الخلاف بين النحاة فى هذا [5] .

٧- ولم تتوحد كلمتهم في العامل الرافع للمبتدأ والخبر [6] .

فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء،وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ . وذهب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنوى . وقيل:المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ . وقيل : ترافعا ، ومعناها أن الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر[7] .

---

[1]) انظر السيوطى " الهمع" (٦٢/١) تجد هذه الخلافات بتوسع .

[2]) الخلف : الخلاف ، انتمى : اشتهر .

[3]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/هامش ٢٧٥-٢٧٦)

[4]) أبو البركات الأنبارى"الإنصاف" المسألة ٤٦ ص ٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧

[5]) عباس حسن " النحو الوافي" (٣٩/٤) .

[6]) أبو البركات الأنبارى " الإنصاف " المسألة رقم (٥) ص ٤٤،٤٥

[7]) شرح ابن عقيل على الألفية ١٠٥ .

واختار ابن مالك أحد هذه الآراء وجاء ببيته الذى يقول :

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتدأ

وكما علق ابن عقيل على هذا الخلاف فى العامل بقوله : " هذا الخلاف ممالاطائل تحته " [1] . علق عليها عباس حسن قائلاً : إنه جدل وخلاف حول قاعدة لا فائدة منها اليوم ، والآراء الكثيرة -هنا- لا أثر لها فى ضبط كل منهما ، ولا فى وضوح معناهما ومعنى الكلام . فالخير فى إهمالها ، وتناسيها ،و الاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع كذلك[2].

٨- وتسبب العامل - كذلك- فى اختلاف كلمة النحاة فى رافع المضارع : [3]

ولهم فى هذا الموضوع أربعة أقوال ، كل قول ورد عليه اعتراض ثم رُدّ الاعتراض ؛ والآن نسرد هذه الأقوال :

القول الأول - وهو الفراء وغيره من حذاق الكوفيين ، والأخفش من البصريين ، وهو اختيار ابن مالك - وحاصله أن الذى يرفع المضارع لفظاً أو تقديراً أو محلاً هو تجرده من الناصب والجازم،وإلى هذا أشار ابن مالك :

ارفع مضارعا إذا يُجَرَّد من ناصب وجازم كـ " تسعد "

واعترض على هذا الرأى بأن التجرد أمر عدمي ، والرفع أمر وجودي والأمر العدمي لا يكون علة للوجودي،وأُجيبَ عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطئ ،وذلك لأن المعترض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم ، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك ، وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خالياً من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة .

القول الثانى - وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج-وحاصله أن العامل الرافع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم ، ألا ترى أن (يقوم) فى قولك : (محمد يقوم) قد حلَّ محل (قائم) من قولك (محمد قائم) .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة مرفوعاً مع أن الاسم لا يقع فيها ، وبيان ذلك أنك تقول (سيقوم) و (سوف يقوم محمد) و (جاء الذى يحب الخير) ، فتجد فى كل جملة من هذه الجمل فعلاً مضارعاً مرفوعاً . والاسم لا يقع فى المكان الذى وقع فيه المضارع فى كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قو لكم:إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالاً محل الاسم .

---

[1]) . المرجع السابق ص ١٠٥ .

[2]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/٤٤٣) .

[3]) انظر ابن عقيل ٥٦٥ وأبا البركات الأنبارى " الإنصاف" م ٧٤ص٥٥ وما بعدها .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم:حلوله محل الاسم-أنه يقع موقعه فى الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم .
وهنا علق الشيخ محمد محى الدين بقوله فى هذا الرد : " وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال"[1].

القول الثالث – وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب – وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعته – أي مشابهته للاسم – وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سبباً اقتضى خصوصي الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلباً من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ماهو الأصل فى الأفعال عند الكوفيين .

القول الرابع – وهو قول ينسب إلى الكسائى وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف (أنيت) التى تكون فى أول المضارع . واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها:أن حروف المضارعة قد صارت جزءاً من الفعل المضارع ، وجزء الشيء لا يعمل فيه[2].

هاجم عباس حسن كثرة هذه الآراء مردداً المقولة التى يرددها دائماً ، وهي : إن هذه الآراء المتعددة ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه ... وهذه المعركة الجدلية الشاقة لا طائل وراءها ، ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها .

أما حقيقة الأمر – وهذا ما يقوله عباس حسن – فهى أن العربى رفع المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذلك ، وأن المحدثين تأبعوا العرب فى مسلكهم ، وحاكوهم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون فى عامل الرفع:أهو عدمى أم لا ؟ ، ويقتضينا الجد ومتابعة ركب الحياة الحضرية بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد – ولو كان يسيراً – إلى جلائل الأمور [3] .

٩– **تعددت الآراء فى الناصب للمستثنى بـ " إلا "** [4] . حيث جاءت سبعة أقوال فى ذلك :

الأول – إن الناصب لهذا الاسم هو "إلا" نفسها وحدها ؛ وإلى هذا الرأى ذهب ابن مالك وذُكر أن هذا رأى سيبويه والمبرد .

---

[1]) محمد محيى الدين هامش " أوضح المسالك " (٤/١٣٥) .
[2]) محمد محيى الدين في تقريراته على " أوضح المسالك " (٤/١٣٥) .
[3]) عباس حسن " النحو الوافي" (٤/هامش ٢٢٧)
[4]) أبو البركات الأنبارى " الإنصاف" م ٣٤ ص٢٦٠-٢٦٤

القول الثانى – إن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب " درهم" فى قولك : (أعطيته عشرين درهماً) .

والقول الثالث – إن الناصب هو الفعل المتقدم على "إلا" لكن بواسطة (إلا)،وينسب هذا إلى السيرافى والفارسى وابن الباذش . وضعف العلماء هذا الرأى : بأنه قد لا يكون فى الكلام فعل أصلاً كما تقول (القوم أخوتك إلا محمداً)[1] .

القول الرابع – إن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة "إلا"، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأي الفارسى ومن معه .

القول الخامس – إن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى " إلا" مثل أستثني ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

القول السادس – إن الناصب هو مخالفة ما بعد " إلا " لما قبلها ، ويحكى هذا عن الكسائى .

القول السابع – إن الاسم المنصوب يقع اسماً لأنّ – بتشديد النون مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً .

والقول الثامن – إن " إلا" مركبة من "إن" المؤكدة ولا العاطفة ، ثم خففت "إن" بحذف نونها ثم أدغمت فى لا [1] .

أما عباس حسن فيرى أن نكتفى بأن نعلم أن المستثنى منصوب،أما هذه الخلافات فهى نظرية ، ولا أثر لها فى ضبط المستثنى وفى معرفة أحكامه فمن الخير إهمالها [2] .

١٠ – اختلف الكوفيون والبصريون فى العامل المستحق للعمل فى باب "التنازع" نحو : وقف وتكلم الخطيب .

فالكوفيون جعلوا المزية للعامل الأول لسبقه ، والبصريون جعلوا المزية للثانى لقربه،وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله :

إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل قبلُ ، فللواحد منهما العمل .

والثانى أولى عند أهل البصره واختار غيرهم ذا أسرة [3] .

رد عباس حسن هذا الخلاف قائلاً للنحاة : " لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه لمعمول ، فكل عامل يجوز اختياره للعمل ، من غير ترجيح فى الأغلب ، فيجوز اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير،ويجوز العكس"[4] .

---

[1]) محمد محيي الدين فى تقريراته على " أوضح المسالك " (٢/٢٢٣) .

[2]) عباس حسن " النحو الوافي" (٢/٣٤٨) .

[3]) (ذا أسرة) صاحب رابطة قوية ، يريد بها الرابطة العلمية وهم الكوفيون .

[4]) عباس حسن " النحو الوافي " (٢/١٩٢)

ولم يقتصر الخلاف فى باب التنازع على العامل بل امتدّ إلى كل حكم من أحكامه : فبعضهم يجيز حذف المرفوع كالفاعل ، وبعضهم لا يجيزه ، وفريق يجيز أن يشترك فعلان أو أكثر فى فاعل واحد ، وفريق يمنع ، وطائفة تبيح الاستغناء عن المعمولات المنصوبة ، وعن ضمائرها ، وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أو فى الأصل ، وفئة لا تحتم [1] .

انزعج عباس حسن من هذه الخلافات فقال : " هذه الخلافات جعلت باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً ، وخضوعاً لفلسفة خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له . والخلاف الذى يبدو فى كثير من المسائل النحوية يظهر فى مسائل " التنازع" أوضح وأفدح ، وكأنّ اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه [2] " .

الطريقة الثانية التي اتبعها الأستاذ عباس حسن فى تنقية الخلاف :

وتقوم على اختيار الرأى الذى يميل إلى التيسير والاختصار، أو باختيار الرأى (الأغلب ، أو الأفصح،أو الأشهر،أو الأنسب) يتضح هذا فى عدة قضايا ؛ منها :

١-تعددت آراء النحاة في إعراب العلم المركب تركيباً مزجياً غير المختوم بـ "ويه" ، مثل : "بعلبك" حيث قال بعضهم في إعرابها : إنها تعرب إعراب الكلمة الواحدة ، وتعامل من ناحية الإعراب معاملة المفرد الممنوع من الصرف ، وقال بعضهم : إنها تعرب إعراب المتضايفين ، فيكون صدره - وهو المضاف – معرباً على حسب حالة الجملة ، ويكون عجزه - وهو المضاف إليه – مجروراً أبداً ، تقول : هذه بعل بكٍ . وقال بعضهم : يجوز فيها البناء على الفتح فى جميع حالاته ،تقول : هذه بعلبكَ .

وقد نقل ابن عقيل هذا الخلاف فى شرحه لبيت ابن مالك :

... وما بمزج ركبا ذا إن بغير " ويه " تم أعربا

حيث قال : " تقول : جاءنى بعلبكُّ ... فتعربه إعراب مالا ينصرف . ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح ، فتقول : جاءنى بعلبكَّ ويجوز أن يعرب أيضا إعراب المتضايفين ، فتقول : جاء حضرموتٍ" [3] .

حُسم هذا الخلاف عند عباس حسن باختيار الرأى الأقوى والأشهر ، وهو الذى يعامل هذا المركب المزجى معاملة الكلمة الواحدة ، ويجري الإعراب على آخرها .

وبعد ترجيحه لهذا الرأى نبه على ضرورة الاقتصار عليه فى استعمالنا [4] ؛ لأن الاقتصار عليه يمنع الفوضى فى ضبط الكلمات ، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفة

---

[1]) الأشمونى (٢/٣٣١) والتصريح (١/٣١٦،٣١٧) ..

[2]) عباس حسن " النحو الوافي" (٢/٢٠١) ..

[3])ابن عقيل شارح ألفية ابن مالك ص ٦٨.

[4]) سيمر هذا بالتفصيلات الجلية في الباب الرابع، في حديثنا عن "تضييق القياس عند عباس حسن". انظر ص (١٤٩) .

ودائماً ينوه فى مثل هذه الحالة إلى أنه عندما يذكر تلك الآراء النحوية المعارضة للرأى المشهور الحميد ، فهو يذكرها للمختصين وحدهم لا لاستعمالها ، ولكن ليستعينوا بها فى فهم النصوص القديمة التى تساير تلك الآراء وتنطبق عليها ، وتوضح الضبط الوارد بألفاظها [1].

٢- واختلف النحاة فى " ما" العاملة عمل " ليس" فى لغة الحجاز: فنحاة الكوفة ذهبوا إلى أن " ما" فى لغة الحجاز لا تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض .

"وحجة الكوفيين أن القياس فى "ما" ألا تكون عاملة ألبته ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص وجب ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ، لأنه تارة يدخل على الاسم ، نحو : "ما زيد قائم "، وتارة يدخل على الفعل ، نحو : " ما يقوم زيد " . فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل ؛ ولهذاكانت مهملة غير معملة فى لغة بنى تميم وهو القياس [2] .

وإنما أعملها أهل الحجاز ؛ لأنهم شبهوها بـ " ليس" من جهة المعنى . وهو شبه ضعيف ؛ لأن " ليس" فعل و " ما " حرف والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً .

بـ"ما" ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل " ما زيد بقائم " فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوبها ، وأخذوا يسردون حججهم الجدلية ويرددون كلمات الكوفيين [3] .ووسط هذا الاضطراب الكوفي والبصرى ، ووجود لهجة حجازية وأخرى تميمة ،.حسم عباس حسن الخلاف باختياره لغة الإعمال فى عصرنا ؛ لأنها اللغة العالية لغة القرآن[4] وأكثر العرب ، فلا داعى للأخذ باللغة الأخرى - وهى صحيحة أيضاً يجوز الأخذ بها - منعاً للبلبة وتعدد الآراء من غير فائدة [5] .

٣- واختلفوا فى الضمير المركب ، نحو : "إياك" "إياه" "إياى" وهذا الخلاف ينقله ابن جنى ويسميه بـ " المسألة اللطيفة " ، فيقول : " أخبرني أبو على عن أبى بكر محمد بن السرى

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/٣١٤) و (٤/هامش ٢٢٩) .

[2]) قال سيبويه : "هذا باب ما أُجرِى مَجْرى "ليس" فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله.وذلك الحرف "ما" تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما" "وهل" ، أي لا يعملونها فى شيءوهو القياس " الكتاب (٥٧/١)

[3]) انظر : أبا البركات الأنبارى " الإنصاف" (م ١٩ – ص ١٦٥،١٦٦)

[4]) ومن الشواهد القرآنية ، قوله تعالى " ما هذا بشرا " سورة يوسف الآيه ٣١، وقوله تعالى : " ما هن أمهاتهم" المجادلة الآيه :٢

[5]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/٥٩٤) .

عن أبى العباس محمد بن يزيد : أن الخليل يذهب إلى أن "إيا" اسم مضمر مضاف إلى الكاف . وحكي عن المـــازنى مثل هذا القول المحكى عن الخليل فى أنه مضمر مضاف، وحكى أبوبكر عن أبى العباس عن أبى الحسن الأخفش ، وأبو إسحاق عن أبى العباس وغير منسوب إلى الأخفش : أنه اسم مفرد مضمر ، يتغير آخره ، كما تتغير أواخر المضمرات ، لاختلاف أعداد المضمرين ، وأن الكاف فى " إياك" كالتى فى "ذلك" فى أنه دلالة على الخطاب فقط ، مجردة من كونها علامة للضمير ، ولا يجيز أبو الحسن فيما حُكى عنه إياك وإيازيد ، وإياي وإيا الباطل وقال سيبويه : حدثنى من لا أتهمُ عن الخليل : أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب [1] .

وحكى ابن كيسان قال : قال بعض النحويين : " إياك " بكمالها اسم،قال : وقال بعضهم : الياء والكاف والهاء هى الأسماء ؛ و"إيا" عماد لها لأنها لا تقوم بأنفسها . قال : وقال بعضهم : " إيا" اسم مبهم يكنى به عن المنصوب ، وجُعِلَتْ الهاء والياء والكاف بياناً عن المقصود ليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب ... وهذا هو قول أبى الحسن الأخفش . قال : وقال بعضهم ... [2] " .

وتأمل ابن جنى هذه الأقوال على اختلافها ، والاعتلال لكل قول منها ، فلم يجد فيها ما يصح مع الفحص والتدقيق غير قول أبى الحسن الأخفش ، ثم أخذ يفند كل قول من الأقوال ،عدا قول الأخفش ، فنراه يقول :

-أما قول الخليل إن "إيا" اسم مضمر مضاف ، فظاهر الفساد. وأما قول من قال : إن " إياك" بكماله الاسم فليس بقوى . وأمّا من قال: إن الكاف والهاء والياء فى إياك وإياه هى الأسماء ، وإن " إيا " إنما عمدت بها هذه الأسماء لقلتها ، فغير مرضٍ أيضاً .

-وأما قول أبى إسحاق :إن " إيا" اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمر ، ففاسد أيضاً [3].

وهنا مال الأستاذ عباس حسن إلى إسكات هذه الضجة النحوية العنيفة ، وأخمد نار الخلافات باختياره الرأي الأنسب والأيسر لنا . إذ ذهب إلى رفض تجزئة الضمير، فعلينا أن نعرب على حد رأيه - " إياكَ" ضمير مبنى على الفتح أو الكسر فى محل كذا،باعتباره كلمة واحدة . ورأيه هذا ينطبق على ضمائر الرفع المركبة ، مثل " أنتما" " أنتم" ....

ودافع عن رأيه الذى حسم به الخلاف ، فقال عنه : إنه الرأى الحسن الواضح الذى يناسبنا اليوم ؛ لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار ، وليس فيه ما يسيء إلى اللغة وسلامتها[4]

---

[1]) سيبويه " الكتاب" (٢٧٩/١) الشواب : جمع شابة

[2]) ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) " سر صناعة الإعراب ".ت: مصطفى السقا وآخرون ط (مصطفى البابي الحلبى وأولاده ، مصر:١٩٥٤) ج١ ص٣١١-٣١٢

[3]) المرجع نفسه (٣١٢/١ وما بعدها).

[4]) عباس حسن "النحو الوافي" (٥٢٧/١)

٤-وأكثر النحاة من التشعيب والتفصيل والاختلاف فى تحديد ضمير الفصل . وضمير "الفصل" أخذ هذه التسمية ؛ لأنه يفصل فى الأمر حين الشك واختفاء القرينة ، فيرفع الإبهام ويزيل اللبس ؛ بسبب دلالته على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله ، من مبتدأ أو ما أصله مبتدأ . وفوق ذلك كله يفيد فى الكلام معنى الحصر والتخصيص ، وهذه أمثلة له : " الشجاع - هو- الناطق بالحق ، يبغى رضا الله ؟ الكلام هو اللفظ المركب" [١] .

وعلى الرغم من أنه يحمل تسمية " ضمير الفصل" إلا أن كلمة النحاة لم تكن فاصلة فيه ، فقد " زعم البصريون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ؛ فلا إشكال ، وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء و "أل" الموصولة ، وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائى : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله ؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى "ظن" نصب ، وبين معمولى "كان" رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائى وبين معمولى "إن" بالعكس" [٢] .

وهنا تدخل عباس حسن لحسم الخلاف واختيار أنسب الآراء وأيسرها ، وهو الذى يجعل ضمير الفصل حرفاً خالص الحرفية ، ويجعل - لذلك - الاسم الواقع بعد الضمير معرباً على حسب حاجة ما قبله ، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود .

وعلى ضوء ذلك يستبدل مصطلح " ضمير الفصل" بـ " حرف الفصل " [٣] . وأردف اختياره لهذا الرأى قائلاً : " إن اتباع ذلك الرأى الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره ، لكنه يريحنا من تقسيم مرهق ، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء الجدلية ، متمسكين بأنه ضمير ، وأنه اسم إلا فى حالات قليلة ، من غير أن يكون لآرائهم مزية تنفرد بها" [٤] .

٥- اختفوا فى الحكم على معطوف اسم " إن" إذا توسط بين معموليها:

اختلف النحاة فى هذه الحالة بالرغم من أنهم اتفقوا على إباحة الرفع والنصب فى المعطوف إذا تأخر على الخبر ، مثل : إن الشعر محمود في مواطن والنثرُ ، وتعرض ابن مالك لهذه الحالة قائلاً :

وجائز رفعك معطوفاً على . منصوب " إن" بعد أن تستكملا .

---

[١]) المصدر السابق (١/٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤) .

[٢]) ابن هشام " مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب " ص ٦٤٥.

[٣]) هذه أول مرة بل لعلها الوحيدة التى نشاهد فيها صاحب " النحو الوافى " يقترح تغيير مصطلح ثابت عند أكثر النحاة ؛ لأنه بذلك يخالف - مضطراً - ما قاله فى دستوره للكتاب حين نص على أن " الاصطلاحات النحوية لم يفكر فى تغييرها ، إيماناً واقتناعاً بفائدتها وبما سجله العلماء قديماً وحديثاً من ضرر هذا التغيير الفردي ، ووفاء بما اشترطوه في تغيير " المصطلحات " أن يكون بإجماع المشتغلين بالعلم الذى يحويها ."

[٤]) عباس حسن " النحو الوافي " (١/٢٤٧-٢٥٠) .

والخلاف فى الحكم على المعطوف وقع عند تأخر الخبر وتوسط المعطوف ، فذهب الجمهور إلى القول بوجوب النصب ، وأجاز بعضهم الرفع [1] .

وأصبح هذا الأمر مسألة من مسائل خلاف " الإنصاف" بين الكوفيين والبصريين،تحمل عنوان: " القول فى العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر" [2] .

اختار عباس حسن الرأى الذى يجيز الرفع والنصب فى الحالتين :.

حالة تأخر المعطوف ، أو حالة توسطه ، ومثّل للحالة الثانية التى خالف فيها الجمهور - بهذه الأمثلة : "إن دمشق والقاهرةَ حاضرتان عظيمتان ، إن مكة والمدنيةَ بلدان مكرمان . إن العدالة والنصفةَ كفيلتان بالرخاء [3] .

وكعادته أخذ يدافع عن رأيه ؛ لما فيه من التيسير الحسن ، إذ إنه يجعل الحكم فى الحالتين واحداً ، والقاعدة مطردة . وأخذ يتشدد فى رأيه عندما وجده مؤيداً بالوارد من الكلام الفصيح ، كقوله تعالى:"إن الذين آمنوا ، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله"[4] ومثله قراءة قوله تعالى : " إن الله وملائكتَه يصلون على النبى ... " [5] .

وقول الشاعر[6] :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيارُ بها لغريب

الشاهد : كلمة " قيار" وهى اسم حصان الشاعر، مرفوعة بعد العاطف وقبل خبر "إن" .

وقول الشاعر [7]:

وإلا فاعملوا أنا وأنتمْ بُغاة ما بقينا فى شقاق

وعندما استشهد الشيخ محمد محي الدين بالشواهد السابقة قال : " مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب فى جملة صالحة من الشعر، وفى بعض النثر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم " إن" المنصوب وقبل خبرها " [8] .

ولا شك أن هذا القول يدعم رأي عباس حسن .

---

[1]) خالد الأزهرى " التصريح" (١/٢٢٨ - ٢٢٩) ..

[2]) أبو البركات الأنبا ى " الإنصاف" ٢٣٩ ص(١٨٥-١٨٦)

[3])عباس حسن " النحو الوافي " (١/٦٦٦ ، ٦٦٧).

[4])سورة المائدة الآيه : ٦٩

[5]) سورة الأحزاب آيه ٥٦ وهى قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو .

[6]) القائل : ضابئ بن الحارث البرجمى (ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، دار الثقافة ، بيروت :١٩٦٤م.ص٢٦٨)(السيوطى ٨٦٧،سيبويه ١/٧٥، المغني ٦١٨).

[7]) بشر بن أبى خازم (الديوان : عزة حسن ، دار إحياء التراث القديم،سوريا :١٩٦٠م . ص ١٦٥ ، سيبويه ٢/١٥٦، المفصل ٣٩٤،شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٩،التصريح ١/٢٢٨).

[8]) محمد يحيي الدين فى حاشية أوضح المسالك (١/٣٢١)

هذا ، وقد أوقعت هذه المسألة إمام النحاة الجليل سيبويه فى هفوة عندما قال : " وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : " إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان "[1] .

وعقب عباس حسن على ما جاء عند سيبويه بقوله : هذه كلمة غريبة فرطت من سيبويه . إذ إن مقولته تتعارض مع ما نُقل عنه وعن الثقات فى أن العربى لا يغلط . وكيف يعده غلطاً مع انطباقه على ما جاء القرآن به والشعر الصحيح ؟ إن الأمر لا يحتاج إلى تعليق " [2] .

وعقب الأستاذ إبراهيم مصطفى أيضاً على كلمة سيبويه فقال : " ومع ما نعرفه لسيبويه - رحمة الله - من إجلال يملأ القلب ، فإنه هنا -نراه- قد أخطأ وخَطّأ صواباً " [3] .

٦- وتباينت آراء النحاة فى إعراب مخصوص " نعم " و " بئس" وكانت لهم ثلاثه آراء،هي: الأشهر:

أ- إعراب المخصوص مبتدأ مؤخراً ، والجملة الفعلية التى قبله خبره .

ب- إعرابه خبراً والمبتدأ محذوف وجوباً - وأشار الناظم إلى الرأيين بقوله :

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

ج- إعرابه مبتدأ والخبر محذوف [4] .

ولم ترض هذه الآراء الثلاثة عباس حسن ؛ لأنها - كما يقول- قائمة على الحذف والتقدير ، والتقديم والتأخير ، مع الركاكة والضعف ، فيقول : إن الرأى الأولى بالاعتبار هو رأى قديم آخر خال من عيوب الآراء السابقة ، وهو الذى يعرب المخصوص بدلاً من الفاعل ؛ لقوة انطباق قواعد البدل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . ويتعجب عباس حسن أن يكون هذا الرأى هو رأى قلة النحاة [5] .

---

[1])سيبويه " الكتاب " (١٥٥/٢) .

[2]) عباس حسن " اللغة والنحو " ٢٠٢.

[3]) إبراهيم مصطفى " إحياءالنحو " ط لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥١) ص ٦٦ .

[4]) خالد الأزهرى " التصريح" (٩٧/٢) .

[5]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣٧٩/٣) .

الباب الثالث

موقفه من التعليلات والعوامل

الفصل الأول

رفضه للتعليلات النحوية

العلة النحوية هي : الأمر الذى يذكر النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت فى كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة[1] .

وقد ظهرت مصنفات نحوية اقتصرت أبحاثها على العلة وحدها ، وحملت اسمها الصريح ، ومن هذه المصنفات :

١- كتاب "العلل في النحو" لتلميذ سيبويه قطرب (ت٢٤٩هـ)

٢- "علل النحو" للمازني (ت٢٤٩هـ) .

٣- "النحو المجموع على العلل" مبرمان (٣٤٥هـ) .

٤- "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي (ت ٣٧٧هـ) وهو الأكثر شيوعاً

٥- "علل النحو " لابن الوراق (ت : ٣٨١هـ)

٦- "علل البناء والإعراب" العكبري (ت ٦١٦هـ) .

وقد تضمنت هذه الكتب كل مايتعلق بالعلة من الأبحاث ، فوضعت قواعدها وقننت قوانينها ، مثل : كل معلول لابد له من علة ، ولاتكون العلة معلولاً في الوقت نفسه ، والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، والمعلول قد تكون له أكثر من علة واحدة[2].

الأستاذ عباس حسن يؤمن بأن علم النحو الجليل قد داخلته شوائب وأدران نمت على مر الليالي وغفلة الحراس ، فشوهت جماله وأضعفت شأنه[3] . ومن هذه الأدران والشوائب التي التصقت بالنحو سيطرة التعليل على فكر النحاة ، حتى أصبحنا لانرى حكماً نحوياً ولا قاعدة من قواعدهم إلا لها تعليل يطول أو يقتصر ، ويعتدل أو يلتوي ، على حسب مقدرة النحوى ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل[4].

وهو يرى التعليل الذي يقوله النحاة ظاهرة سلبية ؛ كانت بسبب الطائفة التي اتخذت الفلسفة شعاراً لها ، والتي تعلقت بالأساليب الكلامية وقضايا المنطق الجدلي ، واستخدمته في البحوث اللغوية ومايتفرع منها .

" هذه الطائفة (المتفلسفة) أمعنت في فكرها ، وبالغت حتى حكمت على كثير من الألفاظ والأساليب الصحيحة بالخطأ . ونسيت من طول الملازمة والإمعان أنها الصانعة لفلسفة التعليل، وأن القصد منها كشف الحقيقة وتلمسها بين الوقائع محسوسة ، وتأييدها بالرأي الصائب ، والحجة الساطعة ، فالتوى الأمر عليهم ، واختفت الحقيقة التي يبحثون عنها وراء

---

[1]) عبد الكريم محمد الأسعد " بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة " ، ط١ (دار العلوم للطباعة والنشر ؛ الرياض ، ١٩٨٣م) ص ١٣٩

[2]) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ .

[3]) عباس حسن "النحو الوافي" (١/٤). وهذا القول ما يردده دائماً .

[4]) عباس حسن "رأي في بعض الأصول " ص٥٩ .

الجدل ، كما تختفي الدرة وسط كومة من الأصداف المهشمة . وتوارى الواقع المدرك وراء العلل المتخيلة ، واستحالت الوسيلة غاية ، وانقلب "التعليل" هدفاً مرموقاً " [1].

ويشبه عباس حسن صنيع هذه الطائفة بخلقها لفلسفة التعليل بأنها "كالفنان البارع الذي تخيل صورة ذهنية فاتنة ؛ لم يلبث أن أبرزها في الوجود حسية قائمة ، تسحر العيون وتستهوى الأفئدة فلما شاهدها ماثلة بين يديه استسلم لسحرها ، وانقلب يعبدها ، ويتخذها إلهه. ناسياً أنها صنيعته ، وأنها أثر من آثاره ، لاتملك له ضراً ولانفعاً" [1].

والكتب التي دخل إليها التعليل الضار كثيرة ، ولكن من أخصها عند عباس حسن **كتابان هما :**

١- " الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري :

وقد أطلق عباس حسن عبارات تهكمية ضد الكتاب وصاحبه ، فقال : لقد كان أبو البركات الأنباري الذي جمع في كتابه ماتفرق من التعليلات في طوايا الكتب - مزهواً بما فعل منتزعاً بكتابه إعجاب النحاة في عصره وبعد عصره ، إلا من عصم الله ، ومنحه حرية العقل والتمرد على التقليد الذي لايقوم على حجة ، ولا يعتمد على دليل تطمئن له رواجح العقول[2].

" لقد نقل الإنصاف أبرع أنواع المنطق ، ولكن في غير موضعه . ونقل الرأى المحكم ولكن في غير مكانه . بل مانجده في هذا الكتاب هو الإطالة بغير فائدة ، والاستطالة على الواقع بهرج القول وخادع الكلام " [3].

٢- " سر صناعة الإعراب " لابن جني : وقد وصف عباس حسن ابن جني بأنه واحد من فرسان ميدان التعليل الضار المجلين فيه[4].

هذا ، ولم يكن عباس حسن بدعاً من العلماء في نظرته الرافضة للتعليلات ، فقد سبقه علماء أقدمون منهم :(ابن سنان الخفاجي ، الشيخ يس ، ابن حزم الأندلسي ، أبو حيان الأندلسى ، محمد الخضري ، ابن مضاء) .

١- ابن سنان الخفاجي (ت ٤١١هـ) :

حيث قال في كتابه "سر الفصاحة " :"إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه ... فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على مايعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ،

---

[1]) عباس حسن "رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية " ص٧٤٦ .

[2]) عباس حسن "اللغة والنحو" ١٣٦ :

[3]) عباس حسن : مقال بعنوان " بعض الشوائب في النحو " مجلة مجمع القاهرة العدد ٣٥ ص٥٣-٥٩ .

[4]) عباس حسن " النحو واللغة " ص١٤٩ .

بل لايثبت منه شيء ألبته . ولذلك كان المصيب منهم من يقول : هكذا قال العرب من غير زيادة على ذلك " [1].

٢- الشيخ يسن في حاشيته على "التصريح " :

حيث يرى أن التعليل عيب وقع من جهة متأخرى المشارقة ، الذين نظروا في الفلسفة والمنطق ، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون[2] .

٣- ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) :

قال في ذلك : " كل علل النحاة فاسدة ، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ألبتة . وإنما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها ، وماعدا هذا - مع أنه تحكم فاسد متناقض - فهو أيضاً كذب ؛ لأن قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا - شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط ، ولا كانت العرب عليه مرة ثم انتقلت إلى ماسمع بعد ذلك " [3] .

٤- أبوحيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) :

هو واحد ممن نادوا بإطراح التعاليل الثواني والثوالث الكثيرة " فهي لايحتاج إليها ، لأنها تعليل وضيعات [4] والوضعيات لاتعلل " [5] ، وعلى ضوء نهجه هذا انتقد النحاة الذين منعوا تقديم التمييز على عامله للتعليل النحوي ، وليس للسماع ، وقال في ذلك : أنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولاينبغي أن يعول عليه ، إلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالاتها تشهد وتومئ إليه . ولقد كان شيوخنا من أهل المغرب يقولون إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما[6].

---

[1]) ابن سنان الخفاجي (أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي)ت : على فودة ط٢ (مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٤م) ص٣١ .

[2]) حاشية ياسين على التصريح (١/١٨) .

[3]) سعيد الأفغاني "نظرات في اللغة عند ابن حزم " ط(بيروت ١٩٦٠م) ص٤٤ .

[4]) الوضعيات : الألفاظ التي وضعها العرب على صورة خاصة وشكل معين من غير علة للوضع ، ولاسبب سابق يدعوهم لاختيار هذه الصورة ، وذلك الشكل.فليس هناك سبب إلا مجرد النطق المحض .

[5]) السيوطي "الهمع " (١/٥٧)

[6]) أبوحيان الأندلسي "منهج السالك على ألفية ابن مالك " ت: سيد بي غلبزر. ط (الجمعية الأمريكية الشرقية: أمريكا ، ١٩٤٧م) ص (١٥٩)

٥- محمد الخضري الدمياطي (ت ١٢٧٨هـ) :

استنكر العلل النحوية للوضعيات ، وضرب لذلك مثلاً بالأفعال المبنية والمعربة ، وذكر أن الأمر فيهما وفي نحوهما لايتطلب شيئاً من التعليل ؛ لأن العمدة في هذه الأحكام هو السماع ، وهذه حكم وتعاليل تلتمس بعد الوقوع فلا تحتمل البحث والتدقيق[١] .

٦- ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)

بتطبيقه المذهب الظاهري على النحو ، طالب بإلغاء العلل الثواني والثوالث، وقال في ذلك :"ومما يجب أن يُسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا :"قام زيد" لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ . فالصواب أن يقال له :كذا نطقت العرب " [٢].

ولذا حيىّ عباس حسن ابن مضاء القرطبي فقال :"و لله ابن مضاء الأندلسى العالم النحوي الذي ثار على النحاة وهو منهم ، فشن على عللهم الثواني والثوالث ومابعدها حرباً شعواء ، لاهوادة فيها ولا ملاينة [٣].

وكما انطلقت الصيحات من الأقدمين تشكو من التعاليل النحوية ، انطلقت من المحدثين ومنهم على سبيل المثال (رمضان عبدالتواب ، إبراهيم السامرائي ، إبراهيم أنيس ، مهدي المخزومي ، عباس محجوب) :

١- د. رمضان عبدالتواب :

حيث قال وهو يتحدث عن التعليلات :" وليست كل التفسيرات التي قدمها النحاة القدامى للظواهر اللغوية في العربية ، خطلاً نحذر الناس منه ، أو خطايا نستغفر الله للنحاة العرب من الوقوع في أدرانها ، وإنما نحذر شبابنا الباحثين من الوقوع أسرى لبعض هذه التفسيرات الواهية، وندعوهم إلى إعمال العقل في المنقول عن هؤلاء النحاة في مختلف التفسيرات للظواهر اللغوية " [٤].

٢- د. إبراهيم السامرائي :-

حيث رأى أن منهج الباحثين في علم العربية لم يسلم من قيود المنطق وآثار الفلسفة ؛ ذلك أن العقلية الفلسفية قد غزت سائر العلوم ، بعد أن استهوى منطق أرسطو وفلسفة الفلاسفة الآخرين الباحثين في الثقافة الإسلامية ،فتأثروا بهذا في سائر علومهم . وكان من نتائج ذلك ،

---

[١]) الخضري ، (محمد الخضري) "حاشية الخضري" ط(دار الفكر بيروت ١٩٨٥م)ص٣١ .

[٢])ابن مضاء القرطبي (أبوالعباس أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء اللخمي)" الرد على النحاة " ت : شوقى ضيف ، ط٣ (دار المعارف ، القاهرة : ١٩٨٨م). ص ٣٥ .

[٣]) عباس حسن " رأي في بعض الأصول " ص٧٣ .

[٤]) رمضان عبدالتواب "بحوث ومقالات في اللغة " ط١ (مكتبة الخانجي،القاهرة،١٩٨٢) ص ٥٥ .

أن تأثر منهج البحث اللغوي والنحوي بهذا المنهج الدخيل على اللغة والنحو ، وكان تـأثيره فـي النحو واللغة سلبياً ، فقد أحال كثيراً من الأبواب اللغوية والنحويـة إلـى مـادة جـامدة بعيـدة عـن الحياة ، والعلم اللغوي[١].

٣- د.إبراهيم أنيس :

ذهب إلى إبطال الحكم التعليلي العقلي على الظواهر النحوية وقال :"علينا أن نسلم بـأن لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص ، يراعيه المتكلم بها ويستمسك بـه فـي كلامـه ؛ لأنـه شرط الفهم والإفهام بين الناس في البيئة اللغوية الواحدة ، وإذا أخـل المتكلـم بهـذا النظـام حكـم السامع على كلامه بالغرابة ، والشذوذ ، ولكن هذا المنطق اللغوي بعيد كل البعد عـن المنطـق العقلي " [٢].

وقـد سـعى د. أنيـس إلـى تثبيـت مذهبـه بعـدد مـن الأدلـة ، نختـار منهـا دليـلاً هـو : الاختلاف العقلي واللغوي في الإفراد و التثنية و الجمـع. حيـث تحـدث فيـه عـن تقسيم النحـاة لجموع التكسـير إلـى قلـة وكـثرة [٣] وأشـار إلـى النصـوص التـي خرجـت عـن المنطـق كقـول القائل[٤]:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحا وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وكقوله تعالى :"وهم في الغرفات آمنون"[٥]، وقوله تعالى :" إن المسلمين والمسـلمات والمؤمنيـن والمؤمنات... أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيما " [٦] ويقول هذه النصوص تخالف منطق النحاة، فقد جاءت جموع القلة مكان الكثرة ؛ لأن اللغة لاتخضع للعقل البشري وإنما تخضع لمنطقهـا الخاص . وبالتالي يعد د. أنيس كلام النحـاة فـي تخريـج هـذه النصـوص عـن أصولهـا – قـولاً يحمل في ثناياه الضعف[٧].

---

[١])إبراهيم السامرائي"في شرف العربية " كتاب من سلسلة الأمة العدد ٤٢ ط(وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية قطر١٤١٥هـ) ص١٠٥ .

[٢]) إبراهيم أنيس "من أسرار اللغة " ص١٥٣ .

[٣])يقول عباس حسن : "رأى سيبويه هو الذي يجعل جمعي التصحيح يدلان على القلةأما الرأى الراجح فيذهب إلى أن جمعى التصحيح لايختصان بالقلة ، وانما يصلحان للقلة والكثرة عند خلو الكلام من قرينه تعين الجمع لأحدهما دون الآخر ، فمن أمثلة مجيء التصحيح للكثرة قوله تعالى :"يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون، أياماً معدودات ..." البقرة آية ١٨٣ . ومن أمثلة مجيء التصحيح للقلة قوله تعالى :"واذكروالله في أيام معدودات.. " البقرة الآية ٢٠٣.هذا ماجاء عنده في " النحو الوافي" (٤/٦٣٠)

[٤]) حسان بن ثابت (الخزانة ١٠٦/٨ ، سيبويه ٥٧٨/٣، شرح ابن يعيش ١٠/٥).

[٥]) سورة سبأ آيه ٣٧ .

[٦]) سورة الأحزاب آية : ٣٥ .

[٧]) إبراهيم أنيس "من أسرار اللغة" ص ١٥٤ .

وخير نموذج يسوقه إبراهيم أنيس لينفي به الصلة المنطقية للظواهر اللغوية (ومن ضمنها الظواهر النحوية) هو العلاقة بين العدد والمعدود : "فنحن إذ نعد الأقل من العشرة نميز بالجمع ، فنقول : ثلاثة رجال . في حين أنا مع الأعداد التي فوق العشرة نكتفي بالمفرد ، فنقول : مائة رجل وألف امرأة !! وذلك لأن الاقتصاد في الاستعمال اللغوي قد يسيطر على كثير من ظواهر اللغة حين لايكون هناك لبس أو إبهام، وهو اقتصاد محمود لايعد نقصاً في تلك اللغة التي تلجأ إليه.ففي حالة تمييز العدد لا ترى بعض اللغات ضرورة لجمع التمييز ؛ لأن فكرة الجمعية تتحقق في ذهن السامع والمتكلم بذكر العدد ، ولاحاجة إذن – لجمع التمييز معه " [1].

والأمثلة الواضحة لخروج الاستعمال اللغوي عن قواعد العقل في التثنية – بعض الأساليب التي استخدمت الإفراد على الأعضاء المزدوجة عند الانسان : كالعينين ، والأذنين ، واليدين ، والرجلين ، وغيرها . ومنها قول المتنبئ :[2]

سيعلم الجمع ممن ضم مجلسنا بأنني خير من تسعى به قدم

أى تسعى به قدمان . وقوله :[3]

وتعجبني رجلاك في النعل إنني رأيتك ذا نعل إذا كنت حافيا

أفرد " النعل " وحقها أن تكون مثناة فى الموضعين : ثم كيف تكون الرجلان فى نعل ؟ إلى غير ذلك من شواهد كثيرة تجيزها اللغة ولا يجيزها المنطق[4].

٤ – د. مهدي المخزومي :

استنكر أن يكون مقياس اللغة مقياساً تعليلياً منطقياً ، إذ لايجد المنطق تفسيراً للظواهر النحوية الآتية : لم ارتفع المسند إليه ، وانخفض المضاف إليه ، وانتصب ماليس بالمسند إليه ولا بالمضاف إليه ؟فلمَ لم يكن المسند إليه مخفوضاً أو منصوباً ؟ ولم لمْ يكن المفعول – مثلاً – مرفوعاً أو مخفوضاً ؟.

إن محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة – كما يقول المخزومي –لن تكون إلا تمحلا وتكلفا . وحتى النحاة الذين يمعنون في منطقة النحو يُرغَمون على التسليم لحكم اللغة والاستعمال ، حين توصد أمامهم منافذ القول ، وقد تجد من يحيل ذلك إلى العرب بقوله : هكذا قالت العرب وهكذا يقولون .

---

[1]) المصدر السابق ص١٥٥ ..

[2]) المتنبي " الديوان " ص (٢٦١).

[3])المتنبي " الديوان"ص(٢٩٧)

[4])إبراهيم انيس (من أسرار اللغة) ص١٥٧.ومن الأدلة التى يسوقها –أيضاً لإبطال الصلة العقلية بين اللغة والمنطق : قضية التذكير والتأنيث،والنفياللغوي ، والفكرة الزمنية في اللغة .

وهذا ماحدث في قصة الكسائي عندما سئل عن " أي " الموصولة بجملة ، عن أحوالها الخاصة المخالفة لكل الاعتبارات النحوية المفلسفة ؛ لأنها لاتبنى إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، نحو قوله تعالى : "ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً[1]". **وقول الشاعر[2] :**

إذا مالقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل .

والشاهد في الآية وبيت الشاعر : بنـــاء "أي" على الضم ، لإضافتها وحذف صدر صلتها[3]، وعندما سئل الكسائي عن هذا قال : "أي" كذا خلقت ، وذهب قوله هذا مثلاً[4] .

والمخزومي – كغيره من علماء اللغة المحدثين – يعد التعليل و ما أشبه من الأصول الفلسفية أصولاً غريبة عن اللغة ، دخيلة عليها ؛ فلابد من تبرئة النحو منها ؛ إذ بسببها وصل النحو العربي إلى الفقر والجمود ؛ لأن النحاة تناولوا النحو في غير منهجه ، وعالجوا ظواهره وعوارضه كما تعالج القضايا الفلسفية تعليلاً وتأويلاً .

٥– د. عباس محجوب :

لم تكن إشادته بالمؤلفات النحوية القديمة على إطلاقها ، فقد عاب فيها غلبة الاتجاه الفلسفي والمنطقي وطغيانه على مسائل النحو ، وهذا ما يستدعي تمحيص النحو وغربلته ، وتجديد وسائل دراسته ، والابتكار في طرق عرضه ؛ لأنه كما يقول د. عباس محجوب علم يفترض على الجميع أن يتعلموه ويتقنوه ويتعاملوا به ، وليس الفرض على المتخصصين فحسب[5].

الأستاذ عباس حسن رافضاً للتعليلات النحوية :

في حديثه المتكرر عن الشوائب الكثيرة التي خالطت النحو وقللت منزلته – امتدح النفوس التي سارعت لنجدة النحو مما أصابه ، ومن عملهم الجليل في خدمة النحو العربي : تذليل لغته للناشئة ، أو اختصار قاعدته ، أو توضيح طريقه تدريسه ، أو إراحتهم من زائف العلل ، وضار الخلاف .هذه النفوس بعملها هذا – على حد رأيه – نفوس وفيّه للغتها وتراثها معتزة بحاضرها وماضيها.

---

[1]) سورة مريم آية :٦٩ .

[2]) القائل غسان بن وعلة بن مرة بن عباد (السيوطي ٢٣٦، ابن عقيل ٨٧، التصريح ١/١٣٥) وروى " إذا ما أتيت بني عامر" .

[3]) وإلى هذا الحكم أشار ابن مالك بقوله :

"أي" كـ (ما) وأعربت مالم تضف وصدر وصلها ضمير الحذف

[4]) مهدي المخزومي " النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث " ط١ (م . مصطفى البابي الحلبي مصر ١٩٦٦) ص٢٣٠-٢٣١ .

[5]) عباس محجوب "مشكلات تعليم العربية حلول نظرية وتطبيقية"ط١ (دار الثقافة قطر ١٩٨٦) ص٧٢ .

ولكنه لم ير من تصدى للشوائب كلها ، فتقدم هو لهذه المهمة خلال إعداده "للنحو الوافي"، محاولاً تخليص النحو من أفدح شوائبه:وهو التعليل الضار ؛ لذلك جاء في دستوره "للنحو الوافي"الفرار من العلل الزائفة –فلن يقال في أمر التعليل إلا المطابقة للكلام العربي الناصع"[1].

واستثنى عباس حسن – في حربه على التعليلات نوعاً محدداً منها يسمى : "علل التنظير " ، ويقصد به حين ترفع آخر كلمة أو تنصبه ، أو تجزمه أو تجره ، وحين تجعل الكلمة على وزن معين ، وتسلك بها في التركيب مسلكاً خاصاً . لم رفعتها ؟ لأنها نظير زميلتها في كلام عربي ولم نصبتها ؟ ولم جزمتها ؟ ولم جررتها ؛ للسبب السالف.ولم جعلتها على وزن كذا ؟ ولم قدمتها أو أخرتها ؟ لم استخدمتها أداة استفهام ، أو حصر ، أو نفي أو مدح ، أو ... ؟ لمْ أفعل ذلك لشيء إلا لأنها نظيرة أخرى في كلام العرب ، جرت على هذا النمط الذي أسايره[2]. إذن فالكلمات التي ننطق بها اليوم من حيث مادة تكوينها ، ومن حيث مظاهر هيئاتها المتعلقة بوضعها في الجملة وبضبط حروفها ، إنما نخضع في شأنها للمأثور عن العرب وحده وليس ثمة مانخضع له طائعين أو مرغمين إلا لذلك المأثور ، وكل إجابة غير هذه ففضول ، وهزل ـ لاصواب فيه ، ولاجد ، ولا أمانة [2] .

وهذا ما يرى عباس حسن أن نقف عنده ، وهو العلل الأول .أما ما يتعدى ذلك[3] فهو الأمر المذموم جداً عنده ؛ والذي يشن عليه حرباً لا هوادة فيها ، ولنستمع إلى بعض كلامه نصاً ؛ لنرى مدى كرهه لهذه التعليلات :

١– **يقول:**"ماهذه العلل والتعليلات المرهقة التي تطفح بها المراجع النحوية،وتضيق بها صدور المتعلمين وأوقاتهم ممن كتب الله عليهم الرجوع إلى تلك المطولات ؛ لاستخلاص بعض القواعد النحوية.إن النظرة العجلى الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة ،لاتمت إلى العقل والواقع بصلة ما ، ولو كانت واهية.وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها ،وتطهير النحو منها ، اللهم إلا من ذلك النوع الصحيح الصادق الذي يسمونه:" علل التنظير" [4].

٢– **ويقول** : " مشكلة التعليل هذه خطيرة ، فقد ولدت ونمت ، وامتدت أصولاً وفروعاً على الوجه الذي نرى في مطولات النحو ، تتسرب إلى كل مسألة ، وتتسلل لكل قاعدة ، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مجاف للعقل بعيد عن الحق ، إلا في أقل المسائل ، وأندر القواعد .

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافي" (٤/١) .

[2]) عباس حسن " اللغة والنحو " ص١٤٧–١٤٨ بتصرف .

[3]) كسؤالهم : لم رفع الفاعل ؟ لم نصب المفعول ؟ لم لم يكن العكس مثلاً ؟

[4]) عباس حسن "اللغة والنحو" ص١٤٧–١٤٨ .

وبسببها نشأت آراء متعددة ، فتحت أبواباً جديدة للخلاف ، وتشعب المذاهب ،غير الأبواب المفتحة من اللهجات العربية والقياس " [1] .

٣- وبعد أن عرض خمسة نماذج من مطولات النحو : كالأشموني وحاشيته ، تكشف المعارك الجدلية عقّب عليها قائلاً : " وبعد، فلعل في الأمثلة السابقة مايصلح رمزاً دالاً على نظائرها الكثيرة المتفرقة في أبواب النحو – وكلها يؤيد رأينا ، وينطق بأوضح بيان بما أصاب اللغة " ضبطاً ، ومنهجاً وأسلوباً ، في صميمها من إساءات بالغة بسبب إخضاعها للعلل والتعليلات ، واستبداد هذه بتلك : ولا شفاء لها مما أصابها إلا بإهدار (التعليلات) و إزاحاتها عن صدرها بعد أن أوسعت الخلاف وعددت الآراء ، توسيعاً وتعديداً ليس مصدرهما لهجات العرب... وإنماً مصدره المجادلات ، والمماحكات اللفظية ، فاشتد بها الداء ...

وقد يكون الأحزم والأولى أن تستعرض التعليلات (غير التنظيرية) واحدة واحدة في مواطنها من القواعد النحوية ، وندرسها في تُؤَدة ونصفة ، ونقضي قضاء مبرماً على ما لاخير فيه – وما أكثره – ونستبقي ما قد يكون مطابقاً للعقل والواقع –وما أندره – غير متزددين ولا هيابين . فبهذا وذاك وبما أشرنا به نطهر النحو من عيب أي عيب ، ونصفيه من نقائص وأوشاب طغت عليه ، وأساءت إليه وإلى المشتغلين به والراغبين فيه" [2].

٤- ومما قاله أيضاً في التعليلات : " ويقولون... ويقولون ... مما يعرفه الذين يعانون هذه العلل الظاهرة المسيطرة على الكلام : تتحكم فيه صحة وخطأ ،وقوة ، وضعفاً . والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم ، يتلقاها النحاة بالقبول جيلاً فجيلاً ، ويملئون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم ، ويصدعون بها الرؤوس ، لايفكر أحد في محاربتها ، أو إراحة المتعلمين منها ، ومما احتوته المراجع المطولة من ألوانها ، وضروب عبثها ، اللهم إلا ما تم في بعض المدارس الحديثة ، ولم يمتد – بعد – إلى الجامعات والمعاهد الكبرى فى البلاد العربية امتداداً كاملاً حميداً ، لا بتر فيه ، ولاهلهلة " [3] .

وعباس حسن في حربه على العلل النحوية يجعلها نوعين :

النوع الأول – وهو الذي يقتصر على إظهار البراعة المنطقية ، وتصديع الرأس بالثرثرة ، وإضاعة الوقت والجهد فيما لا طائل وراءه ، غير أثره الضار لايمتد إلى ضبط الكلام والتحكم في أساليبه .

النوع الثاني– ما ليس تعليلاً أجوفاً وإنما يمتد أثره الضار إلى ضبط الكلم وتركيب الجمل ، والتحكم في صياغة الأساليب ، وصحة مفرداتها . يحكم به على كلام العرب الفصحاء وكلامنا

---

[1]) المصدر السابق ص١٤٦ .

[2]) عباس حسن " اللغة والنحو" ص١٦٧-١٦٨ .

[3]) عباس حسن "رأي في بعض الأصول " ص٦٩،٧٠ .

بالخطأ والفساد إذا انحرف الكلام عن موافقة هذه العلل ، وكأنها هي الغايات التي يخضع لها الكلام .

أولاً : – النوع الأول : ومن النماذج التي سنقدمها له :

١– تعليل بناء الأسماء :

قال ابن يعيش في كلامه على البناء والإعراب في الأسماء :"والقياس في الأسماء أن تكون معربة كلها من قبل أنها سمات على مسميات ، وتلك المسميات قد يسند إليها فعل فتكون فاعلة ،وقد يقع بها فعل فتكون مفعولة ، وقد يضاف إليها غيرها على سبيل التعريف فاستحقت الإعراب للدلالة على هذه المعاني المختلفة ...."[١].

ولأن الأصل في الأسماء – كما يقول ابن يعيش – هو الإعراب ، وقف النحاة عند بعض الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة ، والموصول وغيرها من الأسماء المبنية،وتساءلوا عن علة خروج هذه الأسماء – بالذات – على الأصل ، ثم توصلوا إلى الإجابة . وهي مشابهة هذه الأسماء للحرف ، وأدرجوا تحت هذه المشابهة عدة أنواع أشهرها :

أ– **المشابهة في الوضع** : بأن يكون الاسم موضوعاً أصلاً على حرف واحد أو على حرفين ثانيهما لين ، مثل (التاء ، ونا) ، في : "جئتنا " .

ب– **المشابهة في المعنى** : وهي التي يكون فيها الاسم مؤدياً معنى يستحقه الحرف :كـ (متى) التي تفيد (بعد وضعها في الجملة) الشرط أو الاستفهام . وتدخل في هذه المشابهة أسماء الإشارة وإن لم تشابه حرفاً موجوداً .

ج– **المشابهة في الاستعمال** : بأن يكون الاسم عاملاً في غيره ، ولا يدخل عليه عامل –مطلقاً– يؤثر فيه ، مثل : (هيهات ، آمين) وغيرها من أسماء الأفعال

د– **المشابهة في الافتقار** : وذلك بأن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة بعده أو إلى شبه جملة : كالاسم الموصول فإنه يحتاج بعده إلى جملة الصلة لتكمل المعنى :

هذا ، وقد سجل ابن مالك هذا التعليل في الفيته قائلاً :

والاسم منه معرب ومبني ؛	**لشبه من الحروف مدنى**
كالشبه الوضعي في اسمي "جئتنا"	**والمعنوي في :(متى) وفي (هنا)**
وكنيابة عن الفعل ، بلا تأثر ،	**وكافتقار أصلاً**
ومعرب الأسماء : ماقد سلما	**من شبه الحرف ، كأرض وسما**

[١]) ابن يعيش "المفصل":(٨/٣).

لم يكن هذا التعليل اتفاقاً ، بل تباينت وجهات النظر في قبوله ورفضه باختيار تعليل آخر . فإذا أردنا تعقيداً للمسألة – أكثر مما هى عليه – فلنذهب مثلاً إلى " الخصائص " [1]

وما كان لمثل هذه التعليلات أن تمر في "النحو الوافي " دون أن يقف عليها عباس حسن فيذمها غاية الذم ، ويفندها الواحدة تلو الأخرى . فقد طرح هذه الأسئلة الاستنكارية ؛ ليجعل القراء يشاركونه في رأيه ، فاستفهم بصوت عال قائلاً : " هل السبب في البناء والإعراب هذه العلل المرهقة المصنوعة الغامضة ؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلاً أو كثيراً منها ؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما في جاهليتهم ؟ وهذه الأسباب والعلل التي يقولونها في علة بناء الأسماء ما جدواها لدارسي النحو ؟ وما هذا العناء فيما لايؤيده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة ؟. وأي نفع فيما ذكروه من أسباب البناء وأصله ؟

وأثناء استعراضه للعلل كان يبين الخلل في هذه العلل ، فقد بين الخلل في الشبه الوضعي الذي يعلل به بناء الضمير المكون من حرفين ؛ إذ إن هذا التعليل لايستطيع الرد على هذين الاعتراضين :

الاعتراض الأول – لماذا تبنى "نحن" وغيرها من الضمائر الموضوعة على ثلاثة أحرف ؟

الاعتراض الثاني – لماذا أعربت (أخ ، أب) وغيرهما من الأسماء الموضوعة على حرفين ؟

نعم ، كانت هنا إجابات عن هذه الاعتراض ، ولكن هذه الإجابات وردت عليها اعتراضات أخرى وهكذا ...

وفند – كذلك – الشبه المعنوي لوجود اعتراض عليه وهو : لماذا أعربت (أي) الشرطية ، و (أي) الاستفهامية وأسماء الإشارة المثناة [2] . وكالسابق كان لهذا إجابة ، وعليها اعتراض ، ثم إجابة ثم اعتراض وهكذا مما تموج به الكتب الكبيرة .

وفند الشبه الافتقاري ؛ لأنه يعجز عن مواجهة هذا الاعتراض : لماذا أعربت (أي) الموصولة – أحياناً – و(اللذان) (واللتان) ؟ كالسابق إجابة ثم اعتراض ..!!

وبعد دحضه لهذه المشابهات المتعددة ، دعا إلى إهمال كل ما قالوه في أنواع الشبه المختلفة السالفة ، وأسباب بنائها وعدم الإشارة إليه في مجال الدراسة والتعليم والاستغناء عنه بسرد المواضع التي يكون فيها الاسم مبنياً وجوباً (وهي عشرة مواضع)ومبنياً جوازاً وهي بعض المواضع[3].

---

[1]) ابن جني " الخصائص " (ت :محمد على النجار) ط٤ ج١ ، ص٣١،٣٢ .

[2]) عباس حسن "النحو الوافي" (١/٨٩وما بعدها).

[3]) هذا ، ومن الأسماء التي تبنى جوازاً المنادي المفرد العلم مثل:"يا علي".

موقف الباحث :

في عالمنا العربي تعول كليات الآداب في تدريسها للنحو على كتاب شهير من كتب التراث ، وهو " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " ، وبالتالي توضع مفردات منهج النحو المقررة وفقاً لترتيب هذا الكتاب فيبدأ المقرر لطالب الفرقة الأولى (وغالباً ما يكون في هذه المرحلة غير متخصص في اللغة العربية) بالأبواب النحوية الآتية على الترتيب : "الكلام ومايتألف منه" و " المبني والمعرب" و "النكرة والمعرفة" ...

ويدخل هذا الطالب – وكثيراً ماتكون لديه رواسب سلبية وعقد في النحو من المرحلة المدرسية – يدخل إلى عالم النحو التخصصي عبر بوابة " الكلام وما يتألف منه " ، حتى إذا وصل إلى "المعرب والمبني" ووصل إلى الدرس العجيب من دروسه :(علل البناء والإعراب) نفر عن النحو نفاراً ، وتصوره أمراً شديد الإلغاز والإبهام،

وهو محق في هذا التصور ؛ إذ إنه دُرّس في التمهيد للمقرر أن هذا العلم القصد منه ضبط أواخر الكلمات وصيانة اللسان عن اللحن ، وأن هذا العلم وسيلة وليس غاية . ولكنه يرى خلال درس علل البناء والإعراب-النحو يتحول فجأة – بلا مقدمات – إلى درس عميق من دروس الفلسفة والمنطق ؛ ولذا تنقطع صلته (وربما إلى الأبد) عن علم النحو الجليل .

إذن فالآثار السالبة لهذا الدرس وغيره من دورس التعليل تكاد تكون معاناة للمعلمين والمتعلمين معاً ،وهذا أمر مشاهد محسوس .

فحبذا – بعد هذا – لو أخذنا بالنصيحة الثمينة التي قالها لنا عباس حسن :" إن الخير في إهمال كل ما قالوه في أنواع الشبه المختلفة السالفة ، وأسباب بنائها ، وعدم الإشارة إليه في مجال الدراسة والتعليم ، والاستغناء عنه بسرد المواضع التي يكون فيها الاسم مبنياً[1]".

وحاشا لله أن يكون قصد كلامي غَمزَ النحو أو غَمزَ العاملين في مجاله ، وإنما قصدي أن نتحرر من أمور في النحو سلبياتها أكثر من إيجابياتها .

٢– تعليل أصالة البناء على السكون ، وتعليل البناء المخالف لهذه الأصالة :

قال ابن مالك في باب الإعراب والبناء:

وكل حرف مستحق للبنا والأصل في المبني أن يسكنا

وعلل الصبان استحقاق الحرف للبناء فقال :"كل حرف مستحق للبناء الذي به الإجماع ، إذ ليس فيه مقتضي الإعراب ؛ لأنه لا يعتوره من المعاني مايحتاج إلى الإعراب[2]". وعلل الشيخ

---

[1]) المرجع السابق (١/ ٨٩) وقد ذكرنا هذا الكلام فى الصفحة السابقة .

[2]) حاشية الصبان(١/٧٠)

خالد الأزهري أصالة البناء على السكون ، فقال :"وإنما كان الأصل في البناء السكون ؛ لخفته واستصحاباً للأصل وهو عدم الحركة ،فلا يبنى عليها إلا لسبب " [1] .

وتبلغ هذه التعليلات في البناء والإعراب ذروتهاعند " الأشموني" الذي قال : " تنبيه: ما يبنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني ؟. وما يبنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم بني ؟ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لايُسأل عنه ، وما بني منهما على حركة فيه سؤالان ، لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وأسباب البناء على الحركة خمسة ، وهي كما سردها الأشموني :

أ- التقاء الساكنين ، مثل (أين).

ب- كون الكلمة على حرف واحد : كبعض المضمرات ، مثل التاء في(قمت) .

ج- كونها عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر .

د- أو لها أصل في التمكن كـ (أول).

هـ- أو شابهت المعرب : كالماضي ، فإنه أشبه المضارع ،مثل (ضرب) فهي تقع صفة ، وصلة ، وحالاً ، وخبراً[2]

وبعد أن ذكر الأشموني الأسباب الخمسة للبناء على الحركة ، أخذ يعلل اختيار حركة دون غيرها ، فعلل – مثلاً – أسباب البناء على الكسر بالآتي :

أ- مجانسة العمل ، كباء الجر.

ب-الحمل على المقابل : كـ " لام الأمر" التي كسرت حملاً على لام الجر ، فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم.

ج- التخلص من التقاء الساكنين :كـ(أمس) .

د- الإشعار بالتأنيث نحو : أنتِ (أي : لأن الكسر المعنوي وهو التكسر والفتور – خاص بالأناث).

هـ الفرق بين أداتين ،كـ (لام الجر) كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو:لموسى عبد(٢).

وكما علل الأشموني أسباب اختيارحركة الكسرة فى البناء علل كذلك أسباب اختيار الفتحة والضمة(٢).

وهنا انطلقت العبارات الرافضة من عباس حسن لهذه التعليلات ، فقال :" فما قول المنصف في مثل هذا التصيد الواهي ، والإلغاز التعليلي ؟ وما حكمه عليه . وهل كان العربي الأصيل ومن معه من الناطقين الأوائل يرتبون هذه القضايا الجدلية العنيفة ، ويفكرون

---

[1]) خالد الأزهري"التصريح" (١/٥٨).

[2]) الأشموني (١/٣٥).

ويقدرون قبل أن ينطقوا بالكلمة ، ويعدون الأقيسة الشاقة الزائفة كى تنتج نتائج معينة فى البناء والإعراب ، وحركة البناء والإعراب ؟ ولماذا كانت الحركة ولم يكن السكون ؟ ولم كانت الحركة الفتحة أوالكسرة ، أوالضمة ؟[1]"

وتواصلت أسئلته الاستنكارية التى يبطل بها حجة التعليلات ، فيسأل النحاة بناءً على تعليلاتهم : " أليس معنى هذا أن ذلك العربى كان فيلسوفاً ناضجاً ومنطقياً عالماً ؟ فمن أين جاء له ولأمته – فى عهد نشأتها وبدء تكوينها قبل انتشار الإسلام – ذلك المنطق وذلك التعليل الفلسفى وغير الفلسفى ؟ وهما لايظهران إلا بعد تمام النضج العلمى والفهم الحضرى ، والرقى الذى تسبقه دراسات وبحوث منظمة فى نواحى العلوم المختلفة ؟! ولن يكون من هذا شىء فى بداية الأمم" [1].

ثم تلى هذه الأسئلة الاستنكارية بذكر حقيقة واضحة ، تبطل دعاوى صحة التعليلات ، هذه الحقيقة تقوم على : " أن العربى الأول ومن معه فى عهود نشأتهم،لوفكر فى كل كلمة على هذا النحو ، وأطال النظر فى بنائها وإعرابها وما يتصل بذلك على الوجه العجيب الغريب الذى سجله النحاة –لودع الحياة ، وخرج هو وأهل جيله من دنياهم ، قبل أن يفرغوا من بعض كلمات قليلة على الوجه الخيالى السالف ؛ ذلك أن أعمارهم – وإن طالت –قصيرة لاتتسع لمثل هذا البحث الوهمى المستعصى العنيف ، والدراسة العقلية المستفيضة ! بل إن أعمار أجيال متتابعة لا تتسع لمثل هذا ولا للفراغ منه . وإذا فكيف كانوا يتكلمون قبل الانتهاء والفراغ من تلك الدراسة العجيبة " [1]

٣- تعليل منع الاسم من الصرف:

قال النحاة فى تعليل منع الاسم من الصرف : إن التنوين الأصلى خاصة من خواص الأسماء ، فلاوجود له فى الأفعال ولا الحروف،وإن الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع فى بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بني . وإذا أشبه الاسم الفعل منع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ؛ فلذلك حرم التنوين الذى هو علامة القوة ، والوسيلة لخفة النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه فى الضعف فقد استحق مثله منع التنوين ، وهذا ما يعبر عنه النحاة بقولهم : " إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه أو علة واحدة تقوم مقام العلتين".

---

[1]) عباس حسن "اللغة والنحو" ص (١٥٣ - ١٥٤).

وبما أنهم قالوا:إن الفعل أضعف من الاسم ، أخذوا يعللون أسباب ضعف الفعل وجعلوها علاً معنوية ولفظية ، فإذا وجد فى الاسم ضعفان معاً : لفظى ومعنوى ، أوضعف واحد آخر يقوم مقامها – فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين [1].

وهذا الذى يقوله النحاة فى تعليل منع الاسم من الصرف – عند عباس حسن – لاتطمئن إليه النفس ، ولايرتاح إليه العقل ، وهو بادى التكلف والصنعة ، لايقوى على الفحص وقد آن الوقت لإهماله نهائياً ؛ لأنه لايثبت أمام الاعتراضات التى تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين ، والتعليل الحق فىالصرف ومنعه هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذى نحاكيه.

واعترض عباس حسن على لفظة "علتين" وعده تعبيراً ليس دقيقاً ؛ لأن أى علة واحدة لابد لها من معلول واحد ، فالعلتان لابد لهما من معلولين حتماً . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد؟ فإن كانتا قد اشتركتا معاً فى إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركتا معاً فى إيجاد المعلول الواحد ؛ ولهذا الاعتراض آثر استخدم لفظه (العلامة) مكان (العلة) فقال :(والعلامة) الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة وقد تكون اثنين معاً ...[2]

٤- ويدخل فى منعهم للاسم من الصرف (العدل):

أ- الذى ينضم للوصفية ، مثل : الأعداد من واحد إلى عشرة على وزن (فُعال) أو (مَفْعل)، وكلمة (أخر) ، باعتبارها معدولة عن الأصل.

ب- والذى ينضم للعلمية ، ويتحقق فى خمس صور ، هى : ألفاظ التوكيد المعنوى على وزن (فُعل) ،العلم المسموع على وزن (فُعل) ولفظ (سحر) ، ولفظة (أمس) ،وما كان علماً لمؤنث على وزن (فَعَالِ) عند التميمين.

انتقد عباس حسن هذا التعليل الذى سموه (العدل) ، وقال : هذا تعليل ضعيف ؛ فما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا –مثلا- من استعمال اسم العدد الأصلى المكرر إلى استعمال الاسم المعدول ؟ لادليل ولاما يشبهه[3]

---

[1])ومن الذين جاءوا بهذه التعليلات السيوطى " الهمع " (١/٢٤،٢٥)

[2]) عباس حسن "النحو الوافى" (٤/هامش ٢٠٤،٢٠٥)

[3])المرجع نفسه (٤/٢٢٢-٢٢٧)

وقال كذلك فى (العدل) الذى ينضم إلى العلمية فى ألفاظ التوكيد المجموعة على وزن (فُعل) : "هذا كلام النحاة ، فلوصح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فما حكمة عدولها ؟ وماحكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهملته وعدلت عنه؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلح النحاة عليه؟ ويذهب بعد ذلك إلى استنتاج أن النحاة – وهم يريدون أن تكون القاعدة مطردة – يتكلفون ويتجاوزون المقبول .فإذن يكون مرد الأمر كله نطق العربى الفصيح وتكون العلة الحقيقية هى السماع منه ، ومثل هذا يقال فى كل ما كان (العدل) علة من علل منع صرفه" [1].

هذا ، ولم يكن رأي عباس حسن الرافض للعدل بدعاً ، بل شاركته بعض آراء المحدثين منها :

١- **الدكتور محمد عيد** : حيث وصف كلام النحاة – في أن (عمر) معدولة عن (عامر) – بأنه قول غريب ، فمن الذي يمكنه أن يحقق هذا الأصل المدعى،الحق (كما يقول) إن هذا تكلف دعا إليه بحث النحاة عن صفة ثانية تنضم للعلمية ، فلم يجدوا غير هذا الادعاء الذي لاترتاح النفس إليه[2].

٢- **الأستاذ إبراهيم مصطفى** : حيث لم يكن مقراً بوجود ماسموه بالعدل فهذه الأعلام التي يقول النحاة إنها معدولة إنما هي أسماء مرتجلة ، اشتقت أول ما اشتقت من أصولها لتكون أعلاماً ، فهذا معنى (العدل) الذي حار فيه النحاة المتأخرون ، حتى صرحوا بأنها علة مفترضة لمنع الصرف وليس فيه إلا علة واحدة – ففرض أن (العدل) هو العلة الثانية[3].

٣- **الأستاذ محمد محي الدين** (المحقق المشهور) : علق على الأعلام المعدولة قائلاً :" إن كلها ليس فيه علة ظاهرة سوى العلمية ، وقد سمعت ممنوعة في الصرف ، فقدروا أنها معدولة ؛ ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجدت فيه علتان فرعيتان ولم يكتفوا بالعلمية ؛ لأنها – وحدها – لاتكفي في منع الصرف " [4].

---

[1]) المرجع السابق (٤/٢٢٢ – ٢٢٧).

[2]) محمد عيد "النحو المصفى" ص٥٧

[3]) إبراهيم مصطفى "إحياء النحو"ص١٨٣ .

[4]) محمد محيي الدين حاشية "أوضح المسالك " (٤/١١٩) .

ثانياً :النوع الثاني من أنواع التعليلات – وهو الذي يمتد أثره إلى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى .

ومن النماذج التي سنقدمها لهذا النوع :(التعليل الذي يمنع وقوع المصدر نعتاً ، والذي يمنع وقوع المصدر حالاً ، والذي يمنع الابتداء بالنكرة ، والتعليل الذي يمنع مجيء الحال من صاحبه المنكر)

وتفصيل ذلك على مايلي :

١– التعليل الذي يمنع النعت بالمصدر :

منع جمهور النحاة وقوع المصدر نعتاً ، وأجازه البعض مع التأويل . والتعليل الذي دعاهم لذلك الحكم :" أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ؛ فإذا قلت :(هذا رجل عدل) مع بقاء كل من النعت والمنعوت على معناه الأصلي – تكون قد وصفت الذات بالمعنى ،وهو لايجوز ؛ ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون بالتأويل الذي يجوّز العبارة "[١]. ومع اعتراف النحاة بالسماع الكثير لوقوع المصدر نعتاً منعوه فقد جاء في حاشية الخضري :" ومع كثرته مقصور على السماع " [٢]. وجاء عند محمد محي الدين : "بالرجوع إلى السماع عن العرب نجد في كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثير"[٣]. وقال ابن مالك مسجلاً هذا السماع الكثير :

وتعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الأفراد والتذكيرا.

وجاء في "التصريح" : " وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع "[٤]

الأستاذ عباس رفض هذه التعليلات التي تؤدي إلى التناقض مع أصل من أصول القياس النحوي ، وهو السماع الكثير (وقد اعترف به النحاة) والذي تؤيده الشواهد الكثيرة وفي مقدمتها – بلا شك – الشواهد القرآنية ومنها قوله تعالى : "وكانوا قوماً بورا "[٥] وقوله تعالى :" إنا سمعنا قرآناً عجبا ..." [٦] قوله تعالى :" وألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء

---

[١]) المصدر السابق(٢٧٨/٣) .

[٢]) الخضري في حاشيته شرح ابن عقيل (٥٣/٢)

[٣]) محمد محي الدين في تقريراته على "أوضح المسالك" (٢٧٨/٣).

[٤]) خالد الازهري "التصريح"(١١٣/٢) .

[٥] سورة الفرقان : الآية ١٨ .

[٦]) سورة الجن : الآية ١ .

غدقا "[1] وقوله تعالى :" ومن يعرض عن ذكر ربه يسلكه عذاباً صعدا " [2] .، وقوله تعالى : "وجاءوا على قميصه بدم كذب" [3] .

هذا ، ويشارك بعض الباحثين المعاصرين عباس حسن في هذا الرأى المخالف لجمهور النحاة وتعليلاتهم ، التي تمنع مجيء المصدر نعتاً.وفي مقدمة هؤلاء الباحثين : الدكتور أحمد مختار عمر الذي قال : "وهذا عجيب منهم ، فكيف يكون كثيراً ثم يكون في نفس الوقت مقصوراً على السماع لايقاس عليه ؟ ولا أدل على تناقض النحاة في هذا الموقف من أنهم وضعوا شروطاً للوصف بالمصدر ، فما دام الوصف به سماعياً فما وجه الحاجة إلى تلك الشروط[4]" .

وأخذ أحمد مختار عمر يعرض بعضاً من الأوصاف بالمصادر ، والتي قابلته أثناء تحقيقه لكتاب (الفارابي) "ديوان الادب" ومما عرضه للنعت بالمصدر في " ديوان الفارابي" : "مفازة قفر : أي مقفرة[5] ".

"قوم فِطْر أي :مفطرون[6] " .

" ثوب خَلَق : أي بال[7] " .

وقد أشار عباس حسن في حربه على هذا التعليل إلى مشكلة خطيرة وقعت في اللغة بسبب هذا التعليل ، وهي مشكلة : التعارض بين النحو والعلوم اللغوية الأخرى ، كعلوم البلاغة ، وهذه العلوم – على حد قوله – كلها متفرعة من أصل واحد لغاية واحدة ، هي الفهم والإفهام من أقرب غاية ، وبخير وسيلة للأداء . وإن شئت فقل : إنها روافد تنبع من أصل واحد وتتلاقي عند مصب واحد ، لقصد معين – فلا يصح أن تتعارض أو يعوق بعضها بعضاً

---

[1])الآية ١٦ من السورة نفسها

[2]) الآية : ١٧ من السورة نفسها .

[3]) سورة يوسف ، الآية ١٨

[4]) أحمد مختار عمر "من قضايا النحو واللغة " ط (عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٤م)ص٢٢٠ .

[5]) الفارابي (أبو إسحاق بن إبراهيم الفارابي"ديوان الأدب " وهو أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية ت : أحمد مختار عمر ، مراجعة : إبراهيم أنيس ط١(منشورات بجمع اللغة العربية – المراقبة العامة للمعجمات وإحياء التراث ١٩٧٦) ج٢ ،ص٢١ .

[6]) المرجع نفسه (٣٢/٢) .

[7]) المرجع نفسه (٤١/٢)

هذا ، وقد وجدتُ تأييداً لرأي عباس حسن عند ابن يعيش الذي قال :" والمصادر تستعمل بمعنى الفاعلين كقولهم : رجل عدل ، وماء غور والمراد عادل وغائر " انظر شرح المفصل (١٢/٦).

لكن النحو في كثير من مسائله لايخضع لهذا القانون الطبيعي السليم بل تراه يخـــرج عليـــه- بسبب التعليل الزائف لواحقه- في كثير من قواعده خروجاً عنيفاً لامسوغ له ، ولاخير فيه .

والمثال الذي يسوقه لتوضيح التناقض : أن علماء البلاغـــة يقولـــون : إن تركيـــب " محمد عدل " أبلغ من "محمد عادل" إذ إن النعت بالمصدر يكون من باب المبالغة ، أو مـــن مجاز الحذف أو المجاز المرسل[١] .

وهذا التناقض الذي حدث بسبب التعليل هو ما جعل عباس حسن يتساءل محتـــاراً : "كيف يصح في الأذهان وقوع مثل هذا الخلاف الجوهري بين علماء في فروع لغة واحـــدة ؛ فيري فريق أن هذا التركيب أبلغ ، في حين يراه آخر ليس أبلغ بل ليس صحيحاً ، وإنما هـــو فاسد لايصح إقامته ولا إقامة بنائه على نظائره المسموعة التي يجب الوقوف بها عنـــد حـــد السماع ؟ فأي تعارض وتناقض هذا؟ أي مفارقة فيما نرى ونسمع[٢] ".

٢- التعليل الذي يمنع وقوع المصدر حالاً :

اعترف النحاة صراحة : بورود تراكيب فصيحة عن العرب وقع فيها المصدر حالاً ، وهذه التراكيب – كما حكاها سيبويه في كتابه ، قولهم : " قتلته صبراً ، لقيته فجاءة ، وكفاحـاً ومكافحة ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً وأخذت ذلك عنه ســـمعاً وسماعاً "[٣]. وأيضاً وردت تراكيب قرآنية وقع فيها المصدر حالاً ، كقوله تعالى : "ثم ادعهن يأتينك سعياً"[٤] . وقوله : " ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية " [٥] . وقوله تعالى: " يدعون ربهم خوفاً وطمعاً "[٦] وقوله تعالى :" إني دعوتهم جهاراً "[٧]. وقوله تعـــالى : " إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً "[٨]، وقال ابن مالك مسجلاً هـذا الوارد الكثير :

ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة كـ (بغتة زيد طلع)

---

١) عباس حسن "النحو الوافي" (٣/٤٦١،٤٦٢) واللغة والنحو ص١٦٨.
٢) عباس حسن " اللغة والنحو " ١٧٦ .
٣) سيبويه "الكتاب" (١/٣٧٠)
٤) سورة البقرة ، اية ١٦.
٥) سورة البقرة : اية ٢٧٤
٦) سورة السجدة الآية ١٦ .
٧) سورة نوح ، الاية ٨ .
٨) سورة النساء الاية : ١٠ .

ومع هذه الكثرة الصحيحة رفض النحاة القياس عليها ؛ لأنها تناقض تعليلاتهم النحوية هذا الرفض يتضح من مطالعة أقوالهم هذه :

أ- **قال السيوطي** : " ورد الحال مصدراً بكثرة .. وأجمع البصريون أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعمله العرب ، ولا يقاس عليه غيره" [1].

ب- **قال ابن يعيش** : " اعلم ان المصدر قد يقع في موضع الحال ... ومذهب سيبويه أن ذلك ليس بقياس مطرد ، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب ؛ لأنه شيء وضع موضع غيره"[2] .

ج- **وقال ابن عقيل** : " وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ، لمجيئه على خلاف الأصل ... هذا مذهب سيبويه والجمهور"[3].

د- **ونص الشيخ يس** في حاشيته على " التصريح " بأن وقوع المصدر حالاً مقصور على السماع وإن كان كثيراً "[4] .

أما تلك النصوص العربية الفصيحة التي ورد فيها المصدر حالاً فقد كانت مثاراً للجدل وتعدد المذاهب ، وتباين وجهات النظر في التأويل،ومن مذاهبهم :

المذهب الأول – أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

المذهب الثاني – أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هي التي تقع حالاً، فتأويل (طلع زيد بغته) طلع زيد يبغت بغته،وهذا مذهب الأخفش والمبرد .

المذهب الثالث – أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق،عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل (قتلته صبراً) قتلته صابراً صبرا،وهذا مذهب أبي علي الفارسي.

المذهب الرابع – أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ،وهذا مذهب الكوفيين[5].

---

[1]) السيوطي "الهمع" (٢٣٨/١).

[2]) ابن يعيش "المفصل" (٥٩/٣) .

[3]) ابن عقيل ص٣٢٥ .

[4]) ياسن في"حاشيته على التصريح" (٤٠٣/٢).

[5]) محمد محيي الدين في حاشيته على"أوضح المسالك":(٢٦٨/٢، ٢٦٩)

وتناول عباس حسن ما يقوله النحاة ؛ فاعتبره استبداداً منهم في أساليب القدماء وأساليبنا ، وقال : إن العقل الراجح يحتكم في هذا إلى الكلام العربى وحده غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة ، وتأويلاتهم المتكلفة ومنطقهم الكادح... ثم أتى بمثال وضح فيه الاستبداد بالأساليب.

يقول في : "يقول الوالد لولده في عصرنا : اذهب إلى الحقل جرياً ؛ فهل يريد منه إلا أنْ يذهب مسرعاً جارياً ؟ وهل يحتمل الكلام معنى غير هذا؟. إن النحاة لا يرضون عن أسلوبنا الذي وقعت فيه كلمة :(جرياً) حالاً ، زاعمين أن الحال لايكون إلا مشتقاً ؛ خضوعاً لعلة وضعوها . وكلمة (جرياً) ليست مشتقة ، ولا تنطبق عليها العلة ؛ فهي في موضعها هذا خطأ عندهم . فإن قلت : إن لها نظائر في كلام الأوائل ، أجابوا بأن تلك النظائر – على كثرتها – لايقاس عليها ، وأنها مؤولة" [1].

وهنا يشنها عباس حسن حرباً لا هوادة فيها على التأويلات المتعددة ، فيقول :" وإذا كان القياس عليها غير جائز ففيم التأويل؟ ألنصحح به كلام العرب أم كلامنا ؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد ذلك ، مضمرين في أنفسنا التأويل ؛ لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنية القلبية ؛ تلك النية التي لايمتد أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة ، ولا إلى جملتها ، ولا تُدخِل على أحداهما تغييراً ملحوظاً ؟ أليس من الهذر القول بأن كلمة (ركضاً) وأمثالها لاتصلح (حالاً) إلا بالنية ؟ فكأن التحريم والحل أمران وهميان موقوفان على مجرد النية دون أن يكون لهذا أثره في المعنى والأسلوب . وكأن المعنى لايختلف باختلاف هذه التأويلات التي لكل منها موضعه من الجملة ، ودلالته الخاصة التي تباين دلالة الآخر ، فلن تتساوى المدركات ولا الدرجات البلاغية بين جاء محمد (ركضاً) و (راكضاً) ، و(يركض ركضاً) و... فكيف يتحكمون في المعاني قسراً من أجل عللهم الزائفة ؟ وكيف يتناسون أن تعدد التأويلات في الموضع الواحد يزيل الفوارق الهامة المعنوية بينها فلا يكون فرق معنوي بين الحال ، والمفعول المطلق،والمضاف و... وهذه غاية الفوضى " [2] .

هذا ، وقد حسم مجمع اللغة العربية الجدل وأخذ بقياسية مجيء المصدر حالاً ، كما حسمه من قبل بقياسة النعت بالمصدر [3] .

---

[1]) عباس حسن " رأي في بعض الأصول " ص٦٦، ٦٧ .

[2]) عباس حسن "اللغة والنحو " ص١٤٢ .

[3]) وسجل هذا ضمن قرارات المجمع لعام ١٩٧١م في أعمال الدورة السابعة والثلاثين،من محضر القرارات ص٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ .

٣- ومنع التعليل النحوي الابتداء بالنكرة إلا بمسوغات :

فإذا قال الناس :(أستاذ يقترح نظاماً جديداً للتعليم) اعتبر النحاة هذا الأسلوب فاسداً؛ إذ وقعت فيه كلمة (أستاذ) مبتدأ وهي نكرة ، والنكرة لاتقع مبتدأ ، لماذا ؟ .

يعلل ذلك الخضري :" لأن المبتدأ محكوم عليه ، فلابد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ ؛لأن الحكم على المجهول المطلق لايفيد ؛ لتحيّر السامع فيه ؛ فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده " [١]. لكن إذا أصبح الأسلوب :(اقترح أستاذ نظاماً جديداً ...) قبله النحاة واطمأنوا له ، على الرغم من أن الفاعل النكرة (أستاذ) محكوم عليه كالمبتدأ في الأسلوب الأول .فلماذا صار الأسلوب الثاني مقبولاً لدى النحاة ؟ الإجابة نأخذها أيضاً من الخضري : "السبب تقدم حكمه ، وهو الفعل، فيتقرر مضمونه في الذهن أولاً ، ويعلم أنه صفة لما بعده (وإن كان غير معين) فلا ينفر السامع عن الإصغاء ؛ لحصول فائدة ما"[١].

وعندما عرضت للنحاة نظائر في الكلام الفصيح تماثل الأسلوب الأول الذي رفضوه ، جعلوها استثناءات للقاعدة ، وسموها : **مسوغات الابتداء بالنكرة** ، وقال فيها ابن مالك :

ولايجوز الابتداء بالنكـــرة مالم تفد : كـ(عند زيد نمره[٢]) .

وهل فتى فيكم ؟ فما خل لنا ورجل من الكرام عنـــدنا

ورغبة في الخير خير، وعمل بر يزين ،وليقس مالم يقــل)

شرح ابن عقيل هذه الأبيات بقوله : "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة ولكن بشرط أن تفيد ، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ... وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً " [٣]. ونبه الصبان إلى أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ، بينما رأى المتأخرون أن ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة ؛ فتتبعوها : فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لايصح ، أو معدد لأمور متداخلة . وهنا جعل الصبان هذه المسوغات – على الأصح خمسة عشر[٤] .

---

[١]) حاشية الخضري (٩٧/١)

[٢]) نمرة : كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار.

[٣]) شرح ابن عقيل ١١٢-١١٧ .

[٤]) حاشية الصبان (٢١٤/٢).

أما موقف عباس حسن من هذه المسوغات فقد كان الرفض لها مستنكراً أن تصل إلى أربعين موضعاً عند البعض ، وهذه المسوغات أو التعليلات ، بكثرتها فتحت في القاعدة ثغرات تبلغ العشرات ، كل ثغرة منها تدخل أفواجاً من النكرة ، حتى صار من العسير الحكم على نكرة – أي نكرة – بأنها لاتصلح أن تكون مبتدأ . فلاحاجة بنا على – رأيه – إلى احتمال العناء في سردها ، واستقصاء مواطنها[1] مادام الأساس الذي تقوم عليه هو الإفادة ، فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة أو عدم صحته ، من غير داع لحصر المواضع أو عدها " [2] .

ولايكتفي عباس حسن برفضه اشتراط المسوغات والتعويل على الإفادة ، بل استنكر حتى شرط الإفادة المفهوم بداهة – إذ لايتكلم عاقل بغير ما يفيد ، وإلا عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه ، بل إن هذا الأمر يدخل تحت أصل لغوي عام ،وهو (مايستحدث معنى أو يزيد في غيره لايطعن في وجوده ، ولايستغنى عنه ، وما لافائدة فيه لاخير في ذكره). وينتهي من هذا إلى القول بأنه : "لاقيمة لهذا التوهم والإداعي لبقاء تلك القاعدة" [3].

رأي الباحث وإضافته :

يلاحظ الباحث أن الكثير من وسائل الإعلام في عصرنا- كالصحافة تستخدم في لغتها اليومية أسلوب الابتداء بالنكرة • انظر مثلاً إلى هذه العناوين الرئيسية (المكتوبة باللغة الفصحى) في صحيفة " الدار " (العدد ١٦٧٥) :

" ابن يحاول ذبح والده لأغرب سبب – مواطن يقاضي وزارة الشئون الهندسية – زوج يعتدي على زوجته بمنضدة ! "

وجاء في الصحيفة نفسها العدد (١٦٩٦):

"عصابة تنتحل صفة النظام العام ، وتقوم بعدد من الحملات ، مشاجرة تقود مواطناً لقتل جاره!"

وجاء في صحيفة "الحدث" (العدد ١٥٥) :

---

[1]) ومع ذلك قام باستقصاء الكثيرمن المواضع ؛ ليوضح أنها باب مفتوح تتسرب منه جميع النكرات .

[2]) عباس حسن "النحو الوافي" (١/٤٨٥، ٤٨٦)

[3]) المرجع نفسه (١/٤٨٩)

"فتاة تستنجد بالمحكمة للتخلص من زوجها – فأر يلتهم قطاً ! " .

وجاء في صحيفة "الصباحية " (العدد ١٣٧):

"في ظاهرة غريبة : أزواج يهربون من زوجاتهم – زوجات يحولن عش الزوجية إلى ساحة حرب " .

وجاء في عددها (١٣٨) :

" في مفاجأة مذهلة .. طفلتان ترشدان على المجرم ... نقاش يخطف طفلتين ! " .

وجاء في صحيفة "الحوادث المصرية" العدد (١٣٧٨):

"سائقان وخادمة يشكلون عصابة – شاب يشعل النار في زوجته بسبب حوار عن الأرز واللوبيا والبيض ! " .

وتعليقي على هذه الأساليب : أنها أساليب عربية صحيحة كتبها أصحابها ، وجاءت مطابقة لمقام بلاغي ينشدونه ، هو: إثارة الانتباه والدهشة والتعجب . فقد حقق هؤلاء الكتاب – خلال الابتداء بالنكرة – غايتهم في جذب القارئ والسامع ، وفي تمكين الحكم (الخبر) المسند إلى المحكوم عليه (المبتدأ النكرة) . وهذا يخالف ما كان يتصوره النحاة الأقدمون[١] . فلا داعي – بعد هذا – للبحث والتنقيب عن مبررات (صريحة أو مؤولة) لإباحة الابتداء بالنكرة في أساليبهم ، مادامت هذه الأساليب قد انجزت الغرض البلاغي الجليل الذي يرمون إليه . وأقول : إن الذي دعا إلى المنع ثم الإباحة المشروطة المقيدة بتعليلاتهم[٢] هو نتاج تطبيقهم للمنهج المعياري[٣] . وما ينبغي أن يطبقه الباحث في اللغة (حسب نظرة علم اللغة الحديث) هو المنهج الوصفي لا المعيارى .

وأضيف قولى : إن التأويل والتقدير (وهما ديدنا النحاة) قد ظهرا بوضوح في هذه المسألة : فقد أولوا قوله تعالى : "وطائفة قد أهمتهم أنفسهم " [٤] . عندما وجدوا في الآية الابتداء بالنكرة

---

[١]) كالخضري وغيره الذين تصوروا (عند الابتداء بالنكرة) انصراف المتلقي عن سماع الحكم .

[٢]) إذ قال ابن مالك " ولايجوز الابتداء بالنكرة مالم ... "

[٣]) يقول الدكتور تمام حسان :"وكثيرٌ كلامهم:يجب كذا ولايجوز كذا"انظر كتابه " اللغة بين المعيارية والوصفية " ط١(الأنجلو المصرية ١٩٥٨) ص٤٨ .

[٤]) سورة آل عمران ، الآية ١٥٤ .

بتقديرهم :(وطائفة من غيركم) ليدخل هذا التأويل العبارة القرآنية تحت القاعدة بجعل النكرة موصوفة .

وأقول : إن بعضاً من هذه المسوغات الكثيرة التي ساقها النحاة – يحمل الغرابة والطرافة معاً!!

أ- انظر إلى (المسوغ العشرين) الذي ذكره ابن عقيل[1] ،وهو :(الإبهام)، واستشهد له بقول امرئ القيس : [2].

مرسعة بين أرساغه به عسم يبتغى أرنبا

والشاهد كما يوضحه محمد محي الدين : (مرسعة) إذ إنها نكرة وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له قصد في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع ، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء" [3]

ولي أن أتساءل بعد ذكر هذا الشاهد : كيف يمنع إبهام النكرة صحة الابتداء بها (عند النحاة) ويكون هنا مسوغاً للابتداء بها ؟ هذا تناقض شديد لن يفلح معه رد النحاة بأن هذا من مقاصد البلغاء دون غيرهم .

ب- وانظر إلى (المسوغ الثامن) الذي ذكره الصبان ونصه :" أن يكون وقوع تلك النكرة من خوارق العادة " ومثاله "بقرة تكلمت" [4]. وكرر هذا المثال ابن هشام في "المغني" وجاء بمثال أخر هو "شجرة سجدت" [5]. وعد ابن هشام – من مثاله – وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ،ففي الإخبار به عنها فائدة ، بخلاف نحو "رجل مات "[6] .

وأقول : هذا المسوغ شبيه بالافتراضات التي تصادفنا في الفقه ، والتي كثيراً ماتكون بعيدة عن واقع الناس وممارساتهم . وإن لامست حياتهم فلن تكون إلا أمراً ضئيلاً عارضاً . فمثالا ابن

---

[1]) ابن عقيل ١١٥ .

[2]) ديوانه ، ط دار صاد ، بيروت ١٩٥٨م ، ص ٧٤ ، ابن عقيل ٧٥، الهمع ٢/ ٣٢٥ ، التصريح ١/١٧٠

[3]) محمد محي الدين في تحقيقه لابن عقيل ط (المكتبة الفيصلية ، مكة) ج١ ص ١٩٢ .

[4]) "حاشية الصبان"(٢٦/١)

[5]) ابن هشام "المغني" ص ٦١٣ .

[6]) المرجع نفسه والصفحة نفسها

هشام – حتى ولو وقعا في حياة الناس – فما مقدارهما حتى يعتبرا تمثيلاً لصحة الابتداء بالنكرة ؟ ! .

وأعترضُ على تحريم ابن هشام لهذا المثال " رجل مات " ، فأقولُ : لن يكون هذا المثال وغيره خاطئاً لو جاء في سياقه المناسب،حيث يعطي الفهم ، فأنا أتخيل بيئة اجتماعية معينة يعطي فيها هذا المثال– وغيره – الفائدة بالرغم من ابتدائه بالنكرة . أتخيل –مثلاً – مجموعة من الناس متجمهرة حول شيء ما ،فيأتي شخص من بعيد فيسألهم : ما الذي حدث ؟ فيجيبون :رجل مات ! أو رجل صدمته عربة ! أو لص قبض عليه ! أو ... فكل هذه الأساليب تعطي الفائدة في سياقها ، أما تقديمها مبتورة منعزلة عن أحداث الحياة كتمثيل النحاة بـ (رجل قام) دونما سياق ،فهو الذي يجعلها لاتعطي الفائدة .

وأقول – بعد هذا – ياحبذا لو أعدنا النظر في بعض القواعد التي ندرسها للناشئة ، كقاعدة مسوغات الابتداء بالنكرة .

٤– ويتصل بالتعليل الذي حرم الابتداء بالنكرة ، **التعليل الذي يمنع مجيء الحال من صاحبه النكرة إلا بمسوغات :**

فإذا قلتُ [١]:(تخطى سائق سيارتي متهوراً) أو (دخل ضيف بيتي مبتسماً) أو (خرج طالب من قاعة الدرس متسللاً) لم أكن مصيباً – في نظر النحاة[٢] – القول الصحيح ، لمجيء الحال من صاحبه المنكر بلا مسوغ[٣]. وقد عللوا هذا المنع[٤] بقولهم :" الحال تشبه الخبر ، وتشبه النعت؛ ولشبهها به كانت كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها [٥] قيد في عاملها ، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة؛ لأنها حكم عليه والحكم على المجهول – وهو النكرة – لا يفيد ، كما التزموا ذلك في

---

[١]) هذه الأمثلة من صنع الباحث جاءت خالية من المسوغات

[٢]) ماعدا القليل منهم – كسيبويه وأبي حيان .

[٣]) والمسوغات خمس هي : تقدم الحال ، تخصص صاحبها بوصف أو إضافة ، وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه، أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، أن تكون الحال جامدة ، أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها.

[٤]) قال ابن مالك في هذه المسوغات :

ولم ينكر – غالباً – ذو الحال إنْ لم يتأخر أو يخصص أو يبن

من بعد نفي أو مضاهيه كـ (لا يبغ امرؤ على امرئ مستهلا)

[٥]) قال ابن مالك : " الحال وصف فضله منتصب ..."

المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب . وشيء آخر اقتضى أن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت مماثلة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت " [1]

ولكن هذا المنع خالفته بعض النصوص الفصيحة[2] ،كقولهم:" عليه مائة بيضا " [3]، وقولهم :"مررت بماء قعدة رجل" [4]. وفي الحديث :"صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً وصلى وراءه رجالا قياماً " [5] إذ جاء في هذه النصوص صاحب الحال منكر من غير مسوغ وهنا اختلفت كلمة النحاة : فذهب سيبويه إلى أن ذلك مقيس . لايوقف فيه على ما ورد به السماع ؛ لأن الحال – كما يقول – إنما يؤتى بها لتقييد العامل ، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها . وأيد هذا الرأى أبوحيان[6].

ولكن أكثر النحاة قصروا هذه النصوص على السماع كالخليل بن أحمد وابن يعيش و يونس ابن حبيب ، والزمخشري الذي قال :"تنكير ذي الحال قبيح " [7] والسيوطي الذي رأى منع مجيء الحال من النكرة – غالباً – إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء " [8] .

أما رأى عباس حسن فقد كان تأيدا للأخذ برأى سيبويه وغيره من القلة التي تبيح مجيء الحال من النكرة بلامسوغ ، وقال : "إن في هذا الرأى توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يجب ألا نسارع قدر الاستطاعة ؛ ذلك أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ قليل في فصيح

---

[1]) تعليقات وإضافات المحقق محمد محي الدين "أوضح المسالك " (٢/٢٧٨،٢٧٩).

[2]) لذلك كان ابن مالك دقيقاً عندما استخدم لفظه "غالبا " في قوله: "ولم ينكر – غالباً – ذو الحال ..."

[3])(بيضا) جمع (أبيض) ، وهي الدنانير ؛ لأنها من الفضة .

[4]) استشهد بالعبارتين النحاة كابن عقيل (٣٣٠) والتصريح (١/٣٧٨) .

[5]) ورد عند مالك بن أنس " الموطأ " صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقى ط (دار الحديث القاهرة) المجلد الأول ص ١٣٠ . وقد روى الحديث"وصلى وراءه قومٌ قياما".

هذا ، وقد آثار الاستشهاد بالحديث كثيراً من الجدل ، إذ جاء في "التصريح" :"أن بعض النحاة يمنعون الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مروياً بالمعنى " (١/٣٧٨).

وهذا ما لم يرض محمد محي الدين،فخطأ هذا الرأي وقال :" فالنحاة قد احتجوا بالشعر ، ورواة الأحاديث كانوا أوثق من رواة الشعر وأدق منهم تحرياً ، وأوثق منهم ضبطاً ، وأكثرهم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده – مع تحريه إصابة المعنى بدقة – لم يكن من المنكر أن تحتج بلفظه هو " انظر : محمد محي الدين "أوضح المسالك " (٢/٢٧٨،٢٧٩).

[6]) السيوطي "الهمع" (١/٢٤٠).

[7]) الزمخشري "المفصل "٩١

[8]) السيوطي "الهمع"(١/٢٤٠) .

الكلام المأثور. نعم هذه القلة ليست مطلقة ، وإنما هي نسبية [1] . لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً فى المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولاً[2] .

إلا أنني أرى أن حاجة المعنى تشتد – أحياناً – إلى مجيء الحال من صاحبه النكرة بلا مسوغ ، ولعل الأمثلة التي قدمتُها في صدر هذه المسألة خير دليل على ذلك، وعلى حكمة وسداد رأي سيبويه[3].

---

[1]) لأنها ليست قلة مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلة بالنسبة لمجيء صاحب الحال معرفة . انظر الباب الرابع من هذا البحث في حديثه عن" القلة النسبية والقلة الذاتية" ص (١٢٥) .

[2])عباس حسن "النحو الوافي"(٢/٤٠٣،٤٠٤) .

[3]) ويؤيد رأيه السماع الذي يكفي للقياس عليه .

الأوهام النحوية

هذا العنوان له صلة وثيقة بالتعليلات النحوية ، ويطلقه عباس حسن – معتذراً للنحاة الأجلاء – لأنه لايجد تسمية لصنيعهم – هنا – غير أن يقول عنها :" الأوهام ، أو الخرافات ، أو الفضول"[1]. وهذه بعض النماذج للبحوث والمناقشات النحوية التي ينطبق عليها (عند عباس حسن) هذا العنوان :

١- أبحاث النحاة وتعليلاتهم لصورة الحرف (لن) :

ذهب الجمهور وسيبويه إلى أنها بسيطة على وضعها الأصلي ، وذهب الفراء[2] إلى أن أصلها (لا) فأبدلت الألف نوناً ، وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان و" لا" أكثر استعمالاً ، وذهب الكسائي والخليل إلى أن أصلهما (لا أن) وكثر استعمالها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، فالتقت ألف "لا" ونون "أن" وهما ساكنتان ، فحذفت الألف من "لا" لسكونها وسكون النون بعدها ، فصارت (لن) فخلطت اللام بالنون ، وصار لهما الامتزاج والتركيب"[3].

٢- أبحاثهم في "كأن" :

قال صاحب "المغني" :(كأن) :حرف مركب عند أكثرهم ، حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع ، وليس كذلك ،قالوا : والأصل في (كأن زيداً أسد) إن زيداً كأسدٍ ،ثم قدم حرف التشبيه ؛ اهتماماً به ففتحت همزة "إن" لدخول الجار عليها...[4] .

٣- أبحاثهم وتعليلاتهم للحرف "لكنّ" :

قال الكوفيون: "لكن" : مركبة من (لا) و(إن) والكاف الزائدة لا التشبيهية ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والبصريون على أنها بسيطة ، وقال الفراء : أصلها(لكن أن) ،فطرحت الهمزة للتخفيف ونون "لكن" للساكنين[5].

---

[1]) عباس حسن "اللغة والنحو " ص١٦٨ .

[2]) علق الدكتور أحمد مكي الأنصاري في رسالته للدكتوراة المتخصصة في "الفراء" على هذا بقوله :"التفلسف الذي لا يستند إلى نظائر من الأساليب العربية ، وإنما يعتمد على الفلسفة الصناعية فحسب " انظر في هذا "أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة " ط(المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية) ص٤٧٨ .

[3]) ابن جني "سر صناعة الإعراب" ص٣٠٤، ٣٠٥ .

[4]) ابن هشام"المغني"ص٢٥٢ .

[5]) المرجع نفسه ص(٣٨٤) .

٤- أبحاثهم في "لات" :

قال السيوطي : اختلف في "لات" فذهب سيبويه إلى أنها مركبة من "لا" والتاء كـ(إنما)، ولهذا نحكي عند التسمية بها كما نحكي لو سميت بـ(إنما) وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها "لا" زيدت فيها تاء لتأنيث الكلمة ، كما زيدت على "ثم" و"رب" فقيل : "ثمت" و"ربت" ... وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في "لات" "ليس" أبدلت سينها تاء[١].

٥- أبحاثهم حول الأصل الأول لـ"مع" :

وهنا تساءل النحاة هل "مع" ثنائية الوضع أم ثلاثية الوضع ؟. وكان في هذا أقوال وأقوال[٢] .

٦- وبحثوا في أصل أدوات الجزم فقالوا:

قال الفراء:أصل "لم " "لا" فأبدلت الألف ميماً ، كما قال في "لن" أصلها "لا" فأبدلت الألف نوناً . والصحيح في "لما" قول الجمهور:إنها مركبة من "لم" و "ما" وقيل بسيطة [٣].

موقف عباس حسن من هذه التعليلات النحوية :

رفض عباس حسن هذه التحليلات والتعليلات رفضاً شديداً ؛ إذ إنه عندما يتعرض لحرف من الحزوف السابقة يقف ولكن لا ليعرض الآراء والتحليلات التي قيلت في هذا الحرف ، وإنما ليذكر وجهة نظره برفضها . والآن ننقل نماذج من أقواله التي في " النحو الوافي " :

١) "لن" حرف غير مركب . أما مايعرض له بعض النحاة من كلام على أصل مادته وبنيته وأن أصله (لا أن) أو ... أو ... فلا يصح الوقوف عنده، ولا الالتفات إليه ؛ لعدم جدواه" [٤].

٢) "إذن" من حيث مادتها فكلمة واحدة بسيطة ثلاثية الحروف الهجائية ،وليست مركبة من كلمتين ، هما "إذ" و"إن" ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها ، وقد انطوت بطون

---

[١]) السيوطي" الهمع" (١/١٢٦).

[٢]) حاشية ياسين على "التصريح" (٢/٤٨).

[٣]) خالد الأزهري "التصريح"(٢/٥٤٧).

[٤]) عباس حسن "النحو الوافي"(٤/هامش ٢٩٩) .

المراجع على أنواع من دعاوي التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرمانها الدليل على صحتها ، أو على علم العرب بشيء منها . ولا داعي للإثقال بعرضها هنا . والواجب تناسيها ؛ كأن لم تكن[1].

٣) وقال عن النحاة وتحليلاتهم للجوازم :

" طال الجدل واشتد حول بعض عوامل الجزم : أبسيطة هي أم مركبة قبل استخدامها في الجزم ؟ وما الأطوار التي مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة ؟ وأتوا في هذا بالغرائب التي تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال ؛ لما في أكثرها من بحوث وهمية لاتتصل بالواقع بصلة حقة . نقلوها عن شيخهم القديم " السيرافي " أحد شراح كتاب سيبويه ، وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة . وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها ، فإنما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها المختلفة " [2].

٤) وقال عن " لكن " :

"هي كلمة واحدة ،ولا التفات لما يقال بأن أصلها (الكاف و" أن")"[3].

٥) وقال عن (لولا ، لوما ، هلا):

"لايعنينا هنا البحث في أصلها وتاريخها القديم وإنما يعنينا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن توحد جزءاها وصارا كلمة واحدة ، تؤدي معنى جديداً ، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التوحد ، ولوزال عنها هذا التوحد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيراً أصيلاً واسعاً " [4].

٦) وقال عباس حسن عن " لات " :

" يقول النحاة : إن أصلها " لا " ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ كالتاء في "ربت" و"ثمت " . غير أن التاء مع " لات " متحركة بالفتح دائماً . وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفي وتقويته. هذا كلام النحاة ملخصاً من آراء متعددة لايستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى

---

[1]) المرجع السابق (٤/٣٠٨ وهامشها) .

[2]) المرجع نفسه (٤/هامش٤٠٥).

[3]) المرجع نفسه (٤/هامش٦٣٠).

[4]) المرجع نفسه (٤/٥١٢).

أن التاء زيدت على كلمة " لا " لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا ،ولات) مستقلة، ولم يذكروا أن أحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلح عليه النحاة بعدهم ، وبنوا عليه أحكامهم فمن الخير ترك الآراء المتشعبة ، والاقتصار على اعتبار "لات " كلمة واحدة مبنية على الفتح ، معناها : النفي ، وعملها هو عمل "كان" وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها ، وضبط حروفها ، ولا أداء معانيهاعلى الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص ، ولاسيما إذا كان في اتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع . وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدلية التي لاحاجة إليها اليوم. " [1]

وفي حربه الشديدة على هذه "الأوهام" خصّ لها بحثاً كاملاً في كتابه " اللغة والنحو بين القديم والحديث ".وختم هذا البحث مواجهاً لها بعدد من الآسئلة الاستنكارية ، فهو يتعجب قائلاً :"أي كلام هذا ؟ولانستطيع أن نقول:أي وهم ؟ لأنا وسط هذا البلاء لاننسى فضل النحاة السابغ وعظيم شأنهم ، وإن وقع منهم مايسوء كالذي نحن بصدده.

وهل لنا أن نسأل مرة أخرى : كيف صدر مثل هذا عن الأعلام المحققين ، وما الباعث عليه ؟ كيف تسلل إلى خلفائهم النحارير وجرت به ألسنتهم ، واحتوته كتبهم حتى وصل إلينا سليماً معافى لم يتناوله لسان بالقدح ، ولم يمتد إليه قلم بالمحو ، ولم تضق به صدور العلماء والمتعلمين في الجامعات ومعاهد التعليم العالي ؟.

وفي النهاية كان رأيه القاطع فيها أن قال :" مهما يكن من شيء فلا مجال للتردد في أنه آفة من آفات النحو ، وشائبة يجب البدار إلى القضاء عليها في غير تردد ولاتريث، وتحرير عقل المتعلمين من شرورها والاحتفاظ بالوقت والجهد في غير هذا الوهم المثبث في ثنايا المراجع النحوية المطولة ، حتى تكاد لا تبرأ منه صحيفة . " [2].

هذا ، ومن الصور الوهمية الفاسدة عند عباس حسن ما سماه النحاة :

---

[1])عباس حسن " النحو الوافي" (١/هامش ٦٠٥) .

[2]) عباس حسن "اللغة والنحو"ص١٥٣،١٧٥ .

الجر على التوهم :

ويقصدون به إباحة الجر في المعطوف على خبر "ليس " و" ما " على الرغم من خلو خبرهما (المعطوف عليه) من حرف الجر.ولكن حرف الجر (غير الموجود) متوهم أنه موجود[1]، ومن شواهدهم في ذلك قول الشاعر: [2]

بدا لي أني لستُ مدرك مامضي ولاسابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

والشاهد فيه : "سابق" حيث خفضها على توهم وجود الباء في "مدرك " .

وقوله[3]:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

الشاهد قوله :"ولاناعبٍ " حيث جر المعطوف " ناعب " على توهم وجود الباء في خبر "ليس " وهو " مصلحين " .

عارض عباس حسن هذا العطف على التوهم وقال : " توهمه غير صحيح . ومن العجيب أن يتوهم ويتخيل ما لاوجود له ويبني عليه أثاراً .وهذا أمر يجب الفرار منه ؛ لما فيه من البعد المعيب ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لاخير فيها بل فيها الضرر . فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه في الوارد ، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب ، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس عليها . وهذا هو الرأي السديد المنسوب لبعض النحاة الأقدمين[4] .

---

[1]) حاشية الصبان (٢٤١/١).

[2]) القائل زهير بن أبي سلمى(ديوانه ١٣٦ ، السيوطي ٢٨٢ ، الخزانة ١٠٢/٩،سيبويه١/ ١٦٥ ، المفصل ٣٣٧) .

[3]) القائل الأحوص الرياحي ،زيد بن عمرو بن قيس اليربوعي (السيوطي ٨٧١ ، الخزانة ١٨٥/٤ سيبويه ١٦٥) .وروى في "الكتاب" و"سابقا" و"ناعبا " ومن ثم لا شاهد فيهما .

[4]) عباس حسن " النحو الوافي " (٦١٠/١).

الفصل الثاني

نظرته للعوامل ولمنزلتها في النحو

نظرته للعوامل ولمنزلتها في النحو

اهتم النحاة بقضية الإعراب وأعطوها المكانة الأولى في علم النحو ، ولما كان تعريفهم للإعراب أنه "أثر يجلبه العامل ". كان لابد أن تدور فكرة العامل في كل أبحاثهم الرئيسية والفرعية ، حتى أصبحنا لانرى باباً من أبواب النحو العربي يخلو من ذكره ، سواءً أكان ظاهراً في الجملة أم مختفياً مقدراً[1].

وعلى هذا ألفت في عصور متعاقبة كتب تجمع قواعد النحو بعنوان "العوامل " ، ولم تقتصر هذه الكتب على العوامل ، بل شملت العديد من مسائل النحو وقضاياه ، ولكنها سميت باسمه تغليباً ، ومن هذه الكتب :

١- كتاب "العوامل ومختصره" الفارسي (ت:٣٧٧)

٢- كتاب "عوامل البيركلي" محمد بن بيركلي (ت:٩٨١هـ).

٣- وأشهر هذه الكتب هو كتاب : "العوامل المائة " للجرجاني (ت:٤٧١) .

وهذا الكتاب هو الباقي بين أيدينا ،وهو محيط بقواعد النحو ، جعل منهاجاً للتعليم زمناً . وأقبل الناس على دراسته وشرحه ، كما أقبلوا على ألفية ابن مالك في هذا العهد .

ويصور لنا الأستاذ إبراهيم مصطفى[2] مبالغة النحاة في اهتمامهم بالعامل ، فيقول : "لقد أطال النحاة في شرح العامل ، وبيان شروطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله ، طالما أن النحو هو الإعراب، والإعراب أثر للعامل ، فلم يبق – إذن – للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل ، يستقرئها ، ويبين مواضع عملها ، وشروط هذا العمل ، فهذا كل النحو" [3].

وقد أرجع الأستاذ عباس حسن منشأ هذه الفلسفة إلى العقائد الدينية ، ومجادلات علم الكلام التي تقول : إن لكل حادث محدثاً ، ولكل موجود موجِدا . ولايصح في الذهن مخلوق بغير خالق ولامصنوع بغير صانع[4].

ونظرية العامل قامت على خمسة عشر أصلاً تناولتها المراجع النحوية القديمة : ككتاب "الأشباه والنظائر" للسيوطي ، ولكن كتاب "إحياء النحو " قدم لنا هذه الأصول بشكل مختصر متقن ، ولأهميتها القصوى نقدمها هنا ؛ لنبين على ماذا تقوم فلسفة العامل :

---

[1]) خديجة الحديثي "المدارس النحوية " ط٢(جامعة بغداد ١٩٩٠م) ص٤٢٠ .

[2]) أول من ثار على النحو التقليدي في العصر الحديث .

[3]) إبراهيم مصطفى "إحياء النحو" ص٢٢ .

[4]) عباس حسن " اللغة والنحو" ص١٨٦ .

١- **كل علامة من علامات الإعراب هى أثر لعامل** ، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره ، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لايصح أن ينطق به في كلام ، ولكنه من المحتوم أن يقدر، وقد يقدر في الجملة عاملان مختلفان كما في "إياك والأسد " [١].

٢- **لايجتمع عاملان على معمول واحد** ، فإذا وجد ماظاهره أنه سلط عاملان على معمول ، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ وللآخر التأثير في الموضع : كما في "بحسبك هذا " و"رب رجل لايحمل قلب رجل " [٢]. ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب "التنازع ".

٣- **الأصل في العمل للأفعال** ، وهي تعمل في الأسماء فقط ، فترفعها وتنصبها ، ولكنها لاتجرها ، ولاترفع إلا اسماً واحداً ، وتنصب اسماً أو أكثر ، وتعمل الرفع والنصب معاً .

٤- **وكلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل حظاً** : فالفعل الجامد عامل ضعيف ، لايعمل فيما يتقدمه ، وقد لايعمل إلا بشروط تحد عمله ، كفعل التعجب ، ولمرفوع (نعم وبئس) من الشروط ماهو مبين في بابه ، كذلك الفعل الناقص محدود العمل لايعمل إلا في المبتدأ والخبر ، وقد يشترط لعمله شروط ، كسبق النفي أو غيره .

٥- **يكون الاسم عاملاً ، ويحمل في ذلك على الفعل** ، فيجب أن يتحقق له شبه بالفعل يقربه منه ويؤهله لحكمه ، كما ترى في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر. وينال نصيبه من العمل بحظه من شبه الفعل ، فيكون أقوى عملاً إذا اتصل به مايقربه من الفعل ويتمم شبهه به .

٦- **وللحرف طريقتان في العمل** :

الأولى – أن يكون أصلاً فيه غير محمول على الفعل .

الثانية – أن يعمل حملاً على الفعل ؛ وهو أبعد في العمل مسلكاً .

والحرف يعمل في الاسم والفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ويجره ، ويجزم الفعل وينصبه ، ويعمل الجزمين مماً كما في أدوات الشرط ، ولايعمل الرفع إلا إذا عمل النصب معه.

٧- **إن الحرف لايعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به** ، فـ "لم" و" لن " عاملتان في المضارع لاختصاصهما به ، و"قد" لا تعمل ؛ لدخولها على الماضي والمضارع.و"هل " الاستفهامية حرمت العمل ؛ لأنها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل .

٨- **يعمل الحرف في موضع عملاً وفي غيره عملاً آخر**، مثل "لا" تُحمل على "ليس " فتعمل عملها ، وعلى "إن " فتكون مثلها .

٩- **مرتبة العامل التقدم** ،وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدماً أو متأخراً ، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً .

---

[١]) ويقدران : باعد إياك ، واحذر الأسد.

[٢]) "رب" و "الباء" يعملان فى اللفظ والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلاً للابتداء .

١٠- **الأصل ألا يفصل العامل من معموله** ، ويمكن تجاوز هذا في الفعل لقوته ، وفي الاسم حملاً عليه ؛ أما الحرف فلايجوز الفصل بينه وبين معموله .

١١- **العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء** ، فعوامل الأسماء متى توفرت شروطها وجب إعمالها ، أما عوامل الأفعال فقد تلغى وكل شروطها مستوفاه ، كأدوات الشرط، واو المعية وفاء السببية (١)

١٢- **يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة فى آن واحد** ، ولكن الكلمتين لاتتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة في الأخرى معمولة لها .

١٣- **جزء الكلمة لايكون عاملاً فيها .**

١٤- **قد يعترض العامل مايلغى عمله أو يكفه عنه** ، وقد يعترضه ما يعلقه عن العمل فيكون عاملاً في المحل وليس له أثر في اللفظ فللعامل ثلاث حالات :

الإعمال والتعليق والإلغاء .

١٥- كل جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكوّن أسرة واحدة ؛ كباب "إن " وباب "كان" وتكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملاً فتسمى "أم الباب "،ولها من الحقوق في العمل والتصرف في الباب ماليس لغيرها من أدواته." فكان " أم الأفعال الناقصة"و" إن " أم الأدوات التي تنصب الأول وترفع الثاني وإن تباعد مابينها في المعنى ؛ لأن اتفاق العمل وحده هو الأصل في تقييم هذه الأسر وتحديد أبوابها(٢).

ولكن هذه النظرية – المسيطرة على النحو – لاقت نقداً عنيفاً قديماً وحديثاً .وأول ثورة على العامل كانت في القرن السادس الهجري ، وكان زعيمها ابن مضاء القرطبي ، حيث صدر كتابه " الرد على النحاة " بدعوته إلى إلغاء العامل حيث قال : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ،وبعامل معنوي ، وعبروا بعبارات توهم في قولنا : "ضرب زيد عمراً " " إن الرفع الذي في " زيد " والنصب الذي في "عمرو" إنما أحدثه "ضرب"

وبموجب رفضه لنظرية العامل ، وقف ابن مضاء عند قول سيبويه_عندما صدر كتابه_ قائلاً :" وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار(٣) ؛ لأفرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء

---

١) فى حقيقة الأمر العامل " أن" المضمره وجوباً بعد واو المعية وفاء السببية.

٢) إبراهيم مصطفى " إحياء النحو " ص ٢٣-٢٨ .

٣) الثماني مجار ، هي:النصب ، الفتح ، والرفع ، والضم ، والجر ، والكسر ، والجزم ، والوقف .

لايزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل " [1] . وهنا وصف ابن مضاء قول سيبويه بأنه : بين الفساد ؛ لادعائه أن العامل أحدث الإعراب[2].

إن قول النحاة : إن الألفاظ يُحْدِث بعضُها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً عند ابن مضاء[2] الذي يوافق بهذا الرأي – كما يدعي – ابن جنى الذي قال مانصه :"وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ؛ فالعمل من الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ إنما هو المتكلم نفسه لا لشيء غيره" [3]

وفي العصر الحديث انبرى لمهاجمة هذه النظرية عدد من الباحثين ، منهم :

١ – الدكتور شوقي ضيف :

حيث وجد ضالته – في"تيسير النحو" و" تجديده" [4] –في آراء ابن مضاء ، ومن ثم انطلقت منه الدعوة – متعجلة – إلى الانصراف عن نظرية العامل، ليكون ذلك هو الأصل الأول الذي نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً ، وعلى حد قوله فإننا " لن نعنى بالعوامل ، ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة ، وإعطاء الأولى ميزات تتفوق بها على الثانية . وإن من المعروف أن واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ وعبارات ، لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً للعبارات لم ترد أصلاً في اللغة ، ونحن لانقرأ باباً في النحو حتى نجدهم يعرضون لمّا يصح ، ولما لا يصح ،مستلهمين نظرية العامل ، لاحقائق اللغة .. وإذا كانت نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى فروض وصور لفروض نحوهم ، فما أحرانا أن نتخلص منها ، وأن نرفع عن النحو إصرها ... [5].

٢ – الدكتور محمد عيد :

حيث تحدث عن الاضطراب في أبحاث العوامل من نواح مختلفة ، ناحية العامل الواحد في إعماله أو إهماله ، وناحية توجيه المعمول الواحد حسب عوامل مختلفة ، وناحية تفسير المعمولات المعنوية من وجهات نظر مختلفة ،وغير ذلك مما يشق استيعابه على الدارس العادي والمتخصص على السواء " [6].

٣ – الدكتور عباس محجوب :

---

[1]) سيبويه "الكتاب" (١٣/١).

[2]) ابن مضاء "الرد على النحاة" ص٧٧ .

[3]) ابن جنى " الخصائص " (١٠٩/١، ١١٠)

[4]). "تيسير النحو " و" تجديد النحو " كتابات لشوقي ضيف .

[5]) شوقي ضيف في تحقيقه لكتاب "الرد على النحاة " مقدمة الكتاب ص٤٨، ٤٩

[6]) محمد عيد " أصول النحو العربي في نظر النحاة وضوء علم اللغة الحديث " ط (عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٣م) ص٢٤٨ .

حيث كان يعدد المآخذ على الدراسات النحوية القديمة ، فأدخل في هذه المآخذ: "الاهتمام الكثير بما يسمى بالعليّة حتى أصبحت لعلل النحو فلسفة مميزة ، وأصبح النحاة لايعترفون إلا بنظرية العامل ؛ مما جعل النحاة يبحثون للمعلول عن أكثر من علة ، وطغت الناحية الفلسفية ،ووجد لكل مسألة أكثر من قول ... ويظهر ذلك بوضوح في بعض الأبواب التي يتكلف النحاة فيها نظرية العامل : كباب "الاشتغال" و"الاختصاص" و"الإعراب والبناء " "والممنوع من الصرف " [1].

٤- الدكتور عبدالكريم محمد الأسعد :

حيث قال عن النحاة : "لقد أفرط متأخرو النحاة في قضية العامل ، كما أفرطوا في غيرها من القضايا المصطبغة بصبغة المنطق والفلسفة . وخرجوا بهذا الإفراط عن خط فريق كبير من أوائلهم ومقدميهم من الرواد الذين اعتبروا النحو بالدرجة الأولى وسيلة لحفظ الكلام العربي من الخلل ، وليس معرضاً للمقولات العقلية المجردة ونحوها ، فضلاً عن خروجهم عن السليقة العربية لأهل الفطرة الأولى ممن يحتج بأقوالهم " [2].

٥- الدكتور مهدي المخزومي :

من الذين عابوا نظرية العامل ؛ لأنها -كما يرى- لاتنسجم مع طبيعة الدرس النحوي الصحيح ، والذي يقوم على اعتبار اللغة في المقام الأول ؛ لا الاعتبار العقلي الذي يقوم عليه العامل ، ويفسر به التأليف والتركيب في الجملة[3].

٦- الدكتور عبد المجيد عابدين :

حيث اعتبر أن الدراسة الجديدة تؤيد هؤلاء الذين دعوا إلى إلغاء هذه النظرية بأصولها، ووضع المسائل النحوية على أساس جديد وآراء جديدة[4].

٧- الأستاذ إبراهيم مصطفى :

كان من أشد المهاجمين لنظرية العامل ، وهذه هي العيوب التي يراها في نظريتهم :

١- اضطر النحاة في سبيل تسوية مذهبهم ، وطرد قواعدهم - إلى التقدير وأكثروا منه : يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه ، فيمدهم التقدير بما أرادوا .

---

[1]) أستاذي عباس حجوب "مشكلات تعليم اللغة العربية " ص٧ و نتساءل فيما قاله : فما الذي أدخل "الممنوع من الصرف" في تكلف النحاة في نظرية العامل ؟! .

[2]) عبدالكريم محمد الأسعد " بين النحو والمنطق " ص٢٢٩ .

[3]) مهدي المخزومي "النحو العربي قواعد وتطبيق" ص ٢٢٩

[4]) عبدالمجيد عابدين "مدخل إلى فهم النحو العربي على ضوء اللغات السامية " ص١١١ .

٢- بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً، وكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع من الإعراب ،يقدرون العامل رافعاً فيرفعون ، ويقدرونه ناصباً فينصبون ، لايرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ، ولاتبديل في المفهوم .

٣- أن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة،فمن ذلك قولهم في باب المفعول معه : إن مثل : "كيف أنت وأخوك؟" ، يجوز فيها النصب على المفعولية ، والرفع على العطف،ثم يرون الوجه الثانى أولى ، ويضعفون الأول ؛ لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عاملاً في المفعول معه . والحقيقة إن لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر،تقول : كيف أنت وأخوك ؟ أي : كيف أنت وكيف أخوك .

وتقول : كيف أنت وأخاك ؟ أي : أنك تسأل عن الصلة بينه وبين أخيه .

فالعباراتان - كما يقول - صحيحتان ، ولكل منهما موضع خاص ، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل .

٤- كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه ، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلا وجدته قد بُدئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب:ما هو؟.

أ- **فالمفعول،ما عامل النصب فيه** ؟ الفعل أو شبهه ، وهو رأي جمهور البصريين.أو الفاعل وحده ، وهو رأي هشام الكوفي.أو الفعل والفاعل ، وهو رأي الفراء.

أو معنى المفعولية ، وهو رأي (خلف الأحمر)

ب- **وعامل المفعول معه ماهو ؟**

رأيٌ للجمهور ، ورأي للجرجاني ، ورأي للزجاج،ورأي للكوفيين ...

ج- واختفلوا **في عامل النصب للمفعول المطلق** على ثلاثة عشر قولاً !! .

حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين ، وأشد جدالهم ، هو في العامل ما هو؟ ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقل خلافهم وتقاربت آراؤهم[1].

موقف عباس حسن من العوامل :

شاهدنا في الفصل السابق عباس حسن يرفض التعليلات النحوية رفضاً شديداً ، ولكن موقفه يختلف مع العامل ، إذ فاجأنا في مستهل كتابه "النحو الوافي" بدفاعه عن هذه النظرية وعن أصحابها .

---

[1]) إبراهيم مصطفى "إحياء النحو " ص٣٤-٤٠ .

وقد أرجع النقد والطعن الذي وجه إلى هذه النظرية لسببين :

الأول – أن النحاة نسبوا العمل إلى العامل ؛ فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، مع أنه قد يكون سبباً في خفاء المعنى – في زعمهم – أو تعقيده . وكيف ينسب إليه العمل وهو لايعمل شيئاً ، وإنما الذي يعمل هو المتكلم ؟

الثاني – أن النحاة – وقد قصروا عليه العمل وحده – بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه ، فاضطروا أن يقدروه ، وأن يفترضوا وجوده ، ويتكلفوا ويتعسفوا .

لكن عباس حسن – هذه المرة – وصف النحاة بأنهم : أبرياء مما اتهموا به ، وبأنهم : أذكياء بارعون فيما قرروه بشأن نظرية العامل . وامتدح كذلك نظريتهم ؛ إذ يراها نظرية سليمة قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها[1].

ويدلل على صحة كلامه بمثاله :" **أكرم محمود الضيفَ** " [1].

ومن هذا المثال يشير إلى أهمية العلامة الإعرابية في توضيح المعنى . فالضمة – مثلاً – هي بمثابة الرمز الاصطلاحي المرشد إلى أن نحكم بأن "محمود" هو فاعل الكرم . فهذه الضمة علامة أغنتنا أن نقول : ينسب إلى "محمود" أنه فعل الكرم ، فهو فاعل الكرم . إذن في هذا الرمز الاصطلاحي الصغير (الضمة) مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد.

ولكن علينا أن نتساءل : إذا كانت الضمة هي الوسيلة التي بها أذعنا وأعلنا أن "محموداً " هو الفاعل ، فكيف عرفنا أنه الفاعل حتى أذعناه وأعلناه ؟

يرد عباس حسن على هذا التساؤل : عرفنا ذلك من كلمة قبله هي "أكرم" ويسميها النحاة فعلاً ،ولايمكن أن يوجد الفعل بنفسه ؛ فوجود الفعل دل على وجود الفاعل . وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء – أولاً – إلى الفاعل وإلى الكشف عنه ، ثم وضع الرمز الصغير في آخره ليكون إعلاناً على أنه الفاعل وإشارة دالة عليه .فالفعل هو السبب – أيضاً – في ذلك ، وفي اجتلابه والاتيان به ، فليس غريباً أن يقول النحاة : إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل، وأنه السبب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك عاملاً .

وفي هذا المثال أيضاً :

استغنينا برمز صغير هو "الفتحة" في آخر "الضيف" عن أن نقول عبارة طويلة هي :(وقع على الضيف الكرم)،والذي أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعل والفاعل معاً . ولما كان الفعل هو الأصل في الإرشاد إلى الدلالة على الفاعل وعلى المفعول ، وفي جلب العلامة الدالة على كل منهما سمي لذلك عاملهما[2].

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافي" (١/هامش ٧٣).

[2]) عباس حسن."النحو الوافي" (١/هامش ٧٣، ٧٤) .

ومن المثال المتقدم وما قدمه فى شرحه وتوضيحه نفهم الآتى :

١- تمسك عباس حسن بالحركات الإعرابية حيث يرى فيها النفع الأكبر ، والأثر الباهر ، فلولاها لاختلت المعاني وفسدت ، ومن هنا هاجم الأصوات التي تنادي بإلغائها ووصفها بأنها أصوات حمقاء .

٢- تمسكه - بما يقوله غالبية النحاة القدامى - من نسبة العمل إلى العوامل اللفظية أو المعنوية، وهو هنا لا يلتفت إلى رأي القلة من النحاة-كابن مضاء - التي تنسب العمل إلى المتكلم .

وإن كانت هذه العوامل اللفظية والمعنوية - كما يقول عنها - ليست مخلوقات حية ، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد ، وتحس مايقع عليها وتؤثر بنفسها ، وتتأثر - حقاً - بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب ، فليس لها شيء من ذلك .

وأخذ عباس حسن يوضح المزايا والفوائد التي يرى بها العامل اللفظي والمعنوي عملاً جديراً مقدراً ، فهو يسهل الأمر على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ ؛ برؤيته هذا العامل إذا كان حسياً ، وبإدراكه إن كان معنوياً ، فيضبط هذا المستعرب والمتعلم كلماته وألفاظه وفق مايحس ويدرك في سهولة ودقة . يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلاً مرفوعاً وقد يتطلب مفعولاً به ، أو أكثر ،ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعاً أو منصوباً بحجة أنه فاعل أو مفعول .

ويرى حرف الجر والمضاف فيعرف أن كلاً منهما يحتاج إلى مجرور فيجر الاسم بعدهما ، ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر إلى رفعهما . وبالتالي أصبح وجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح ، فكأن هذا العامل اللفظي أو المعنوي أمارة قاطعة على المطلوب ، ورائد لايضلل[١].

هذه هي المزايا الجليلة للعوامل اللفظية والمعنوية . أما القول بأن العامل هو المتكلم ، فهو أمر سالب ؛ لأن ذلك يفقد الوسيلة التي تهدي إلى ضبط أواخر الكلمات ،ومعرفة تصرفها، إلا إذا كان مستخدم اللغة العربية عربياً أصيلاً ينطق اللغة بفطرته ،وتجري على لسانه طائعة بغير أمارة مرشدة [١] .

ولذا - وبعد هذا - كان لابد أن يطبق عباس حسن العامل - بشكله القديم - على كل مسائل النحو ، فأصبح "النحو الوافي" يتعرض لمسألة العامل وكأنه كتاب من الكتب القديمة،إلا أنه كان يتجنب الخوض في الخلافات المثارة حول العوامل .

فلا غرابة أن نجد العديد من عناوين المسائل في "النحو الوافي" تحمل تسمية العمل والإعمال من مثل : "إعمال المصدر واسمه " [٢]. " إعمال اسم الفاعل " [٣] و"التنازع في العمل" [٤]

---

[١]) عباس حسن " اللغة والنحو " ص١٩٠ .

[٢]) عباس حسن" النحو الوافي" (٣/٢٠٧-٢٢٠) .

[٣]) المرجع نفسه (٣/٢٤٦-٢٥٤) .

[٤]) المرجع نفسه(٢/١٨٦- ٢٠٣) .

و"اشتغال العامل عن المعمول" [1]. ولاغرابه أن نجد كل التفصيلات الدقيقة المتعلقة بالعوامل داخل هذا الكتاب.

بل إن الأمر ليذهب أبعد من ذلك ، فصاحب "النحو الوافي " الذي عرفناه من قبل محارباً للتأويل والتقدير الذي يقوله النحاة نجده يؤمن (هنا) بالعوامل الظاهرة والعوامل المقدرة، وخير شاهد على ذلك باب نواصب المضارع في "النحو الوافي" الذي نجد فيه هذه التقسيمات:

أ- الأحرف الأربعة الناصبة للمضارع بنفسها وهي " أن – لن – كي – إذن "

ب- الأدوات الخمس التي ينصب بعدها المضارع "بأن " مضمرة وجوباً ، وهي لام الحجود "حتى" ، فاء السببية ، واو المعية،أو العاطفة[2].

ج- نصب المضارع "بأن" مضمرة جوازاً بعد لام الجر التي يقع بعدها المضارع مباشرة ، وبعد حروف العطف (الواو – الفاء – ثم – أو) بشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً جامداً محضاً[3].

وبلا شك فهذا التناول للعوامل المقدرة الذي عرضناه ، هنا يقره عباس حسن ولكن يعترض عليه ابن مضاء القرطبي الذي يقول : إن إضمار "أنْ " بعد فاء السببية وواو المعية يبين لنا ماوصلت إليه نظرية العامل من تعسف في التقدير والتأويل[4] .

وأيد هذه المحاربة للعوامل المقدرة الدكتور شوقي ضيف الذي سخر منها ، وراق له أن يعيد سرد قصة قديمة حول هذا التأويل والتقدير ، وملخصها[5] :

أن دماذ صاحب أبي عبيدة قرأ من النحو بابي الفاء والواو ، فلما استمع إلى قول الخليل وأصحابه : إن مابعدهما ينتصب بأن مضمرة وجوباً نبا فهمه عن ذلك ، وكتب إلى أبي عثمان بكر المازني شيخ نحاة البصرة في عصره – يشكو إليه مالقيه من عنت بهذه الأبيات[6]:

تفكرت في النحو حتى مللت ... وأتعبت نفسي له والبدنْ

وأتعبت بكراً وأصحابه ... بطول المسائل في كل فنْ

فكنت بظاهره عالماً ... وكنت بباطنه ذا فطنْ

---

[1]) المرجع السابق(٤/٣١٧- ٣٩٩).

[2]) المرجع نفسه (٤/٣١٧- ٣٩٩).

[3]) المرجع نفسه (٤/٢٨٥- ٢٨٩).

[4]) ابن مضاء القرطبي " الرد على النحاة " ص١٢٣-١٢٧ .

[5]) شوقي ضيف في تحقيقه "الرد على النحاة " مقدمة الكتاب ص٣٣، ٣٤ .

[6]) انظر : القفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطي) " إنباه الرواه على أنباه النحاة " ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط (دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٠م) ج٢ ص ٥، ٦

خلا أن باباً عليه العفا ءُ للفاء ياليته لم يكنْ
وللواو باب إلى جنبه من المقت أحسبه قد لعنْ
إذا قلت هاتوا لماذا يقا ل : لست بآتيك أو تاتَينْ
أجيبوا لمَ قيل هذا كذا على النصب قيل لإضمار (أنْ)
فقد كدت يابكر من طول ما أفكر في أمر (أنْ) أن أجنّ.

أما عباس حسن فقد أخذ يدفع الاعتراض على إضمار "أن" جوازاً ووجوباً ، وعقد في "النحو الوافي " مسألة كاملة[1]؛ ليدافع عن ماتحتج به الجمهرة المستمسكة بإضمار "أن" وليشهد لها بالحذق ، والبراعة،وسداد الرأي. وقد سار في هذه المسألة بخطوات متتابعة كانت كالاتي :

أولاً :- الإضمار جوازاً ما السبب فيه :

تتضح الإجابة إذا أخذنا - مثلاً - المضارع المسبوق بلام التعليل ، مثل "تداوي المريض ليبرأ"، تعلم الناشئ ليسعدَ،أجاد الصانعُ ليشتهرَ " سبب الإضمار هنا : أن التعليل أمر معنوي محض ؛ فهو كسائر الأمور المعنوية المحضة - متجزد من الدلالة على الزمان أو الذات أو غيرها... مقتصر على الناحية العقلية الخالصة ، على حين يتضمن المضارع الذي بعد لام التعليل الدلالة على الزمن حتماً ، فهو مخالف ـ لذلك ـ القانون اللغوي الثابت الخاص بالتعليل ومناقض له ، مع أنهما لفظان متصلان متلاصقان في كلام واحد مرتبط المعنى .فلابد من منع هذا التناقض بوسيلة سائغة تخضع هذا المضارع للقانون العام المطرد. وقد وجدهاالنحاة فيما يسمونه "المصدر المؤول ". ولم يجعلوا لام التعليل هي الحرف المصدري الناصب في الأمثلة السالفة ؛ لأن ذلك يخالف قواعد العمل[2] وسبك المصدر[3] .

فلم يبق إلا أن يكون الناصب السابك حرفاً غيرها مضمراً هو "أن" دون غيره . وأساس اختيار هذا الحرف : استقراء الكلام العربي في أفصح أساليبه ، فقد دل على أن العرب يعمدون في الأسلوب الواحد إلى إضمار الحرف "أنْ " بعد لام التعليل ،أو إلى اظهاره مع نصب المضارع في الحالتين ، دون أن يختلف المعنى في التركيب مطلقاً بسبب إظهار "أن" أو عدم إظهارها .

وما قيل في لام التعليل يقال في غيرها من الحروف الأخرى التي تضمر بعدها "أن" المصدرية إضماراً جائزاً .

ثانياً - إضمار "أن" وجوباً ، ما السبب فيه ؟

---

[1]) هي المسألة "رقم ١٥٣ " في" النحو الوافي" (٤/٤٠٢-٤٠٤).

[2]) من قواعد العمل - كما ذكرنا - أن يكون الحرف العامل مختصاً .

[3]) ومن قواعد السبك:أن الحرف السابك يحذف بعد إتمام السبك ، وقيام المصدر المؤول مقامه .

إضمار "أن" وجوباً بعد حروف معينة : (كالفاء والواو وحتى ..) ؛ لأن كلا منها يؤدي معنى خاصاً محتوماً : كالسببية والمعية ، أوالتعليل والغائية .. وكل هذه معان عقلية مجردة لادلالة فيها لزمان أو مكان أو ذات غيرها ، فلا توافق بينها وبين المضارع ؛ لاقتضائه الزمان حتماً فلا مفر من البحث عن وسيلة تمنع التعارض ، وتجعل الجملة المضارعية بعد هذه الأحرف المعينة في عداد مايدل على الأمر المعنوي المحض . وهذه الوسيلة هي المصدر المؤول ، والحرف السابك هو "أن " دون غيره من الأحرف السالفة التي تسبق المضارع المنصوب ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف التي لها معان معينة خاصة يؤدي إلى فساد المعنى العام ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوي الهام الذى يقوم به كل حرف : كالعطف والجر و... وطبقاً للأساليب الواردة ليس من الممكن أن يقوم بهذا الأثر النحوى وينصب معه المضارع أيضاً حرف واحد ، فليس بين الحروف مايقوم بأثرين إعرابيين معاً في موضع واحد ، وهذا الأثر ضروري في ربط شطري الكلام قبل الحرف وبعده ، وفي منع تفكك أجزائه ، وفي الوصول إلى ضبط الأفعال ضبطاً صحيحاً . لذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلاً منها[1].

ولذا تمسك عباس حسن بالدفاع عن النحاة – هنا – فقال :" من التسرع أو جنف الهوى اتهامها – في هذا الحكم – بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستمساك بما لاداعي له ، أو مالا خير فيه [1].

ولكن امتداح نظرية العامل (عنده) لم يكن على إطلاقه : فقد أنكر منح هذا العامل التقديس[2]، والقوة التي تجعله يتحكم – بغير حق– في المتكلم ،وفي تعويق أدائه وإفساد تفكيره ، وتناول كلامه الصحيح بالتشويه والتجريح وفرض طرق خاصة في التعبير ، تستمد سلطانها مما أسبغه النحاة على هذا العامل ، لامما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخلص أو مما جاء به التنزيل الحكيم[3].

والآن نقدم أمثلة ونماذج يقف عباس حسن عليها ، ويقول : إن العامل قد تجاوز اختصاصه فيها حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم في الألفاظ والأساليب:

١– وجد النحاةُ العربَ يقولون :

ذاكر ونجح محمد ، ويقول شاعرهم علقمة[4]:

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافي " (٤/٤٠٢-٤٠٤) .

[2]) ويقول أيضاً : لقد خضعنا للعامل الذي صنعناه بأيدينا ، ونسينا أننا خلقناه فقدسناه وأحطناه بهالة من الجلال والإكبار أنستنا أصله، والغرض منه.انظر في هذا عباس حسن " اللغة والنحو" ص١٩٠ .

[3]) عباس حسن " اللغة والنحو " ص ١٩١ .

[4]) الأشموني (٢/٣١٨) .

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكَلِيبُ [1]

والشاهد قوله :" تعفق... وأرادها رجال " حيث إن الشاعر لم يضمر فاعلاً ، لا في الفعل الأول ولا في الثاني ، ولو أضمر لقال : تعفقوا أو أرادوها .

– رفض النحاة هذه الأساليب ؛لأن فيها عاملين ، أتى بعدهما معمول واحد . ولايصح عندهم أن يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وإذن فإما أن نعمل الأول ونضمر في الثاني أو نعمل الثاني ونضمر في الأول . ومن هنا خلقوا باباً كاملاً من أبواب النحو العربي سموه "التنازع " [2].

عباس حسن شن هجوماً على هذا الباب واصفاً إياه بأنه من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً ، وتعقيداً وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح،بل ربما كانت مناقضة له . ويقول : "وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح في عدد من مسائل هذا الباب ، منها : تحتيمهم التنازع في مثل :قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل:(محمد) .لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير . ولايبيحون أن يكون لفظ (محمد) فاعلاً لهما ؛ بحجة أن العوامل كالمؤثرات فلايجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولا ندري السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : قام محمد وذهب . فإن فاعل الفعل (ذهب) ضمير يعود على محمد ؟! . فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين ولايقبل العقل غير هذا[3].

٢– ورفضوا مثل هذه الأمثلة :

(محمد – هاجماً – أسد ، البرد – قارساً – ضار ، الشمس – شديدة مؤذية[4]) لأن فيها مجيء الحال من المبتدأ ؛ والحال لغير الفاعل والمفعول ، وما خالف ذلك يؤول نحو(زيد في الدار جالساً)، فـ"جالساً " حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعلٌ معنى ،لامن المبتدأ على الأصح[5] .

لكن لماذا رفض النحاة أن يكون صاحب الحال مبتدأ ؟

لأن العامل في الحال (عندهم) يجب أن يكون هو العامل في صاحبه ، والابتداء هنا هو العامل في صاحب الحال ، فوجب أن يكون هو العامل كذلك في الحال تطبيقاً لرأيهم. ثم يقولون : إن الابتداء عامل ضعيف لايقوي على أن يؤثر في شيئين ، ولايصل أثره إلا لواحد منهما ، فوجب

---

[1]) تعفق:بلاذ.والأرطى : شجر له رائحة .وكَلِيب:جمع كَلب .

[2]) وقد هاجم هذا الباب ابن مضاء ، وأخذه مثالاً لما تجره نظرية العامل من رفض لبعض أساليب العربية ، ووضع أساليب لاتعرفها العربية .راجع " الرد على النحاة " ص٩٤ومابعدها .

[3]) عباس حسن " النحو الوافي" (٢٠٢/٢) .

[4]) نفسه (٣٦٣/٢) وكتابه "اللغة والنحو " ص١٩٢ .

[5]) خالد الأزهري "التصريح" (٣٦٦/١) .

قصره على الأساسي منهما – وهو المبتدأ – وترك الآخر تركاً باتاً إن أمكن ،وإلا وجب تغير العبارة ومجيء الحال على صورة مقبولة (١).

وكذلك إذا قلت :"هذا –هاجماً–أسدٌ" كان هذا المثال خطأ لسبب آخر غير السالف ،هو أن "هاجماً " حال من المبتدأ اسم الإشارة (ذا) الذى هو صاحب الحال ،وهو فى محل رفع، وعامل الرفع فيهاالابتداء ،فى حين نجد الذى عمل النصب فى الحال هو " هـا "التنبيه، لأنهاعندهم تتضمن معنى الفعل " أنبه" ، وتقوم مقامه فى نصب الحال ،فلا يكون العامل فى الحال هوالعامل فىصاحبها ،وذلك محظور عند كثرتهم(٢) .

وهناك شواهد فصيحة تؤيد فصاحة الأمثلة السابقة ،منها قول الشاعر:"لمية موحشاً طلل(٣)".

وقوله تعالي :" إن هذه أمتكم أمةً واحدة " (٤) ، وقوله :" وأن هذا صراطي مستقيماً " (٥). وقد قابل النحاة هذه النصوص المخالفة لقاعدة العامل بالتأويل ، فقالوا : علينا أن نقول في مثل: (لمية موحشاً طلل) إن "موحشا" ليست حالاً من "طلل" بل من ضميره في الظرف ، أما الآيات فقالوا : إن الاتحاد موجود فيها تقديراً إذ المعنى : أشير إلى أمتكم ، وإلى صراطي . فالعامل في الحقيقة هو الفعل (٦).

أما عباس حسن فكان له رأي آخر قال فيه : " ولاقيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ ، أو من اسم الناسخ ، أو مما ليس فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو نحوهما ؛ وذلك لأن من يرفضونه لايرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو عدم الاستعمال العربي الأصيل ، وإنما يرفضونهلأنهلايتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل . فمن الغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخلص لايوافقهم ، ولايؤيدهم–مع كثرته – بدليل صحة قولهم: أعجبني عطاء المحسن مبتسماً ، سرني صوت القارئ خاشعاً . إذ لم يتحقق شرط الاتحاد ؛ ولهذا يخالفهم – بحق – سيبويه وفريق معه .

وإن مايرفضونه ظاهراً صريحاً يقبلونه على نية التأويل ؛ فكأن مجرد النية يبيح الأمر المحظور المخالف لها بالرغم من أن اللفظ الذي يؤولونه لن يتغير في ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل . وهذا موضع من مواضع الشكوى . وإذا كان المحظور يباح مثل هذه النية وجب ترك الناس أحراراً في محاكاة المأثور من العربي الصحيح ،ومن شاء بعد

---

١) عباس حسن " النحو الوافى " (٢/٢٠٢) .

٢)عباس حسن " اللغة والنحو " ص١٩٢

٣) القائل كثير عزة (الخزانة ٣/٢٠٩، التصريح ١/٣٧٥، أوضح المسالك٢/٢١٧).

٤) سورة الأنبياء ، آيه ٩٢ .

٥) سورة الأنعام ، آية :١٥٣ .

٦) السيوطي "الهمع " (١/٢٤٤).

ذلك أن يتأول فليفعل . فالمهم هو ترك اللفظ على حاله الظاهر الموافق للوارد . ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فليفعل ، وإن كانت المشقة بغير فائدة " [1].

٣- وتظهر سطوة العامل إذا عرضنا على النحاة هذين المثالين :

أ- **بوركت يا أبا عبيدة عامراً**

ب- **بوركتما يا أبا عبيدة وخالداً**[2].

فإننا نجد جمهرة النحاة - وبتحكيمها للعامل - لاترتضي هذا النصب لتابع المنادى "عامراً" ؛ لأن التابع في المثال الأول بدل ، والبدل على نية تكرار العامل . وهذا يعني أن تعامل لفظة "عامر" معاملة المنادى المستقل . وكذلك ينبغي - عند النحاة - أن تعامل كلمة "خالد" لأنها عطف نسق مجرد من "أل"، والعاطف - كما يقول ابن هشام - كالنائب عن العامل[3].

اعترض عباس حسن على ماذهبت إليه الجمهرة ، ووصف ماذهبت إليه بالغرابة ؛ وبأنه أمر مردود ومرفوض من ناحيتين :

الأولى - القاعدة التي تتمسك بها ليست قاعدة مطردة ، ولامحل اتفاق .

الثانية - أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور في صدر الجملة - سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله نطاقاً آخر هو نطاق المنادى[4].

وأضاف في رده على هذه الجمهرة التي تحكمت في التعبير العربي ، ووضعت عليه قيودها - النص الحرفي الذي جاء في "الكتاب " : قال سيبويه للخليل "أرأيت قول العرب :(يا أخانا زيداً أقبل) قال عطفوه (أي : هو عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصباً مثله وهو الأصل ؛ لأنه منصوب في موضوع نصب . وقال قوم : يا أخانا زيد - بالبناء على الضم - وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة .قال هذا بمنزلة قولنا : يازيدُ .. ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب ، لأنهم يردونه إلى الأصل ..." [5].

وبعد سرده لهذا النص ، تساءل عباس حسن قائلاً : إذا كان النصب هو الأصل وهو الأكثر المسموع - وهذا هو الأهم - فلم نعدل عنه إلى ما ليس له قوته ولا كثرته ، ولا وضوحه ، وإن قال به قوم.

وفند كذلك تمسكهم بأن يكون العاطف المجرد من (أل) كالنائب عن العامل؛ لأن هذا يؤدي إلى الحذف والتقدير ، والضعف من بعض النواحي ، فضلاً على أن السماع لايؤيده[6].

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافي "(٢/هامش ٣٦٤).

[2]) المرجع نفسه (٤/ص٤١) .

[3]) ابن هشام " أوضح المسالك " (٤/٣٥).

[4])عباس حسن " النحوالوافي " (٤/ هامش ٤١-٤٢).

[5]) سيبويه " الكتاب" (٢/١٨٤-١٨٥) .

[6]) عباس حسن " النحو الوافي " (٤/ هامش ص٤٢).

٤- **أباحت طائفة من النحاة تقديم خبر "ليس" عليها :**

حيث أجاز البصريون ذلك واحتجوا بنحو قوله تعالى : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم" [١]. وتقدير هذه الحجة أن " يوم يأتيهم " معمول لـ"مصروفاً " ، وتقديم المعمول لايصح إلا حيث يصح تقديم فاعله . فلولا أن الخبر "مصروفاً" يجوز تقديمه على "ليس" لما جاز تقديم معموله عليها[٢].

إذن هذه الطائفة – التي تبيح الأسلوب – تريد أن تخلق في العربية أساليب لم تسمعها عن العرب ؛ وإنما قاست على ماسمعت ، وآله القياس هي فلسفة " العامل"[٣].

وهذا مارفضه عباس حسن ، وقال بأنه :" كلام غير مقبول ، بعد الاعتراف بأن الكلام العربي لم يرد به تقديم الخبر نفسه لا معموله " [٤]. وهو بهذا الرأي يتفق مع النحاة الذين منعوا التقديم، ومنهم ابن مالك الذي قال : " **ومنع سبقِ خبر "ليس" اصطفي** " .

٥-**وبتحكيم فلسفة العامل قام النحاة بتفضيل لغة من لغات العرب على أخرى** : فقد فضل النحاة لغة تميم في "ما " فالحجازيون يعملون "ما" عمل "ليس" ،وبنو تميم يهملونها ويرفعون جزأي الجملة بعدها . ويقولون : إن لغة تميم أقيس[٥]؛ لأن "ما " لاتختص بالدخول على الاسم ، والحرف لايعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصها ، فليس من قياسها أن تكون عاملة فيه .

أما عباس حسن فقد فضّل استعمال لغة الحجازيين بعكس جمهرة النحاة ،واستند في ترجيحه إلى الاحتكام إلى السماع وليس إلى أصول نظرية العامل[٦].

هذا ، وقد احتج في المسألة السابقة عدد من الباحثين منهم الدكتور أحمد مختار عمر، حيث قال : " من القواعد المقررة في فقه اللغة أنه لايحتج بلغة قبيلة على أخرى ، ويحكم النظير بالتخلف عن نظيره " [٧].

والأستاذ إبراهيم مصطفى حيث قال : " يرى النحاة أن فلسفة العامل جعلتهم أفقه بالعربية من العرب " [٨].

---

[١]) سورة هود ،الآية :٨ .

[٢]) السيوطي "الهمع"(١/١١٧) .

[٣]) إبراهيم مصطفى "إحياء النحو " ص٣٠ .

[٤]) عباس حسن"النحو الوافي"(١/هامش ٥٧٥).

[٥]) قال سيبويه : "أما " بنو تميم فيجرونها بجرى "أما" و"هل" ، أي : لايعملونها في شيء ،وهو القياس " الكتاب (١/٥٧).

[٦]) عباس حسن : النحو الوافي" (١/٥٩٤) .

[٧]) أحمد مختار عمر " البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر " ط (دار المعارف،مصر:١٩٧١م) ص١١ .

[٨]) إبراهيم مصطفى "إحياء النحو" ص٤٩ .

٦- **وطبقاً لنظرية العامل حاول النحاة إخضاع بعض اللغات للغات أخرى** ، ومن هذا ما فعلوه في المفعول معه الذي اشترطوا أن يكون مسبوقاً بفعل أو شبهه[١] ، وعندما وجودوا بعض العرب لايخضعون لغتهم لهذا الشرط بقولهم:"ما أنت وزيداً " "وكيف أنت وقصعةً من ثريد"[٢] ويقول شاعرهم : [٣]

وما أنت والسيرَ في مَتْلَف يَبَرَّحُ بالذكرِ الضابطِ[٤]

خرجوا هذه اللغة على إضمار فعل مشتق من " الكون " [٥] ، فقدروا " ما تكون وزيداً ؟" و"كيف تكون وقصعة من ثريد " ، " فزيد " "وقصعة " منصوبان بـ " تكون " المضمرة .

وهذا التقدير والتأويل – هنا – هو ما اعترض عليه عباس حسن [٦] ؛ لأنه يخضع لغة ولهجة للغة أخرى ، من غير علم أصحابهما وليس هذا من حقنا [٧] .

وأدى تمسكهم بأصول نظرية العامل إلى خلق توجيهات إعرابية متباينة مصحوبة بالتأويل والتقدير .

وهذا ما نجده – مثلاً – عند منعهم تقديم معمول خبر " كان" وأخواتها ، مالم يكن هذا المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً[٨] ، وهذا ما صوره صاحب الألفية بقوله :

ولايلي العاملَ معمولُ الخبرْ إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جرْ .

ولكن النحاة وجدوا قول بعض العرب يخالف هذا ، كقول شاعرهم : [٩]

---

[١]) وقال ابن مالك في هذا :

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب ، لا بالواو في القول الأحقْ .

[٢]) وبمناسبة هذه الشواهد النثرية ، نعيد ما ذكرناه في الشواهد الشعرية من وضع اللغويين شروطاً تشمل الزمان والمكان . فمن ناحية الزمان حددوا نهاية الفترة التي يستشهد بها آخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار ، وآخر القرن الرابع بالنسبة لعرب البادية. وأما المكان فقد ربطوه بفكرة البداوة والحضارة ، فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة ، كانت لغتها أفصح . والثقة فيها أكبر . راجع في هذا : أحمد مختار عمر " البحث اللغوي عند العرب " ص٣٢ وعباس حسن "اللغة والنحو " ص٢٤ .

[٣]) القائل : أسامة بن الحارث بن حبيب الهزلي (ديوان الهزليين ٢ / ١٩٥، الكتاب ١/ ٣٠٣ ، المفصل ٨٦ وفية روي : " فما أنا والسير .. " ابن يعيش ٢/ ٥٢).

[٤]) المتلف : القفر الذى يتلف فيه من سالكه ، يبرح : يجهد ، الذكر : الجمل ، الضابط : القوى .

[٥]) وهذا ما قال فيه ابن مالك :

وبعد " ما " استفهام و " كيف " نصب بفعل كون مضمرٍ بعض العرب .

[٦]) عباس حسن " النحو الوافي " (٢/ هامش ٣٠٨)

[٧]) وهذا الرأى هو الرأى الذى يذهب إليه ابن جنى الذي يقول : باب " اختلاف اللهجات وكلها حجة ... اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم " راجع كتابه " الخصائص " (٢/ ١٠)

[٨]) لأن العرب ، كما يقول ابن هشام " يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما " انظر " المغنى " ص٩٠٩ .

[٩]) الفرزدق لم أجده فى ديوانه ، الخزانة ٩/٢٦٨، ابن عقيل ١٤٤). =

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

وقوله : [1]

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين

والشاهد في البيت الأول تقدم معمول الخبر "إياهم" على الاسم "عطية" ، وكذلك في البيت الثاني تقدم معمول الخبر " كل النوى" ومجيئه تالياً للعامل " ليس" .ولأنه يخالف الشرط الموضوع في العامل ، جاء النحاة بتوجيهات إعربية كانت كالآتي : [2].

التوجيه الأول – اسم " كان " ضمير شأن محذوف ، وقوله عطية : مبتدأ، وجملة "عودا" :خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره خبر"كان" ، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان[3].

التوجيه الثاني – " كان " : في البيت زائدة ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة الموصول "ما" .

التوجيه الثالث – اسم " كان " ضمير مستتر يعود على "ما" الموصولة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر " كان " .

التوجيه الرابع – هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر .

وقالوا في البيت الثاني عدداً من التوجهات والروايات منها :

إن " كل" تروى بالرفع والنصب ، وهذا يؤدي إلى إعرابين . وفي " يلقى " روايتان ،وهذا يؤدي إلى إعرابات[4].

الأستاذ عباس حسن اعترض على كل هذا حيث وصفه بأنه تكلف ظاهر، وفيه إضعاف لبناء الجملة ، وللمراد الحق من معناها بعد تقديرهم ضمير الشأن ، والقصد من هذا التأويل والتكلف إدخال الأسلوب تحت قاعدتهم .

= ويقف الباحث عند هذا الشاهد الذي هو من هجاء الفرزدق في جرير ومعناه :"أنهم خونة فجار يشبهون القنافذ حيث يسيرون الليل طلباً للدعارة والفحشاء ،وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم لهم لذلك " ويتساءل الباحث :ألم يكن عباس حسن محقاً في إبعاد هذا الشاهد وغيره مما يفتقر إلى شرف المعنى. ؟

[1]) القائل حميد الأرقط (سيبويه ١/٧٠،١٤٧،ابن عقيل ١٤٥).

[2]) ابن عقيل (١٤٥).

[3]) وإلى هذا التوجيه أشار ابن مالك بقوله :

ومضمر الشأن اسماً انو إن وقعْ موهم ما استبان أنه امتنعْ

[4]) شرح ابن عقيل ، ت محمد محيي الدين ط٢ (المكتبة القيصلية ، مكة المكرمة ٢/هامش ٢٤٣- ٢٤٨).

ويري الدكتور محمد حماسة عبداللطيف أن هذه التوجيهات والإعرابات صراع من وراء النص لمحاولة اخضاعه لقاعدة ما . وإن لم يغير ذلك في طريقة نطقه شيئاً .وقد اختلفت الاجتهادات ؛ لأنها قائمة على الاجتهاد الشخصي والبراعة الذاتية البعيدين عن روح اللغة – انظر كتابه " لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية "ط٢(دار الشروق ١٩٩٦م) ص٧٦ .

ثم قال : كان الواجب على النحاة أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب أو يرفضوه . أما التكلف فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة ولا محل له اليوم . ومن هنا يجب إغفال ماقالوه ؛ إذ لا يرتاح العقل إليه ، وعلينا أن نحكم على هذين المثالين بالقلة، والشذوذ أللذين لايصح القياس عليهما " [1].

٨- **وحكّم النحاة فلسفة العامل في الضبط الإعرابي للبدل**[2]، فقالوا : "إذا تعذر البدل على اللفظ تحتم البدل على الموضع[3]. وقولهم يتحقق في الأساليب التالية[4]:

أ- ماجاءني من أحدٍ إلا البائعُ.بالرفع على المحل ولايجوز عندهم جر " البائع " على اللفظ . هذا التعذر سببه أنّ حرف الجر الزائد " من " لايكون - غالباً - إلا في كلام منفي ، فلايكون مع كلمة " البائع " التي معناها مثبت ؛ لأنها وقعت بعد "إلا" . وماوقع بعد "إلا" يخالف ماقبله في النفي ، فلا تتحقق هنا - بالبدل على اللفظ - نية تكرار العامل الذي يعمل في المبدل منه.

ب- ليس اللص بشيء إلا رجلا تافهاً . قال النحاة:لايجوز ضبط كلمة " رجل " بالجر ويتحم ضبطها بالنصب مراعاة لمحل المبدل منه " شيء " لأنه مجروربالباء الزائدة ، وهذه الباء لاتزاد إلا في جملة منفية ، فلاتتحقق مع البدل "رجل" لأنه مثبت لوقوعه بعد "إلا "مخالفاً لما قبلها في النفي.

ج- لاساهرَ هنا إلا حارس .قالوا : لايجوز أن تكون كلمة " حارس" مضبوطة بالنصب على البدلية ، ويجب ضبطها بالرفع ، وحجتهم أنّ كلمة " ساهر" المبنية على الفتح اسم "لا" النافية للجنس واسم لا منغي.اما البدل هنا(حارس) فموجب ،وهي لاتعمل إلا في منفى . وفراراً من هذا قالوا : إن البدل هو محل اسم " لا " قبل دخولها ، وليس من محل اسمها بعد دخولها ، فاسمها قبل دخولها كان مبتدأ ،والبدل مرفوع مثله ولاعمل للناسخ إذ ذاك .

د- ماالخائن شيئاً إلا رجلٌ حقير . منعوا أن تكون كلمة "رجل" بدلاً منصوباً من كلمة "شيئاً " باعتبار أصلها .فقد كانت خبراً مرفوعاً للمبتدأ ، قبل مجيء"ما" الحجازية التي تعمل عمل "ليس". وسبب المنع أن المبدل منه منفي ، والبدل موجب ، والعامل في الاثنين واحد ،هو "ما" الحجازية فتكون "ما" الحجازية قد عملت في الموجب وهي لا تعمل إلا في المنفي .

اعترض عباس حسن على رأى النحاة الذي يمنع ضبط البدل على لفظ المبدل منه وقال: رأى النحاة - هنا-غريب ! إذ ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة :" أنه يغتفر في التابع

---

[1]) عباس حسن "النحو الوافي " (٥٧٨/١).

[2])تعرضهم لهذا الكلام يأتي في حديثهم عن الحكم الثاني من أحكام المستثنى بـ "إلا"، وهو جواز الإبدال والنصب على الاستثناء إذا كان الكلام تاماً غير موجب.

[3]) ابن هشام . "أوضح المسالك " (٢٢٦/٢).

[4]) هذه الأساليب وتحليلاتها من "النحو الوافي " (٣٣٤/٢ومابعدها).

ما لا يغتفر في المتبوع " [1] ومثلوا له بقوله تعالى : "اسكن أنت وزوجك الجنة " [2]. حيث لايمكن تسليط العامل على المعطوف،فهلا جاز – هنا – في البدل الرفع أو النصب تبعاً للفظ المبدل منه بناء على هذه القاعدة ؟ ! [3] .

وفي معرض رده على النحاة ، ذكّر بأمر آخر له الأهمية الأولى – يرى أن النحاة لم يذكروه – وهو كلام العرب في مثل ماسبق ، والمأثور من أساليبهم ،أجاء خالياً من اتباع البدل للفظ المبدل منه ، أم لم يجئ ؟ وفي الحالتين لايقوم دليل على المنع ، لأن عدم المجيء ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبي لايكفي في انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف في نظرائه التي يتبع فيها البدل حركة المبدل منه اللفظية ، كما أنّ المجيء قاطع في الصحة .

ومثل هذا ما يراه الجانب المعيب في "نظرية العامل" إذ يمنحه سلطاناً قوياً يتحكم به في صياغة الأسلوب ، أو ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام[4].

---

[1]) وقد يعبرون عن هذه القاعدة بتعبيرات مختلفة الألفاظ متحدة المعاني منها :"يغتفر كثيراً في الثواني ما لايغتفر في الأوائل " الصبان (٢/٢٦١).

[2]) البقرة ، آية :٣٥ .

[3]) عباس حسن " النحو الوافي " (٢/٣٣٦) ونقل الكلام عن "الهوتي" كما ورد في "الهمع" (١/١٤٩) .

[4]) عباس حسن " النحو الوافي " (٢/٣٣٥،٣٣٧).

الباب الرابع

السماع والقياس عند عباس حسن

الفصل الأول

تحديده للقياس و نماذج لتطبيقه

تناول النحاة السابقون القياس بتعريفات عديدة ، كالتعريف الذى جاء على لسان ابن الأنبارى فى كتاب "الاقتراح" ونصه : " القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان معناه" [1] .

وزاد السيوطى على هذا الكلام : "القياس : كل علم بعضه مأخوذ بالسماع ، والنصوص وبعضه بالاستنباط ، والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر . ثم ربط السيوطي بين هذا القياس اللغوى والقياس فى علم الأصول بقوله : " فالفقه بعضه بالنصوص الواردة فى الكتاب والسنة ، وبعضه بالاستنباط والقياس."[1]

انتقد الأستاذ عباس حسن فى كتابيه " اللغة والنحو " و"رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية " هذه التعريفات للقياس اللغوى ؛ لأنها ربطته بالقياس فى علم "أصول الفقه " فأدى ذلك -كما يقول - إلى غموض التعريف وتعقيده ، وكذلك أدى الربط بين القياسين إلى الإسراف فى التفصيل ، والتفريع والاستدال ، إسرافاً جاوز حد الإبانة ، وإيضاح الحقائق ، واستحال ألغازاً ومسميات ، يضيق بها الصدر ، ويضل فيها الفهم. " [2]

وبعد رفضه لتعريفات النحاة يأتى بالتعريف الأمثل - فى رأيه - للقياس اللغوى حيث يصفه بأنه : "محاكاة العرب فى طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم فى صوغ أصول المادة ، وفروعها ، وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإدغام وحذف وزيادة " وعلى ضوء هذا التعريف يقف على مسألتين مهمتين تتعلقان بالقياس :

الأولى - معرفة العرب الذين نحاكيهم دون غيرهم ، ونستشهد بكلامهم ، أى : بيان العربى الذى نقتدى به دون سواه .

الثانية - معرفة اللغة التى يقاس عليها فى صحة القول ، وسلامة الكلام ، وهل تتفاوت القبائل وأفرادها فى هذا ؟ أم تتساوى كلها بحيث يجوز الاقتداء بواحدة منها فيكون الاقتداء بها صحيحاً قوياً لا عيب فيه ولا شائبة ؟

وتصدى عباس حسن للإجابة عن المسألة الأولى المتعلقة بمعرفة العرب الذين يستشهد بكلامهم بارتضائه للقرار المجمعى [3] فى هذا الشأن ، والذى نص على أن " العرب الذين يوثق

---

[1]) السيوطى "الاقتراح" ص ٩٤ .

[2])عباس حسن "رأى فى بعض الأصول" ص ١٦،١٧، " اللغة والنحو " ص ٢٢،٢٣ .

[3]) مجمع القاهرة اللغوى الذى كان يسمى حينذاك " مجمع فؤاد الأول "

بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى الهجرى وأهل البدو من الجزيرة إلى آخر القرن الرابع [1] " .

ونال هذا القرار استحسان عباس حسن ؛ لأنه -كما يقول - حسم تردد الكلام فى هذا الموضوع والذى كان مثاراً للجدل والمناقشة منذ القرن الأول الهجرى.

نعم ، جاء هذا القرار المجمعى بعد الدراسة وطول التمحيص ، ولكن مع ذلك أعلن عباس حسن دفاعه عن تحديده لفترة الاستشهاد بحجة " أن لغة العرب ظلت سليمة فى بواديهم حتى نهاية القرن الرابع الهجرى ، وفى حواضرهم حتى نهاية القرن الثانى الهجرى ، وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل يمكن الاغضاء عنه ، والتيسير بإغفاله ، تجنباً لمشكلات تعوق اللغة وتوقف تقدمها والاستفادة منها . فمن الخير الاقتصار فى التحديد على تلك الفترة ؛ لأنها التى سلمت فيها اللغة -أو كادت - ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة " [2]

ولكنه لم ينل استحسان بعض العلماء ، منهم :

١- الدكتور عبد المجيد عابدين :

حيث أشار إلى سلبية التحديد الذى يجعل اللغة فقيرة فى قواعدها الأساسية ؛ لأنها قواعد تقوم على شعر طبقات معينة أكثرها من البدو . ولا ينكر دكتور عابدين ما فى لغة البدو وشعرهم من فائدة كبيرة ، ولكن شعر هؤلاء لا يمثل أفكاراً دينية وفلسفية وعلمية ، بقدر ما يمثلها شاعر كالمتنبئ أو المعري أو حتى الشعراء المحدثين والمعاصرين فالأجدر أن تستفيد منهم شواهد اللغة كما استفادت من آداب القدماء سواء بسواء [3] .

٢- الدكتور إبراهيم أنيس :

أشار إلى هذه المغالاة فى الحرص على العربية والاعتزاز بها ، وربطها بالجنس العربى ، وإنكارها على الفارسى أو اليونانى حتى ولو اتقنها كما يتقنها أهلها العرب . فلن يؤخذ عن هؤلاء اللغة مهما بذلوا فى تعلمها ، وثابروا فى المران عليها ، بل يظلون (بهذا التحديد) أجانب عن اللغة كما هم أجانب عن الجنس العربى .

وكأن رواة اللغة تصوروا فى تحديديهم للسلقية اللغوية أمراً سحرياً يمتزج بدماء العرب ، ويختلط برمالهم وخيامهم وعلى ذلك : لا يعد شعر أبى تمام والمتنبئ مؤهلاً لتلك

---

[1]) الجزء الأول من مجلة المجمع ص ٢٠٢ .

[2]) عباس حسن " اللغة والنحو " ص ٢٤،٢٥

[3]) عبد المجيد عابدين " مدخل إلى فهم النحو العربى على ضوء اللغات السامية " ص ٩١.

السلقية المقصورة على قوم معينين وزمن معين ، وبيئة معينة . وهذا ما أطلق عليه دكتور أنيس " دكتاتورية الزمان والمكان " [1] .

٣- الدكتور عباس محجوب :

انتقد التحديد لفترة الاستشهاد وعده من المآخذ على الدراسات النحوية التى أدت إلى حرمان اللغة من الاستشهاد بنماذج من الإبداع الفنى فى شعر المتأخرين ، الذين كانوا قمة فى البلاغة والتجديد فى اللغة والأدب . وربما كان ذلك كله من الخوف الزائد من شيوع اللحن فى لغة العرب بدون القيود التى وضعوها ، وقد انعكس أثر ذلك القيد على المعاجم العربية التى أخذت بتلك القيود ، وحرمت اللغة من ثروة لغوية،عبرت عن الحياة والأدب والحضارة بعد فترة الاستشهاد التى حددها النحاة [2].

وهكذا كان العديد من المثقفين لا يقبلون القرار المجمعى الذى يرفض الاستشهاد بزعماء البيان فى العصور المختلفة التى جاءت بعد التحديد : كأبى تمام ، والبحترى ، والمتنبئ والمعرى،وشوقى ، وأشباههم من الشعراء . وكالجاحظ ، وابن خلدون،والمويلحى ، ومحمد عبده،وأمثالهم من الناثرين، وغير هؤلاء وأولئك من رجالات اللغة والعلم والأدب [3].

لكن عباس حسن يرى سداد القرار المجمعى فى التحديد لعدة أسباب :

أولا – إن تسمية " زعماء البيان " والاتصاف بمدلولها لن تكون إلا لمن صحت لغتهم ، واستقام لسانهم ، ولن يتم هذا إلا إذا جروا على النمط العربى السليم ، واتبعوا أصوله ، ومتى فعلوا صاروا عرباً بلغتهم [4]. وتماثلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة ، وأصبح كلام هؤلاء الزعماء منسوباً إليهم فى الظاهر ، ولكن مفرداته وضبطها وطريقة تركيبها ، ونظم تأليفها منسوبة إلى العرب الأوائل ، فهم والعرب سواء من هذه الناحية ، وبهذا تتحقق رغبة المجمع فيهم وينطبق عليهم قراره ، إذ لم يخلقوا شئياً لا يعرفه العرب ، ولم يأتوا بجديد مقطوع الصلة عن الماضى الأسبق .

ثانياً – القصد من تحديد عصور الاستشهاد ، وتضييق أمرها، صيانة اللغة من الخطأ ، وصد تيار العجمة عنها .

---

[1]) إبراهيم أنيس من "أسرار اللغة " ص ٣٦

[2]) عباس محجوب " مشكلات تعليم اللغة العربية " ص ٧١،٧٢

[3]) عباس حسن " رأى فى بعض الأصول " ص ١٩،٢٠

[4])وجاء فى الأثر : أن الرسول (ص) حين سمع أن منافقا نال من عروبة سلمان الفارسى ، دخل المسجد غاضباً وقال : أيها الناس إن الرب واحد وليست العربية بأحدكم من أب وأم ، وإنما هى اللسان فمن تكلم بالعربية فهو عربى .انظر إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة " ص ٣٧.

ثالثاً – فتح باب " التوثيق" باسم الزعامة الأدبية أو اللغوية يعد أمراً خطيراً على اللغة ؛ إذ إن مؤهلات الزعامة والتوثيق اللغوى لا ضابط لهما ، ولا تقويم ، وليس للزعامة من العلائم الموضحة ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها ويحكم بها على شخص دون آخر ، من غير أن يثير حكمه جدلاً وخلفا وحَيْقا [1].

وينفى عباس حسن أن يؤدى هذا " التحديد" إلى التضييق أو الإعنات للمشتغلين بالأدب واللغة كما يدعى المدعون ، إذ إن وسائل التوسعة والتيسير متوافرة ، تفتح الطريق أمامهم ، وتفتح لهم التحرر فى غير إباحية ولا جمود .

فأمام هؤلاء المحدثين المبدعين فى لغتهم –كما يقول– التصرف فى أساليبها واختيارها والتفنن فى ابتكار تنسيقها ، وتجديدها وتوشيتها بضروب الجمال البلاغى المحمود ، على وجه لا تقيد فيه إلا بالأسس العامة ، والقواعد الكلية التى لا تكون اللغة سليمة إلا بهاوباتباع أحكامها أما ما عداها فالحرية فيه مطلقة ، والإباحة عامة [2].

وإذا تجولنا فى كتاب " النحو الوافى " نجد ما يدل على قبول صاحبه بتحديد الاستشهاد طبقاً للقرار المجمعى ، وهذه بعض النماذج :

١– جاء عنده تعريف الإلحاق :[3]

" ما تفعله العرب بزيادتها على الكلمة الشائعة حرفاً ؛ لتجعلها مساوية فى عدد حروفها وفى وزنها لكلمة أخرى ، وتجرى مجراها فى التصغير والنسب ، والجمع وغيرها". ثم عقّب التعريفَ بهذا التعليق " وليس من حق أحد –سوى العرب القدامى – أن يزيد فى بنية الكلمة الواردة شيئاً للإلحاق ؛ فتلك الزيادة مقصورة عليهم ، وقد انتهى زمنها بانتهاء عصورهم التى حددت للاستشهاد بكلامهم ، والتى حددها مجمع اللغة العربية بالقاهرة " [4].

٢– وصف الأسلوب الذى يحذف فيه " كان" مع اسمها بعد " لدن" بأنه : " ورد فى كلام القديم فى عصور الاحتجاج " ومثّل لهذا الأسلوب : " أن يسألك سائل : متى الاجتماع ؟ فتجيب : يوم الخميس من لدن عصر [5] إلى المغرب . أى : من زمن كان الوقت عصراً إلى المغرب .

---

[1]) عباس حسن " اللغة والنحو " ص ٢٥،٢٦

[2]) عباس حسن "رأيي في بعض الأصول " ص ٢٢

[3]) الإلحاق كقولهم : إن الألف فى كلمتى : " علقى " و " أرطى " زائدة للإلحاق

[4]) عباس حسن " النحو الوافى " (٢/هامش ١٥٥) و(٤/هامش ٢٥٣)

[5]) ومن شواهد النحاة هنا قول الشاعر :

وما زال مهرى مزجر الكلب منهمو لدن غدوة حتى دنت لغروب

ثم علق على هذا الأسلوب : بأن الحذف الذى يحدث هنا نادر ، مقصور على النص الوارد فيه ولا يقاس عليه لندرته . وإنما عرضه ؛ ليفهم حين يرد فى كلام القدماء من أهل الاحتجاج [1] .

٣- كان يصف بعض الشعراء الذين يقعون داخل دائرة التحديد بأنهم : " ممن يحتج بكلامهم " وأتى بهذه العبارة عندما استشهد بشعر دعبل الخزاعى [2] .

والمسألة الثانية المهمة المتعلقة بالقياس (وعلى ضوء تعريفه السابق له) : معرفة اللغة التى يقاس عليها . وهنا تأمل الأستاذ عباس حسن هذه القضية طارحاً هذه الأسئلة الموضوعية :

أتتساوى لغات العرب ولهجاتهم جميعاً أمام القياس ، ولا يقع بينها تفاوت أم تختلف ؟ وإذا تفاوتت فبأى اللغات نأخذ ؟ وعلى أيها نقيس ؟ وما سبب الإيثار ؟

والإجابة -عنده- أن القبائل العربية تتساوى فى صحة القول ، وسلامة اللغة وليس أمام العقل مسوغ مقبول يفضل به لهجة على أختها التى انحدرت معها من أصل واحد .

ولكنه يتوقف عند هذه الحقيقة اللغوية : أن إحدى اللهجتين قد تكون أفشى من الأخرى، أو أجمل فى البيان مظهراً ، أو أخف وقعا على اللسان أو الآذان لخلوها من بعض الخصائص الإقليمية أو الموضعية : كالكشكشة ، أو العنعنة ،أو العجعجة [3].

لكن هذا ونحوه لا يقدح فى أنها عربية أصيلة ، وأن أهلها لا يحسون منها ما يحسه الغريب عنهم . وقد يرون هذه الشوائب لطائف.ومن المقرر ألا نحتج بلغة قبيلة على أختها ، ولا يحكم على النظير بالتخلف عن نظيره [4].

ويؤيد الأستاذ عباس حسن ادعاه بفصاحة كل القبائل العربية بنقله لآراء ثقات العلماء فى هذا :

أ- نقل السيوطي عن أبي حيان فى " شرح التسهيل" " كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه " [5] .

---

١) عباس حسن " النحو الوافى " (٥٨٧/١)

٢) المرجع نفسه (٨٠٢/٤) .

٣)الكشكشة هى قلب كاف المخاطبة شينا فى لغة بعض القبائل مثل :

يا فاطمة ما جاء بش، بدلا من : بكِ ، العنعنة هى قلب الهمزة التى فى أول الكلمة عينا فى لغة القبائل ؛ مثل:حسبت عنك مسافر . بدلاً من : أنك مسافر . والعجعجة هي قلب " الياء" المشددة أو المخففة "جيماً " ، مثل غلامج . بدلا من غلامى

٤) عباس حسن " اللغة والنحو " ص ٣٢

٥)السيوطى " المزهر فى علوم اللغة وأنواعها " ط٣ (دار إحياء الكتب العربية) ج١ ص ٥٨.

ب- وقال السيوطى فى " المزهر" : " أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه، أو يتفقون عليه " [1]

ج- وقال ابن فارس : " لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه ، إذا كان التنازع فى اسم ، أو صفة ، أو شيء مما تستعمله العرب من سننها فى حقيقة أو مجاز ، أو ما أشبه ذلك .. " [2].

د- وقال ابن جنى فى كتابه " الخصائص" (بعد الكلام على عمل اللغويين وأخذهم عن بعض العرب) ما نصه : " باب اختلاف اللغات ، وكلها حجة : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال "ما" يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القولين ضرباً من القياس يُؤخذ به ، ويُخْلد إلى مثله . وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنساً بها . وأما رد إحداهما بالأخرى فلا . ألا ترى إلى قول النبى (ص) " نزل القرآن بسبع لغات ، كلها كاف شاف" [3].

ويستطرد ابن جنى فى الأمر فيقول : " هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما جداً ، أو تكثر الأخرى جداً ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، ألا تراك لا تقول : مررت بَكَ ، ولا المال لِكَ ، قياساً على قول قضاعة المال لِه وممرت بّه، ولا تقول: أكرمتش قياسا على لغة من قال : مررت بش (ولا تقول كذا ... وكذا .... وسرد أمثلة لبعض اللهجات الغربية) ثم قال : فإذا كان الأمر فى اللغة المعمول عليها هكذا ، وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ماهو أقوى وأشيع منها. إلا أن إنساناً لو استعملهالم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئا لأجود اللغتين[3].

هذا هو ما يستند إليه الأستاذ عباس حسن فى دعواه بفصاحة القبائل إذا اختلفت لهجاتها ولغاتها . وينتقل إلى مسألة أخرى من مسائل الفصاحة ، وهى مسألة اختلاف اللغة فى القبيلة الواحدة ، ويعزى نطق فريق بما ليس شائعاً فى قبيلته إلى أحد أمرين :

أولهما : أن يتخير بعض أفرادها لغة قبيلة أخرى، ويستعملها دون لغته أو معها . ولا حرج عليه فى هذا ، ولا ضير ، فكلا الاستعمالين صحيح ، والقياس عليه جائز . والأصل فى اللغات واللهجات أن تكون مسماة ، منسوبة إلى أصحابها وأن تكون لقوم دون قوم،ولكنها إذا انتشرت تعاورها كل من شاء .

---

[1]) المرجع السابق(١/٥٨)

[2]) أحمد بن فارس " الصاحبى " (د. لم) ص ٢٨

[3]) ابن جنى " الخصائص" (٢/١٠، ١١، ١٢)

ثانيهما – أن ينفرد واحد بشيء [1] لا تعرفه قبيلته ولا غيرها ، والقياس يقتضى أن نقبله منه، ونضمه إلى الصحيح الفصيح إن لم يكن ذلك المتفرد متهماً فى عقله أو عدالته . ذلك أن العربى قد يبتكر ، بل من حقه أن يبتكر ، ويجدد كما يهوى ، من غير تعقيب عليه ولا مراجعة. فعلى الابتكار والتجديد قامت لغته ، وعليهما عاشت ونمت ،وارتقت، فحقه فى هذا مقرر مطلق [2].

والخلاصة لما تقدم فى مفهوم عباس حسن للقياس :

١– أن لغات القبائل العربية على اختلافها صحيحة ، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها، والقياس عليها .

٢– أن بعضها قد يكون أكثر شيوعاً ، وأوسع نفوذاً ، وأجمل وقعاً ، فلا يوجب هذا أن نقتصر عليه وحده ، ولا يحول دون الاستشهاد بغيره ، والاحتجاج به .

٣– أن العربى قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته ، أو ألفاظاً غير ألفاظها ويستغني بها عن لغته ، أو لا يستغني .

٤– أنه قد ينفرد بالابتكار والتجديد . وقد يكون ما تفرد به راجعاً إلى لغة قديمة وصلت إليه ولم تصل إلى الناس [3] .

ويذهب عباس حسن إلى القول : إن النحاة الأقدمين وقعوا فى التناقض والاضطراب فى تحديدهم لمفهوم "السماع والقياس" إذ إنهم كانوا يطلقون " القياس" ويرددون هذا فى كتبهم على ما جرى كثيراً مما نطقت به العرب ، وساير الشائع من لغتهم ، ولو لم يكن الناطق به عربياً أصيلاً،ويجعلون حكمه حكم الكلام العربى الأصيل فى كل ما يختص به،ويريدون بالسماعي : ما ورد من كلام العرب الخلص مخالفاً للكثرة فى بعض النواحى ، ويحكمون عليه بأنه " يحفظ ولا يقاس عليه " .

إذن كلا النوعين (المقيس عليه والمسموع) كلام عربي أصيل ، غير أن الأول فاز بالشيوع والكثرة ، والاشتراك بين ألسنة عربية كثيرة أصيلة ، وحرم الثانى تلك الخاصية فلم يجر إلا على ألسنة أصيلة قليلة ، ولم يسمح بمحاكاتها.

---

[1]) وهذا ما يسمى " الارتجال " ويقول عنه د. أنيس : " الارتجال فى اللغة حقيقة واقعة لا يتطرق إليها الشك . ولكنه محدود الأثر" "من أسرار اللغة" ص ١٠٧ .

[2])عباس حسن " اللغة والنحو " ص ٣٥.

[3]) وجاء عند ابن جنى : " أن العربي إذا قويت فصاحته ، وسمت لغته – تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ؛ فقد حكي عن رؤبة و أبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سبقا إليها " الخصائص (٣٩١/١).

وهناك مسألة مهمة تتعلق بالسماع والقياس وقف عليها عباس حسن : وقال إنها سبب الخُلْف الواسع ، ومنها نشأ التباين بآثاره البعيدة بين النوعين هى مسألة الكثرة ، فما المراد بتلك الكثرة؟ وما حدودها ؟ [1]

وهذا التساؤل يبعث -عنده- عدداً من التساؤلات الأخرى كقوله : هل هى الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها ؟ أم هى الكثرة بين القبائل ، بأن تشيع خصائص لغوية فى مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى ، من غير نظر لأفراد كل قبيلة وعددها ؟ أتجري الموزانة من حيث القلة والكثرة بين القبائل الست المشهورة وحدها [2]، أم تتجاوزها إلى غيرها ؟ [3]

ويتعجب من انقضاء العصور الطويلة دون أن يتعرض لهذا الأمر – الذى هو أصل الخلاف – من يوضحه حتى المجمع اللغوى القاهرىعرض له فى عشرات المواضع والبحوث، وعانى من أمره ما عانى ، ولم يحاول كشف الضر بإزالة الغموض عن هذه الكثرة والقلة ، والذاتى منهما والنسبى.

ويشير عباس حسن إلى الآثار السالبة التى نتجت عن غموض هذه المسألة الرئيسية – مسألة القلة والكثرة ، بنوعيها : الذاتى والنسبى،حيث أوقع هذا الغموض الباحثين قديماً وحديثاً فى حيرة واضطراب مؤلمين ، يصوب هذا ما يخطئة ذاك ، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه ، كالذى نشهده اليوم فى معاهد التعليم المتخصص ، وعلى وجه الصحف ، وكالذى نشهده فى كتب النحو المبسوطة بين علمائه القدامى .

حاول عباس وضع تحديد دقيق لأمر " القلة والكثرة " فقال : " القلة النسبية : هى القلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب التى تخالفها فى حكم ، وكلا النوعين فى ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر ، والآخر قليل بالنسبة للأكثر.- فالموزانة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقص لا يمنع من القياس أو المحاكاة [4] ، وجاء عند الصبان قولهم : " إن التخريج على القليل إذا كان قياساً فصيحاً سائغ " [5].

---

[1]) عباس حسن " رأى فى بعض الأصول" ص ٣٢ .

[2]) القبائل الست المشهورة هى ، "تميم ، وقيس عيلان ،وهذيل ،وطي،، وأسد ، وكنانة " وهى القبائل الضاربة فى وسط الجزيرة العربية التى أخذت عنها اللغة .

[3]) عباس حسن " اللغة والنحو " ص ٣٨،٤١

[4]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣/هامش٧٩) و (٣/هامش٦٥) و (٤/٥٨٥) و (٢/٤٢٢) .

[5])حاشية الصبان (٢/هامش ص ١٨٣) .

أما القلة الذاتية فيوضحها بقوله : " هى قلة عددية أيضاً ، ولكنها بارزة واضحة فى ذاتها ، لا تحتاج إلى موزانة بينها وبين غيرها لضالتها العددية ؛ بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها [1]".

وعلى ضوء ما تقدم فى تعريفه للقياس ، وقوله بفصاحة القبائل العربية على اختلاف لهجاتها ولغاتها . وعلى ضوء تحديده للقلة النسبية والقلة الذاتية – يمكن أن نستعرض عدداً من القضايا النحوية التى تناولها فى كتابه " النحو الوافى." :

أولاً : نماذج لما يتعلق بالقلة النسبية :

١- إلحاق علامة التثنية والجمع ونون النسوة للعامل الذى فاعله اسم ظاهر ؟

فالشائع فى لغات العرب تجريد العامل من هذه العلامات [2] إلا أن هناك عدداً من اللهجات واللغات تزيد هذه العلامات مع وجود الفاعل اسماً ظاهراً [3] ومن شواهد هذه اللهجة.

قوله [4]:

يلومنني فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل

وقوله [5]:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله [6]:

نتج الربيع محاسنا ألقحنها غرُّ السحائب

والشواهد الشعرية كثيرة ، وأفضل من جمع عدداً كبيراً منها هو محمد محى الدين فى تقريراته على " أوضح المسالك " [7] ومن شواهد ابن مالك فى " التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " قول عائشة (رضى الله عنها) : " كن نساء المؤمنات يشهدن مع

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافى " (٢/هامش ٩٧)

[2]) وعلى هذا الشائع قوله تعالى " قال رجلان " سورة المائدة ،الآيه ٢٣، وقوله تعالى : " وقال الظالمون " سورة الفرقان ، الآيه :٨ وقوله تعالى : " وقال نسوة " سورة يوسف ، الآية ٣٠.

[3]) قال ابن هشام : " حكى البصريون عن طيئ وبعضهم عن أزد شنوءة ، نحو " ضربونى قومك " و " ضربتنى نسوتك" و " ضربانى أخواك " أوضح المسالك (٨٨/٢) وأشار إليها ابن مالك بقوله :

وقد يقال : سعدا وسعدوا والفعل للظاهر – بعد – مسندا

[4]) القائل أمية بن أبى الصلت ، (ديوانه (٦١) ، وورى فى "أوضح المسالك" كلهم ألوم (٩٠/٢) ،السيوطى ٧٨٣،المغنى ٤٧٨ ، الأشمونى ٤٤/١).

[5]) عبد الله بن قيس الرقيات (الديوان ١٩٦ ، السيوطى ٧٩٠، المغنى ٤٨١) .

[6]) القائل أبو فراس الحمدانى (شذور الذهب ١٧١ ، أوضح المسالك ٩١/٢) .

[7]) محمد محيي الدين فى هامش "أوضح المسالك" (٩٠/٢-٩٦) .

رسول الله (ص) صلاة الفجر[1] " ، وعلى هذه اللغة قول أنس : " وكن أمهاتى يحتثنني " [2]؛ وقول النبى : "يتعاقبون فيكم ملائكة" [3]

هذا، وقد تبرأ ابن عقيل وغيره من العلماء ، من متابعة ابن مالك فى الاستدلال بهذا الحديث حيث قالوا : إن هذا قطعة من حديث مطول ، وأصله "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم،ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" فالواو فى "يتعاقبون" ليست علامه على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور وهى فاعل ، "وملائكة " المرفوع بعده ليس فاعلاً ، ولكنه من جملة مستأنفة،القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً ، فهو خبر مبتدأ محذوف [4].

رأي النحاة فى هذه القلة النسبية :

سمى النحاة هذه اللغة تسمية تظهر احتقارهم وتضعيفهم لهذه اللغة فأطلقوا،عليها : لغة " أكلونى البراغيث" [5] وحاول الكثير منهم التأويل بقصد إخضاع هذه اللغة للغة الشائعة ، فقالوا : " هذه الحروف ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابع على الإبدال من الضمير " [6]

رأى الأستاذ عباس حسن :

يقول الأستاذ عباس حسن : " هذه اللغة فصيحة ، ولكنها لم تبلغ من درجة الشيوع والجرى على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التى يحسن الاكتفاء بها اليوم والاقتصار عليها ؛ إيثاراً للأشهر ، وتوحيداً للبيان مع صحة الأخرى ؛ لأن الوارد المسموع بها كثير فى ذاته ، وإن كان قليلاً بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى . ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التثنية أو الجمع،مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة ، قاصداً بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم آخر ، لا يمنع اجتماع الضمير مع ذلك الاسم المرفوع فى جملة فعلية واحدة ، فهذا خطأ منهم ، إذ إن القلة النسبية لا تمنع القياس . وأنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ما دامت كلتاهما عربية صحيحة " [7]

---

[1]) صحيح البخارى (محمد بن إسماعيل) "متن صحيح البخارى ، بحاشية السندى " ط (لبنان دار إحياء الكتب العربية) (١٤٣/١)

[2]) صحيح مسلم (مسلم بن الحجاج النيسابورى) " صحيح مسلم بشرح النووى" ط (بيروت دار الكتب العلمية) (١٦٣/٣) .

[3]) صحيح البخارى (١٣٨/١) .

[4]) شرح ابن عقيل ، ت : محمد محيي الدين (١/هامش ٤٠١) .

[5]) وأول من أطلق التسمية هو سيبويه فى " الكتاب" (٢٠٩/٣)

[6]) ابن هشام " أوضح المسالك" (٩٤/٢-٩٥) .

[7]) عباس حسن " النحو الوافى " (٢/هامش ٧٤)

ويدعم عباس حسن رأيه بالشواهد القرآنية كقوله تعالى : " وأسروا النجوى الذين ظلموا" [1] وقوله : " ثم عموا وصموا كثير منهم " [2] فيقول : " من البديه أن محاكاة القرآن فى ألفاظه المفردة والمركبة محاكاة دقيقة أمر سائغ بل مطلوب ، فإذا حاكيناه فى مثل الآيتين السابقتين -وغيرهما- كانت المحاكاة الدقيقة صحيحة قطعاً ، ولا يجرؤ أحد أن يصف التركيب بالخطأ . ومن شاء بعد ذلك أن يؤول تعبيراتنا بمثل ما أول به الآيتين فليفعل ، فليس يعنينا إلا صحة التركيب المساير للقرآن ، وسلامته من الخطأ ، سواء أكانت صحته وليدة التأويل أم غيره . فالمهم الصحة لا نوع التعليل[3] " .

٢- تقسيم حروف الجر إلى كثيرة الاستعمال وقليلة الاستعمال : قسم النحاة حروف الجر هذا التقسيم ، وجعلوا ضمن الحروف القليلة الاستعمال فى هذا الباب :

" متى ، ولعل " فالجر بـ "متى " لغة هذيل ، وهى بمعنى " من " الابتدائية ، إذ سمع عن بعضهم : "أخرجها متى كمه " [4] أى : من كمه.وقال شاعرهم أبو ذؤيب الهذلي فى وصف السحب المتراكمة فوق لجج البحر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خضر لهن نئيج [5]

أى : من لجج

أما "لعل " فالجر بها لغة عقيل ، ومعناها الكثير هو : الترجى والتوقع.

قال شاعرهم :[6]

لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

والشاهد فيه جر لفظ الجلالة بـ " لعل ".

---

[1]) الأنبياء ، الآيه : ٣.

[2]) المائدة ، الآية ٧١ .

[3]) عباس حسن " النحو الوافى " (٢/هامش ٧٤) .

[4]) ابن هشام"أوضح المسالك"(٨/٢) خالد الأزهرى " التصريح " (٢/٢) .

[5]) أبو ذؤيب الهزلي (شرح ديوان الهذليين) (٥٢/١) مع روايات أخرى له ، الخزانة ٩٨/٧،السيوطى ٣١٩ ، المغنى ١٤٢،أوضح المسالك ٨/٣) .

[6]) القائل مجهول (أوضح المسالك ٨/٣، ابن عقيل ٣٥١ ، التصريح ٢/٢،معجم الشواهد العربية ٣٥٢/١)

وهذا الوصف -بالقلة -للحرفين (متى ،ولعل) يدخل عند عباس حسن فى القلة النسبيةلاالذاتية، فالقياس عليهما جائز وصحيح وإن كان اليوم غير خفيف على السماع؛ لغرابته فمن الأفضل اليوم عدم القياس عليه.[1]

٣-إضافة "حيث " إلى المفرد:

الشائع فى استعمال "حيث" أن تكون ظرف مكان يضاف للجملة الاسمية أوالفعلية .[2] وفىالقليل إضافتها للمفرد كقوله : [3]

أما ترى حيث سهيلٍ طالعا نجم يضيء كالشهاب لامعاً

والشاهد فيه إضافة " حيث " إلىالمفرد " سهيل " .

وقوله : [4]

ونطعنهم حيث الكُلىٰ بعدضربهم ببيض المواضى حيث لىٍّ العمائم

والشاهد فيه :"حيث لىٍّ " فـ " حيث " مضافة إلى المفرد "لىٍّ" .

هذا ، وقد أشارت الكتب النحوية إلى هذه القلة دون تحديد لها :

- قال السيوطى : "وندرت إضافتها إلى المفرد [5]" ، وقال ابن يعيش :"ومن العرب من يضيف "حيث " إلى المفرد ويجره " [6] وقال ابن هشام : " وربما أضيفت " حيث" إلى المفرد ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي " [7].

---

[1])عباس حسن " النحو الوافى " (٢/٤٥٥،٤٥٦ هامش ٤٥٧)

[2])قال صاحب الألفية :

وألزموا إضافة إلى الجمل حيث ...

[3]) القائل مجهول (الخزانة ٣/٧ وقال رواه الكسائى ، السيوطى ٣٩٠ ،المغني ١٧٨،المفصل ٢١١ ،ابن عقيل ٣٨٥)

[4]) قيل للفرزدق و لم أجده فى ديوانه (الخزانة ٦/٥٥٣ وقد روى صدره بروايات أخرى ، السيوطى ٣٨٩ ، أوضح المسالك ٣/١١٢ ، السيوطى ٣٨٩)

[5]) السيوطى " الهمع " (١/٢١٢)

[6]) شرح ابن يعيش (٤/٩٠)

[7]) ابن هشام " أوضح المسالك " (٣/١١٢،١١٣)

أما كتاب " النحو الوافى " ، فقد قال : إن القلة قلة نسبية ، وليست قلة ذاتية ، وعليه ذهب إلى صحة القياس عَلى تلك الشواهد،وإلى صحة رأى بعض النحاة الذين يجيزون فتح همزة "إن" بعد " حيث" ، فتكون " حيث"فى هذه الحالة مضافة إلى المفرد .

ولما كان هذا الرأى مجارياً لاستعمال بعض المثقفين فى حياتنا المعاصرة ، عده عباس حسن : رأياً سديداً ، فيه تسمح وتيسير ولكنه استدرك فى الأمر فقال : " وإن كان الأولى ، والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى " [1]

٤- حكم المستثنى بـ " إلا " غير المكررة ، وهو وجوب النصب إذا كان الكلام تاماً موجباً ، لكن وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تامٌ موجب ومن شواهده:

قوله تعالى " فشربوا منه إلا قليلٌ منهم " [2] فى قراءة " قليلٌ" بالرفع ، ومنها قول الشاعر:[3]

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النؤْيُ والوتدُ

والشاهد فيه : رفع " النؤْيُ " مع أن الكلام فى الاستثناء تام وموجب ،.ومنها قوله عليه الصلاة والسلام فى صحيح البخارى :" فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلاأبوقتادة[4]"وقال أيضا: "كل أمتى معافى إلا المجاهرون " [5]

وقد قام النحاة بالتأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تاماً غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل ، وإلى أن الأمثلة مسايرة لقاعدتها ، فقالوا فى الآية : إن نصها هو : "إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس منى " ... " فشربوا منه إلا قليلٌ منهم " فمعنى " شربوا منه " لم يكونوا مني ولا من أنصارى . فهى في تأويل كلام منفي في تقديرهم . وقالوا فى الشاهد الثانى وأشباهه : إن "تغير" معناها لم يبق على حاله والكلام يتضمن نفيا فى المعنى ، كما عرضوا تأويلات أخرى لبقية الأمثلة الواردة [6]

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣/ ٨٠)

[2]) سورة البقرة ، الآية ٢٤٩ . وهي قراءة أُبَيّ والأعمش .

[3]) الأخطل. انظر(السيوطى ٦٧٠، المغنى ٣٦٣ ، أوضح المسالك الشاهد ٢٦٠).

[4]) صحيح البخاري (١٥/٣)

[5]) صحيح البخاري (٢٤/٨) .

[6]) هذه التأويلات عند " الأشمونى " (٤٣٦/٢) ، وخالد الأزهرى " التصريح " (٣٤٨/١) .

رأى الأستاذ عباس حسن :

كلام النحاة مردود ، وتأويلهم بعيد لسببين :

أولهما – أن كل مثبت لابد له من نقيض غير مثبت،ويستحيل الحكم على شيء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضداً منفياً ، فمعنى " سكت الفتى " لم يتكلم ، ومعنى لم يتكلم : سكت، ومعنى " نام الرجل " : لم يتيقظ ومعنى " تيقظ" ليس بنائم،ومعنى " تحرك الطفل " : لم يسكن ومعنى " سكن" : لم يتحرك... وهكذا فلو أخذنا برأيهم وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق من الكلام العربي أسلوب مقصور على " التمام مع الإيجاب " دون أن يصلح للنوع الثانى (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول .

وثانيهما – وهو الأهم – أن الآية والشواهد وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب في الكلام التام الموجب إنما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية،التى تجعل – بالسليقة– الكلام " التام الموجب والتام غير الموجب " متماثلين فى الحكم [1] ، ويجوز فيهما إما النصب على الاستثناء وإما البدل من المستثنى منه ، وإما الرفع على الابتداء .... فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها .[2]

وينتقد عباس حسن هذا التأويل [3] ، ويعده أمراً معيباً ، واجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا . ومع صحة اللغة الأخرى–بغير تأويل– يرى : " الأنسب لنا اليوم أن نتخير – عند الضبط – اللغة الضاربة في الفصاحة ، الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لنقتصر عليها فى استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة ؛ توحيداً للتفاهم ، وفراراً من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ، فعلينا أن نعرف تلك اللغات فى مناسباتها ،

---

[1]) وقد ورد النص على هذا فى الكثير من المراجع النحوية منها : حاشية ياسين على " التصريح " (٣٤٨/١)

[2]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣٢٩/٢،٣٣٠)

[3]) هذا ، وقد عزى الدكتور عبد المجيد عابدين ظاهرة تأويل النصوص اللغوية إلى طغيان النظر الفقهي على الدراسة النحوية،فقال عن النحاة :إنهم" نظروا إلى شواهد العربية على أنها "كلٌ متماسك " كما نظر الفقهاء إلى النصوص الشرعية فى القرآن . هؤلاء كانوا إذا صادفوا ما يشعر بالتناقض فى الأحكام الشرعية فى القرآن وجدوا حل الإشكال فى أمرين هامين : التأويل، وفكرة الناسخ والمنسوخ . فإذا جاز أن يكون للتأويل نصيب مافى تقعيد العربية ، فلا مجال للتوفيق بين الشواهد اللغوية المتضاربة على أساس فكرة الناسخ والمنسوخ ، والأمر الذى لاشك فيه أن العربية كأى لغة فى الدنيا لا يمكن أن تكون"كلاً متماسكا" خالياً من التناقض والتضارب." هذا ما جاء فى كتابه " مدخل إلى فهم النحو العربى على ضوء اللغات السامية "(ص ١٠٦،١٠٧) .

ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الوارادة بها ، دون محاكاتها فى الضبط أو القياس عليها ، على الرغم من أنها صحيحة يجوز محاكاتها " [1]

ويذكّر فى هذا الموضع بما يذهب إليه دائماً : " أن كل قراءة صحيحة قرئ بها القرآن يصح محاكاتها فى غيره والقياس عليها ، وكذلك كل لغة سليمة ؛ كما نص على هذا الأئمة"[2]

٥- يكثر وقوع الحال مشتقاً ، ويقل مجيئه جامداً .

قال ابن هشام : "تكون الحال مشتقة لا جامدة ، وذلك غالب لا لازم " [3].

وجاء عند السيوطى:"والغالب فى الحال أن تكون وصفاً مشتقاً ويغني عن الاشتقاق أمور " [4]

وعبر عن ذلك " صاحب الألفية " بقوله عن " الحال " :

وكونه منتقلا مشتقا يغلب ، لكن ليس مستحقا

ولم يترك النحاة – الحال الجامدة – تفلت من تقديراتهم وتأويلاتهم ، وكان قصدهم من هذا إدخالها تحت الحكم الغالب للحال . لكنهم وجدوا عدداً من أنواعها تقبل التأويل والتقدير ، وآخر يستعصى عليهم تأويل .

فمن الجامد الذى يؤول بالمشتق كما يذكره صاحب " التصريح" : " أن تدل على تشبيه، نحو : كر زيد أسداً ، وبدت الجارية قمراً،وتثنيت غصناً [5] " فأسداً" مؤول بشجاع و" قمراً" بمضيئة ، و" غصناً " مؤول بمعتدلة .

ومن الجامد الذى يؤول بالمشتق كما جاء عند ابن هشام :" إذا دلت على مفاعلة نحو:"بعته يداً بيد" أى: متقابضين و"كلمته فاه إلى فيّ" أى متشافهين ، أو دلت على ترتيب مثل: " ادخلوا رجلاً رجلاً"أى : مرتبين [6].

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافى " (٢/هامش ٣٣١) .

[2]) لكن د. أحمد مختار عمر خالفه فى هذا الرأى ، فقال :" ونحن لا ندعى – ولا غيرنا – أن القراءات كلها على مستوى واحد من الفصاحة ، و لم أجد أحداً من الباحثين قد وضع القرآن وقراءاته فى مستوى واحد من الفصاحة إلا الأستاذ عباس حسن " انظر كتابه " البحث اللغوى عند العرب " (٢٦١/٢) .

[3]) ابن هشام " أوضح المسالك " (٢٦١/٢) .

[4])السيوطى " الهمع" (٢٣٧/١) .

[5]) الشيخ خالد الأزهرى " التصريح " (٣٦٩/١) .

[6]) ابن هشام "أوضح المسالك "(٢٦٢/٢)

رأى الأستاذ عباس حسن:

رأيه : أن الحال الجامدة مع قلتها قياسية ، سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق أم غير مؤولة ؛ لأن قلتها ليست قلة ذاتية مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلة بالنسبة للمشتقة فهى كثيرة فى ذاتها بغير قسيمتها ، إذن فليست الأهمية الأولى للتأويل وعدمه، إنما الأهمية الأولى هى لصحة وقوع الحال جامدة فى المواضع التى ذكرها النحاة سابقا [1].

ثانياً- نماذج للقلة الذاتية التى يقتصر فيها على السماع:

١-حذف حرف الجر، ونصب مجروره بعد حذفه :[2]

وردت شواهد قليلة مسموعة عن العرب ، حذف فيها حرف الجر ونصب مجروره بعد حذفه، ومن هذه الشواهد:

قول الشاعر: [3]

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكمو علي إذا حرام

وقوله [4]:

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريقَ الثعلب

وقوله: [5]

آليت حَبَّ العرااق الدهـر أطعمه والحَبُّ يأكله فى القرية السوس

---

[1]) عباس حسن "النحو الوافى" (٢/٣٦٨)

[2]) مع غير "أنّ ، وأنْ ، وكى" إذ إن الحذف معها مطرد .

[3]) جرير يهجو الأخطل (الديوان ٢/٥وفيه روى صدره" أتمضون الرسوم"ولا شاهد فيه ، السيوطى ٨٦٦، المغنى ١٣٨،ابن عقيل ٢٧٢)

[4])ساعدة بن جؤيرة الهذلي يصف رمحاً (ديوان الهذليين١/١٩٠،الخزانة ٣/٨٣وروي أيضاً "لذّبهز" الخزانة ٣/٨٦، السيوطى ١١٥،١٧، الكتاب ١/٣٦،٢١٤) .

[5]) القائل: المتلمس(الشعر والشعراء ١١٥،السيوطى ٢٩٤، المغنى ١٣٤، الكتاب ١/٣٨) .

والشاهد فى الأبيات السابقة : "الديار ، الطريق ، حَبَّ " حيث حذف منها حرف الجر، ونصبها بـ" نزع الخافض".

وإذا كان الأخفش الصغير قد ذهب إلى أن الحذف قياسى فى هذه المواضع ، بشرط تعين الحرف ، ومكان الحذف [1] ، فإنه يخالف جمهور النحاة الذين يقصرونه على السماع ، قال صاحب الألفية:

وعد لازماً بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلاً ....

قال ابن هشام : هذا الحذف سماعي خاص بالشعراء [2].

هذا ، والنحاة يطلقون على هذه الحالة :" الحذف والإيصال" يريدون به حذف حرف الجر ، ونصب مجروره ، وإيصاله بالعامل المحتاج للتعدية بعد حذف الجار وتردد هذا المصطلح فى كتاب "السماع والقياس" [3].

رأي الأستاذ عباس حسن:

يقول : الرأى الراجح المعول عليه ، أن هذه الأمثلة القليلة المسموعة عن العرب نصبت سماعاً . وهى مقصورة على ماورد منها منصوباً مع فعلها الوارد نفسه ، فلا يجوز – فى الرأى الصائب – أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحددة المعينة –كلمة على نزع الخافض إلا التى وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لايجوز فى كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل الذى وردت معه مسموعة،أى : أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض لايجوز القياس عليها ، فهى مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة عليها . ولولا هذا لكثر الخلط بين الفعل اللازم والفعل المتعدى ، وانتشر اللبس والإفساد المعنوى ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها،وهو:التبيين وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التى لاتداخل فيها ولا اختلاط [4] .

---

[1]) الشيخ خالد الأزهرى " التصريح " (٣١٣/١) .

[2]) ابن هشام " أوضح المسالك " (١٥٩/٢) .

[3]) أحمد تيمور باشا " السماع والقياس " ط (دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٥٥م) ص ٧٤ .

[4]) عباس حسن " النحو الوافى " (١٦٠/٢،١٦١) .

٢- الجر على المجاورة:

هو جر شاذ بخلاف عوامله الثلاثة "الإضافة ، حرف الجر، التبعية" .

ومن شواهده قول الشاعر :[١]

ياصاح بلغ ذوى الزوجات كُلِّهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

ومن شواهده قول الأعرابى :" هذا جُحْر ضبٍ خربٍ " [٢]

والشاهد فى بيت الشعر السابق " كُلِّهم" ووجه الاستشهاد : مجيء "كل" توكيداً لـ" ذوى" المنصوب على المفعولية ، إلا أنه بدل أن ينصب مثله ، خفض لوقوعه جوار " الزوجات" المخفوض بالإضافة.

وقد منع الأئمة القياس علىَ هذه القلة ، قال ابن هشام " المجرور للمجاورة شاذ" [٣]، وجاء فى " الهمع" قال أبو حيان:" الجر بالمجاورة ضعيف جداً ولم يحفظ من كلامهم ، وأنكره السيرافى وابن جنى ، وقصره الفراء على السماع ." [٤]

يقول عباس حسن فى هذه القلة الذاتية : يجب علينا التشدد فى إغفال الجر على "المجاورة" وعدم الأخذ به مطلقاً ؛ إذ لايصح القياس عليه وإنما يقتصر على الوارد فيه المسموع عن العرب ؛ لأنه -كما اتفق كثيرمن الأئمة -ضعيف أو ضعيف جداً.[٥]

٣- دخول واو الحال على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من "قد":

يتعين ربط الجملة الحالية بالضمير، ولايجوز ربطها بالواو إذا كانت جملة الحال مضارعية مثبتة مجردة من " قد ". لكن النحاة واجهتهم هذه الشواهد القليلة التى تخالف القاعدة :

---

[١]) قيل لجرير ، غير موجود فى ديوانه ، نسبه فى الخزانة:لأبى الغريب الأعرابى ٥/٩٣(السيوطى ٩٦٢، المغنى ٨٩٥،شرح شذور الذهب ٤٣٧) .

[٢])"الكتاب"(١/٣٤٦) ،"شرح شذور الذهب"٤٣٦،٤٣٧) .

[٣]) ابن هشام " شرح الشذور " ص ٢٠ .

[٤]) السيوطى " الهمع" (٢/٥٥).

[٥])عباس حسن " النحو الوافى " (٢/هامش ٤٣١،٤٣٢) .

أ- قول العرب :" قمت وأصك [1]عينيه " أولها الجرجانى " وصككت" [2] .

ب-وقول عنترة [3] :

علقتها عرضاً وأقتل قومها زعماً لعمر أبيك ليس بمزعم

ج- وقول الشاعر :

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

الشاهد فى البيتين قوله:" وأقتل ، وأرهنهم " حيث أدخل واو الحال على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من "قد".

وإزاء هذه الشواهد - وغيرها - لجأ النحاة إلى التأويل ؛ ليدخلوها فى نطاق القاعدة ويخرجوها من مجال الشذوذ . قال الناظم :

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميراً ، ومن الواو خلت

وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسنـــــدا

ونقل ابن هشام أن النحاة لم يتقبلوا هذه الشواهد المخالفة للقاعدة فى ظاهرها،فقالوا : ضرورة ، وقالوا: الواو عاطفة والمضارع مؤول بالماضى،وقالوا : الواو : واو حال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف [4] .

رأى الأستاذ عباس حسن فى هذه القلة الذاتية :

يقول : من الخير أن نحكم على تلك الأمثلة القليلة بما تستحقه من القلة والندرة التى لاتحاكى ولايقاس عليها . ولاداعى للتأول الذى فعله النحاة فى هذه الأمثلة ؛ ليدخلوها فى نطاق القاعدة على الرغم من أن الناطقين بتلك الأمثلة لم يعرفوا التأول ولم يقصدوا إليه [5] .

---

[1]) أصك : أضرب ضرباً شديداً .

[2]) عبد القاهر الجرجانى " دلائل الإعجاز " ط (دار المعرفة بيروت)(ص١٦٠).

[3]) ديوانه ١٨٥ وفيه روى عجزه " زعماً ورب البيت ليس بمزعم " أوضح المسالك (٣٥٦/٢) .

[4]) ابن هشام " أوضح المسالك " (٣١٣/٢) .

[5])عباس حسن " النحو الوافى " (٣٩٨/٢-٣٩٩ وهامشهما).

ويستغل عباس حسن هذه المناسبة ليطعن -كعادته- فى تأويل النحاة ويستنكره قائلاً: "ما الداعى لهذا ؟ إن كان دخول الواو على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من "قد" غير مقبول ، وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على مايخالفه بأنه سماعى ، يحفظ ولايقاس عليه . وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل . وإن كان التأويل يبيح الممنوع وجب السماح بالواو لكل من شاء . ومن أراد بعد ذلك أن يحمل نفسه مشقة التأويل فهو حر فيمايرتضيه لها . ولاشك أن التأول على هذه الصورة لاخير فيه ،وأن الخير فى منع الواو فى مثل هذه المواضع [1] .

٤- حذف "أن" [2] والنصب بها فى غير مواضع إضمارها جوازاً ووجوباً:

ومن شواهدها القليلة :" خذ اللص قبل يأخذَك" ،" تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه"، وقول الشاعر [3] :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ؟

والأصل : (خذ اللص قبل أن يأخذك -أن تسمع بالمعيدى -أن أحضر) وقد حكم أكثر النحاة بشذوذ هذه القلة ، كابن مالك الذى قال فى ألفيته :

وشذ حذف "أن " ونصب فى سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وعلق صاحب " التصريح " على البيت السابق بأن الحذف شاذ لا يقاس عليه .[4]

وجاء فى " الهمع " على لسان أبى حيان : " الصحيح قصر الحذف على السماع ، لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نزر . فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف، وإقرار الفعل منصوباً.[5]

---

[1]) عباس حسن " النحو الوافى " (٢/٣٩٨-٣٩٩ وهامشهما).

[2]) الحذف هنا غير الإضمار ؛ لأن المحذوف غير موجود فى الكلام مطلقاً ، لا ظاهراً ولا خفياً . أما المضمر فموجود ولكنه غير ظاهر

[3]) القائل طرفة بن العبد البكرى (ديوانه . ط . منشورات دار الحياة - بيروت ،ص (٢١) ، الخزانة ١/١١٩، ٨/٥٨٥)

[4]) خالد الأزهرى " التصريح " (٢/٢٤٥)

[5])السيوطى " الهمع " (٢/١٧)

ويؤيد عباس حسن هؤلاء الأئمة ، فيقول : حرصاً على سلامة اللغة وبعداً عن اللبس والاضطراب فى فهمها ،يجب الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحت روايته من تلك الأمثلة المنصوبة وعدم محاكاتها ، أو القياس عليها .[1]

مسائل أخرى متعلقة بـ " السماع والقياس ":[2]

وقف الأستاذ عباس حسن عند بعض الألفاظ التى تتردد فى النحو : كالمطرد، والقياسى، والأغلب ، والكثير ،والقليل ، والنادر الخ... من الألفاظ الاصطلاحية ، التى منها ما يفيد القياس ومنها ما يمنعه ، وارتضى ما جاء من قرارات المجمع حول تحديد هذه المصطلحات بنصه الآتى :

" يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قدامى النحويين والصرفيين وهى : القياس ، والأصل والمطرد ،والغالب ، والأكثر ، والكثير، والباب،والقاعدة ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس".[3]

لكن عباس حسن أراد تحديداً عددياً يفرق به بين الكثرة التى تبيح القياس والقلة التى تمنعه ، والإجابة عن هذا التحديد جاءت من المجمع اللغوى القاهرى الذى قال أحد اعضائه : "أضع بين يدى السائل ما قاله أصحاب أصول النحو فى ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية ، يمكن أن تكون أصلاً لنسبة مئوية ، كالتى يستعملهاالمحدثون فى الإحصاء ، وذلك هو ما نقله السيوطى فى((الاقتراح)) و((المزهر)) ونصه: "قال الشيخ جمال الدين بن هشام اعلم أنهم يستعملون (غالباً وكثيراً ، ونادراً وقليلاً ومطرداً) . فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ،والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ،والثلاثة قليل والواحد نادر . فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك ".[4] انتهى السيوطى .

وبمحاولة علم هذا ـ والكلام للعضو المجمعى ـ مفسراً بالنسبة المئوية كما يقال اليوم تكون النتيجة هى : المطرد الذى مثله بثلاثة وعشرين وجعلها نهاية هو ١٠٠٪ ، والغالب وهو٢٠ من ٢٣=٢٣/٢٠ ٨٦أو ٨٧٪ تقريباً،والكثير وهو ١٥من ٢٣٪يساوى ٦٥٪والقليل

---

[1])عباس حسن " النحو الوافى " (٤/٤٠٠)

[2]) المسألة التى عرضناها من قبل هى القلة الذاتية والقلة النسبية .

[3]) مجلة المجمع الجزء الرابع الصفحة الأولى و " النحو الوافى " (٤/هامش ٦٣٤)

[4])السيوطى " المزهر" (١/١٤٠)

وهو ٣ من ٢٣٪ يساوى ١٣٪ ، والنادر وهو من ٢٣٪ يساوى ١/٣ ٤٪ تقريباً . وبهذا يكتفون ، ولايذكرون الشذوذ بعد ما وصلوا إلى الندرة وهى أقل القليل كما رأينا ..." انتهت إجابة العضو المجمعى [١] .

تطبيق القياس على ثلاث مسائل مهمة من مسائل النحو والصرف :

-المصادر.

-جمع التكسير.

- الإعلال والإبدال.

المسألة الأولى - المصادر:[٢]

يرى عباس حسن أهمية استعمال القياس فى المصادر ؛ لأن المصادر تدل على المعانى . والمعانى المجردة كثيرة ، لاتكاد تحصر ، والحاجة إلى استعمالها شديدة ، ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل ، والاهتداء إليه بين غيره من المصادر الأخرى ويساعدنا للوصول إلى هذه المصادر العمل الناجح الذى قام به اللغويون عندما"وضعوا ضوابط للكشف عن هذا المصدر، والاهتداء إليه فى يسر وسهولة وتوفيق ، فما فعلوه منذ عصور بعيدة أنهم عكفوا على فصيح الكلام العربى المأثور ، وعرضوا للمصادر الواردة بكثرة خلال ماعرضوا له من المسائل ، ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة ، وبذلوا فيها الجهد- كعادتهم - مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة المضنية إلى تجميع أكثر المصادر الواردة ، واستخلاص ظواهرها ،وخواصها ، ثم تصنيفها أصنافاً متماثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التى ينفرد بها ، وتشترك فيها أفراده واحداً واحداً دون غيرها، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تندرج تحته أفراده ولايشاركها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الخاص وله أوصافه وخصائصه التى تغاير ذاك ، كما هو الشأن فى كل القواعد والضوابط العلمية [٣] ".

كانت ضوابط اللغويين ناجحة ؛ لأنهم :"استطاعوا جمع المصادر المأثورة جمعاً حميداً قدر استطاعتهم ،ثم صنفوها ، ونوّعوها وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزة ،

---

[١]) عباس حسن " النحو الوافى " (٤/هامش ٦٣٥) والإجابة منقولة من الكتاب المجمعى " فى أصول اللغة " ص ١٢٩

[٢])المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح دون المؤول وغيره من المصادر الميمية والصناعية .

[٣]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣/هامش ١٨٨) .

تضم تحتها أفراده الكثيرة المبعثرة ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطقت به العرب وماستنطق به- قياساً على مانطقت به العرب -أجيال قادمة لاعداد لهم من خلفائهم ، فهذا صنف لمصدر الثلاثى المتعدى ، وهذا صنف آخر لمصدر الثلاثى اللازم .وكلاهما [1] قد يكون دالاً على حركة أو صوت ، أو غيرهما ... وصنف ثالث لمصدر الرباعى أوالخماسى ، والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى إلى صيغة (المصدر الأصلى) الذى يريده فى سرعة وتوفيق" [2].

وأخذ الأستاذ عباس حسن يثنى على جهد اللغويين الذين وضعوا تلك الضوابط والقواعد ، وحصروا بها أنواع المصادر ، وأوزانها ونظموا استعمالها مستنبطة من أكثر الكلام العربى فصاحة ، وصحة وشيوعاً والأثر الحميد لجهدهم : أن تطبيق ضوابطهم وقواعدهم مباح لكل عارف بها، محسن لاستخدامها من غير أن يلزمه أحد بالرجوع إلى أصولها الأولى التى استنبطت منها (وهى المصادر الواردة فى كلام العربى الأصيل) فإن هذا الرجوع عبث واضح وجهد ضائع،بعد أن استنفذ الأئمة والعلماء جهدهم فى استنباط قواعدهم وضوابطهم من ذلك الكلام الفصيح وانتزعوا أحكامهم من أصيله الغالب ، فى دقة وحيطة ، وبالغ أمانة.

فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح على ذلك الكثير المسموع أو مجاراة سليمة للشائع الوارد عن العرب ، ومحاكاة سائغة لامكان معها لإيجاب الرجوع إلى الأصل الأول ، وتحتيم المعاودة إليه قبل استعمال الضوابط والقواعد ؛ ففى هذا الرجوع إضاعة للجهد والوقت ولن تأتى المعاودة بجديد . وقد يكون فى هذا الإيجاب والتحتيم -فوق مافيه من إضاعة الجهد ، والوقت والمال- تعجيز لغير المتفرغين المشتغلين باللغويات عامة والنحويات خاصة [3] .

وهذه أمثلة توضيحية :

أ- إذا قرر ثقات العلماء الحاذقين أن مصدر الفعل الماضى الرباعى الذى على وزن (فَعّل) هو (التفعيل) وجب الإيمان بما قرروا فنقول فى مصادر :(قوّم ، علّم ، كسّر، كرّم) وأمثالها : تقويم، تعليم ، تكريم وهكذا من غير بحث عنه فى كلام عربى قديم ، أو فى مرجع لغوى أوغيره ، فلا داعى لهذا البحث مع وجود القاعدة وانطباقها .

---

[1]) لفظة (كلاهما) تجعل المعلومة خطأ ، والصحيح أن يقول : ومنهما ما يدل على حركة أو صوت ...

[2]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣/هامش ١٨٨) .

[3]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣/هامش ١٨٨،١٨٩)

ب- وإذا قالوا: إن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى هو (فَعْل) [1] وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذ به ، وتطبيقه -فى غير تردد -على كل فعل ثلاثى متعد ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو:(سمع سمعاً) (فهم فهما) (كتب كتباً) ونظائر هذا من المئات بغير الرجوع إلى مرجع لغوى أوغير لغوى ، ولو كان الرجوع إليه لايكلفنا جهداً أو وقتاً..[2]

النحاة الذين يعطلون القياس ، وموقف عباس حسن منهم:

من النحاة الذين يعطلون القياس:

أ- ابن فارس حيث قال: ليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأن فى ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . واللغة لاتؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن [3] .

ب- حُكي فى "الهمع" عن بعضهم أنه قال :" لاتدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع ، فلا يقاس على (فَعْل) ولو عدم السماع" [4] .

ج- نبه المحقق محمد محيي الدين إلى :" أن مراد النحويين من قولهم قياس مصدر الثلاثى المتعدى أن يكون على وزن "فَعْل" -بفتح أوله وسكون ثانية -أنك إذا وجدت فعلاً على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدراً مسموعاً عن العرب ، فإنك تأتى بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت -مع ذلك- مصدره ، وكان هذا المصدر الذى سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعول عن هذا المصدر المسموع وتجيء بالمصدر على الوزن القياسى ، قال ذلك شيخ النحاة سيبويه ، وقاله الأخفش : وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه " [5]

لكن عباس حسن لم يقره ، بل وصف رأى سيبويه ومن تابعه بأنه رأى غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف ؛ لأن معناه حصر القياس فى هذا الباب على الأفعال التى لم ترد لها مصادر مسموعة ، وهذا يقتضينا أن نرجع لكل المظان المختلفة ونطيل

---

[1]) قال ابن مالك فى هذه القاعدة :

"فَعْل" قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة كـ " رَدّ ردًا "

[2]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣/هامش ١٨٩)

[3]) ابن فارس " الصاحبى " ص ٣٨ .

[4]) السيوطى " الهمع " (٢/١٦٧) .

[5]) محمد محيي الدين " أوضح المسالك" (٣/هامش ٢١٠) .

البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل ، كي نبيح استعمال المصدر القياسي وفي هذا من الجهد المضني والوقت ما لا يقدر عليه خاصة الناس بله عامتهم.

ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا مالا تطيق ، ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياة الذى قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المختلفة ، والاعتماد على رأيهم الخاص ، فيما تفرغوا له واستحالة[1] أن يتخصصوا معه فى اللغويات [2] . إذن مايراه عباس حسن هو جواز استعمال المصدر القياسى لفعله ، ولا يمنعه من ذلك جواز استعمال المصدر السماعى،وأيد قوله برأي هؤلاء الأئمة:

أ- الفراء [3] :

حيث نقل عنه فى "المزهر":"كل ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية ؛ فإن (الفَعْل) و(الفُعُول) جائزان فى مصادره" [4] .وجاء عنه فى "حاشية الصبان" :" ذهب الفراء إلى جواز القياس فى المصدر مع وجود السماع " [5]

ب- ابن جنى [6] :

أيد القياس بهذه النصوص : " باب فى اللغة تؤخذ قياساً:ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب... ليس كل مايجوز فى القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثالهم ، وأمّ مذاهبهم ، لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعاً ولا أن يرويه رواية" [7] .

ج- الفيومى :

---

[1]) لعل عبارة " استحالة " غير سديده ؛ لأن هنالك شواهد بشرية تدل على إمكانية هذا، فهنالك - مثلاً - الزمخشرى الذى جمع بين عدد من العلوم من ضمنها اللغويات .

[2]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣/هامش ١٩٠،١٩١)

[3]) أحب عباس حسن - فى هذا المقام - أن ينوه بفضل هذا التحرير فأخذ يردد ما جاء عند السابقين : " لولا الفراء لماكانت عربية " " النحو الفراء ، والفراء أمير المؤمنين فى النحو " " النحو الوافى " (٨٨٩/٣)

[4])السيوطى : " المزهر " (٩٥/٢)

[5]) حاشية الصبان على الأشمونى (٢/هامش ٣٠٤)

[6]) ووصفه عباس حسن هنا بالعبقرى

[7]) ابن جنى " الخصائص" (٤٠/٢)

حيث ذهب إلى أن عدم السماع لايقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس [1].

د- **الزمخشرى:**

إذ جاء عنه فى "السماع والقياس" : مصادر الثلاثى قياسية لكثرتها ، وليست سماعية كما يقول سيبويه.[2] .

هـ- **الفيروز آبادى:**

حيث رأى ورود كلمات مسموعة فى صيغتى اسم الزمان أو المكان بالكسر ، ومنها: (مسجِد مطلِع ، مشرِق ...)[3] فعلق بقوله : " ألزموها كسر العين ، والفتح جائز وإن لم نسمعه " .

و- **أبوحيان التوحيدى:**

حيث جاء فى " الهمع " على لسانه :" إنما تبنى المقاييس العربية على الكثرة " [4] .

وقد امتدح عباس حسن رأى الفراء وأنصاره وعده رأياً سديداً ، فيه رفق ،وحكمة ومسايرة واضحة لطبائع الأشياء وليس فيه مايسىء إلى اللغة ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها [5] .

---

[1]) الفيومى : " محمد بن على المقرى الفيومى " " المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير " ط (م.الأميرية مصر ١٩١٢م (٢/٢٧٥).

[2]) أحمد تيمور باشا " السماع والقياس " ص ٦٣ .

[3]) الفيروز آبادى " القاموس المحيط " ط (دار الحديث القاهرة) مادة " سجد" (١/٣٠٠) .

[4])السيوطى " الهمع " (١/٢٤٧) .

[5]) عباس حسن " النحو الوافى " (٣/هامش ١٩١) .

وطالب بالأخذ بهذا الرأى وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظاً على حياة اللغة وإبقائها – على الأيام –فتية متجددة الشباب والنفع ، فإن لم نفعل كلفنا جمهرة الناس ما لاتطيق ، إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكل قياس، والاقتصار على هذا المسموع [1] . وفى هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر [2] .

٢– المسألة الثانية جمع التكسير:

هذا الجمع اصطلح النحاة على تقسيمه إلى قسمين: (جمع قلة ، وجمع كثرة) [3] وهو –بنوعيه– متعدد الصيغ والأوزان التى تجاوز الثلاثين.

ومن هذه الأوزان الصيغ(المطردة) ويتصدى لبيانها ، وعرض أحكامها (النحو والصرف) ومنها (غير المطردة) والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية التى تسرد أمثلة من الوارد (السماعى) الذى ليس مطرداً.

والصيغة المطردة كما يوضحها "النحوالوافى" : "ما تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد ، ولارجوع إلى كتب اللغة ، أوغيرها لمعرفة وروده عن العرب ، أو عدم وروده "[4] .

وذهب عباس حسن –كما ذهب من قبل فى المصادر– إلى التمسك الشديد بالقياس فى جمع التكسير ، وخطأ الذين يتوهمون أن كل جموع التكسير سماعية ، وأن الرجوع فى كل

---

[1])من مصادر الفعل الثلاثية السماعية كما سردها محمد محيي الدين :

أ– جاء على وزن " فُعْل " . بضم الفاء وسكون العين – نحو : كفر ، كفراً ، وشكره شكراً ، وذخر مالهذخراً .

ب– وجاء على وزن "فَعَل" – بفتح أوله وثانيه – نحو : طلبه طلباً .

ج– وجاء على وزن (فُعْلان) بضم فسكون مع زيادة ألف ونون فى آخره – نحو : غفر غفراناً ، وسلاه سلوانا

د– وجاء على وزن (فِعْلان) بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون فى آخره – نحو حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا وهجره هجراناً

هـ–وجاء على وزن (فَعْلان) بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون – نحو لواه ليانا .

و – وجاء على فعالة – بكسر الفاء – نحو : قرأ قراءة . =

ز– وجاء على فعالة – بضم أوله – نحو : فاجأه فجاءة .

ح– وجاء على فَعَال – بفتح أوله – نحو : بلا الرجل يبلوه بلاءَ

ط– وجاء على فعول – بضم أوله وثانيه – نحو جحده جحوداً .

وهذه بعض المصادر السماعية التى ذكرها محمد محيي الدين فى " أوضح المسالك " (٣/هامش ٢١١) .

[2])عباس حسن " النحو الوافى " (١٨٩/٣) .

[3]) (القلة والكثرة) المقصودة هنا تختلف عن القلة والكثرة المستخدمة كمصطلح من مصطلحات القياس .

[4])عباس حسن " النحو الوافى " (٦٣٣/٤، ٦٣٤) .

جمع منها إلى المظان اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة فى مفرد كل صيغة ومن لا يعرف.

إذن فهو يرى "جمع التكسير على الصيغة المطردة قياسى،ويكون فصيحاً صحيحاً ،ولو كان غير مسموع،ولايصح رفضه ولا الحكم عليه بالضعف اللغوى ، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته أو وزنه ، أو فصاحته" .[1]

أمثلة توضيحية:

أ- صيغة (فُعْل) تكون جمعاً مطرداً لكل مفرد مذكر على وزن (أفعل) أو مؤنث على وزن (فَعْلاء) بشرط أن يكون المفرد فى الحالتين مشتقاً دالاً على لون ، أو عيب ، مثل هذا أحمر ، وهؤلاء حُمر، وهذه حُمراء وهن حُمر، وذاك أخرس ،وهم خُرس،وتلك خرساء وهن خُرس[1]

ب- أفْعِلة – من صيغ القلة – مقيس فى كل مفرد يكون اسماً (لاوصفا) مذكراً ، ورباعياً ، قبل آخره حرف مد ، نحو : طعام أطْعِمة ، بناء أبنية وهو مقيس -أيضاً- فى كل اسم على وزن فَعَال أوفِعال إذا كانت عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لامهما حرف علة، فالأول نحو: (بَتَات وأبِتَّة ، وزمام وأزِمَّة)[2] ، والثانى نحو: (قباء أقبية ، وكساء وأكسية).

٣- المسألة الثالثة الإعلال والإبدال:

ونادى عباس حسن بالاحتكام إلى القياس – أيضاً- فى هذا الباب ؛ ولذا فهو يقول:"الإلمام بأحكام هذا الباب عظيم الفائدة ، جليل النفع شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة" [3] .

---

[1]) قال ابن مالك فى تكسير هذه الصيغة : *(فُعْل) لنحو أحمر وحمرا ...*

[2]) كيف يقولون : إن (أبتة) و (أزمة) على وزن " أفْعِلة " والصورة الظاهرة أنهما على وزن : أفعُلة ؟ـ احترت فى هذا السؤال وأيقنت أن الأمر من دقائق العربية وأسرارها . وبعد البحث والتنقيب، اهتديت إلى الإجابة فى " التصريح" : "أن الأصل(أبْتِة) و(أزْمِة) فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبلهما،ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر " هذا ما جاء على لسان خالد الأزهرى فى التصريح " (٢/٣٣٠) .

[3]) عباس حسن " النحو الوافى " (٤/هامش ٧٥٦) .

ولم يستغرب لوجود ألفاظ سماعية خارج ضوابط القاعدة ؛ فاللغة العربية كانت أداة تفاهم بين قبائل متباعدة ، وجماعات متباينة فى كثير من الشئون التى تؤدى إلى اختلاف محتوم فى اللهجات [1] .

أمثلة توضيحية:

أ- من القوانين المطردة التى تستخدم فى قلب الواو والياء همزة : وقوع أحدهما فى جمع التكسير بعد ألف (مفاعل) بشرط أن يكون كل من الحرفين مدة ثالثة زائدة فى مفرده ومثلها الألف فى هذا ، والأمثلة على ذلك:عجائز ، وصحائف ، وقلائد ومفردها : عجوز ، وصحيفة، وقلادة ، ومن الشاذ المسموع (مصائب) لأن الياء أصلية وليست زائدة.

ب- وكذلك وقوع أحدهما (الواو والياء) فى آخر الكلمة وقبله ألف زائدة نحو: سماء ودعاء ، وبناء والأصل:سماو ، ودعاو ، وبناي .

وبما أن السماعى فى هذا الباب يوجد- أحياناً -جنبا إلى جنب مع المطرد كان لابد أن يُطرح هذا التساؤل : بأيهما نأخذ ؟

والإجابة على لسان عباس حسن :" أن واجب الحرص على لغتنا والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها فى البيان الجلى ، والتوحيد اللغوى الهام يقتضينا أن نأخذ بالمطرد ، ونقيس عليه ، من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سعى فى المراجع والمطولات وراء المسموع لنزعه من مخابئه .... لكن إذا عرف المتكلم الأمر السماعى المخالف للقاعدة المطردة جاز أن يكتفى به ويقتصر عليه مع تركه القاعدة ،وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء ولكن ليس له أن يتوسع فى المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه فى ألفاظ أخرى غير التى ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ماورد فيه السماع دون أن يزيد عليه ، مادامت القاعدة المطردة موجودة ، والحكم العام قائماً . وبغير هذا نسيء إلى لغتنا ، ونحمل الراغبين فيها على النفور منها ، وننسى أو نجهل الأساس الذى قام عليه الاطراد والقياس ونقضى على الحكمة منهما"[2] .

---

[1]) الشيخ أحمد الحملاوي : " شذا العرف فى فن الصرف " ط (المكتبة الثقافية - بيروت)ص١٣:١ .

[2]) عباس حسن " النحو الوافى " (٤/هامش ٧٥٦)

هذا،والفصل التالى من البحث يناقش -أيضاً- القيـاس عنـد عبـاس حسـن ولكنـه يركـز على مسألة محددة لها خطورتها ، وهى متى يكون الميل إلـى إطـلاق القيـاس حميداً ، ومتـى يكون سيئاً ؟ ولذا جاء يحمل عنوان "دائرة القياس عند عباس حسن بين الاتساع والتضييق".

الفصل الثاني

دائرة القياس بين الاتساع والتضييق

دائرة القياس بين الاتساع والتضييق

منهج الأستاذ عباس حسن في استخدامه للقياس يقوم على التفريق بين نوعين من أنواعه ، وعلى ضوئهمايعلن رأيه : إما بالدعوة إلى تصنيف الاستخدام والقياس ، وإما بالدعوة إلى التوسع فيهما .

النوع الأول - ما يضّيف فيه القياس :

يميل عباس حسن إلى تضييق القياس إذا تعلق بحركات الحروف، وضبطها من الوجهة الإعرابية ، أو كان يقوم على حذف حرف أو زيادته في الإعراب . وهنا يجعل دائرة القياس محصورة فقط على قراءة القرآن المشهورة التي كتب بها المصحف ، وعلى المشهور في لغات العرب.

وهذا التضييق في القياس الإعرابي سديد – في رأيه - لأنه يسهم في دفع الفوضى ، ومنع البلبلة في الضبط ؛ ولأنه يقضى على المذاهب النحوية المتناقضة المتعارضة التي تُحْدث الاختلاف في التعبير ، والاضطراب والبلبلة في الفهم ، وهذا شر ما تصاب به اللغة .

النوع الثاني - ما يوسع فيه القياس :

وهو القياس المتعلق بمتن الألفاظ ، والجموع ، والمصادر والمشتقات ، وأمثالها مما يتعلق بصياغة الألفاظ وبناء هياكلها ومادتها الأصيلة وتقديمها وتأخيرها ، وذكرها وحذفها.

وفي هذا النوع يطلق القياس ويوسعه ، فلا يجعله مقصوراً على القرآن أو على بعض القبائل

ومزايا هذا التوسع - كما يراها - هي الإفادة في توسعة أصول اللغة وتنمية موادها ؛ فيساعف المشتغلين في ميادين العلوم الحديثة والحضارة المتجددة ، ويمدهم بفيض مستحدث من جموع التكسير ، والمصادر والمشتقات ، وغيرها من الألفاظ التي تعينهم على التعبير ، وتيسر لهم الوصول إلى مصطلحات جديدة ، تساير التيار العلمي المتدفق والزحف الحضاري المنهمر .

إذن فليس في التوسع على متن الكلمات - كما يقول - أي إساءة للغة . إن أخذنا عن قبيلة كلمة أو تركيب لا تستعمله قبيلة أخرى ، أو غيرهما من الوسائل التي تعين على القياس وتيسره أمام الناطقين بلغتنا ؛ فنتجنب - بذلك - الجمود ، والركود والتخلف ، وهذا شر ما تصاب به اللغة [1].

نماذج تطبيقية على النوع الأول (ما ضيق فيه القياس) :

١ – الضبط الإعرابي المخالف في "إن" وأخواتها :

---

[1]) عباس حسن "اللغة والنحويين القديم والحديث " ، ص٤٥،٥٧ بتصرف .

المشهور عن "إن" أنها تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر . ولكن بعض العرب ينصبون الجزأين بعدها ؛ فقد نقل السيوطي عن العرب.

" إن حراسنا أُسدا .

يا ليت أيام الصبا رواجعا .

إن العجوز حية جروزا

ألا ليتني حجرا بواد

لعل زيداً أخانا

كأنّ أذنيه قادمةٌ أو قلما " [1].

قال محمد محيي الدين في ذلك : "إن جماعة من العلماء - منهم ابن سيدة - قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً واستشهدوا على ذلك " [2].

وهنا مال عباس حسن إلى عزل هذه اللغات المخالفة للضبط الإعرابي المشهور ،فقال:

" من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين ، كما تنطق الشواهد الواردة به . لكن لا يصح القياس عليها في عصرنا ؛ منعاً لفوضى التعبير والإبانة " [3] .

٢ -"لا" النافية للجنس عاملة عمل "إن" مع عدم تنكير اسمها وخبرها :

فالمشهور أن "لا" النافية للجنس تعمل عملها بشرط تنكير معموليها ؛ فإن لم يتحقق هذا الشرط وجب - في الغالب - إهمالها وتكرارها ، مثل : لا الطالبُ مقصرٌ في واجبه ولا الطالبة.

لكن وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أن اسمها معرفة ، ومن ذلك :

أ -قوله عليه السلام :" إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصَر بعده"[4]. بنصب "قيصر" الثانية .

ب - وقول الشاعر [5]:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ، ولا أميّة في البلاد

والشاهد قوله : (لا أمية) حين نصب اسم "لا" مع أنه معرفة .

---

[1]) السيوطي "الهمع" (١/١٣٤) .

[2]) محمد محيي الدين " أوضح المسالك" (٢/٢٩٣)

[3]) عباس حسن "النحو الوافي" (١/٦٤١) .

[4]) رواه البخاري (٦/٤٦١) في "الأنبياء" ، مسلم رقم (٢٩١٩) .

[5]) الشاعر ابن الزبير الأسدي في هجاء عبدالله بن الزبير ، من شواهد سيبويه (٢/٢٩٧) وفيه روى " بالبلاد" الخزانة (٤/٦١) المفصل (١٠٦)، الهمع (١/١٤٥).

ج- وقولهم : " قضية ولا أبا حسن لها" [1] .

د- وقولهم " لا هيثمَ [2] الليلة للمطي".

هـ - وقولهم " يُبكي على زيد ولا زيدَ مثله"[3] .

النحاة تناولوا هذه النصوص بالتأويل كي يخضعوها لشرط التنكير ومن ذلك قولهم : إن المراد من المعرفة هنا نكرة ، فالمراد من " قيصر ، وأبا حسن ، أمية ، وهيثم ، وزيد " شخص أي شخص مسمى بهذا الاسم ، وحين تقول : " لا أبا حسن لها ، أي : لا مسمى بهذا الاسم لها ، أو لا فيصل لها ، وهكذا ... فالكلمة معرفة في الظاهر ، ولكنها نكرة تأويلاً . وهذا مسوغ لعمل "لا" .

ومن تأويلاتهم : أن المعرفة كان قبلها مضاف محذوف ملحوظ وهو نكرة ، ثم أقيم المضاف إليه مقامه . فيقدرون في "كسرى ..." و"قيصر..." و " أبا حسن..." لا مثل كسرى، و لا مثل قيصر ، ولا مثل أبي حسن . ولما حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، صار الكلام : ولا كسرى ، ولا قيصر ، ولا أبا حسن .

الأستاذ عباس حسن استنكر هذه التأويلات وقال : " إنها افتعال لا خير فيه ؛ لعدم مسايرته الحقيقة الناطقة بأن بعض العرب قد يعمل : " لا" مع تعريف اسمها " [4] .

لكنه لم يقبل توسيع القياس بالاحتكام إلى هذه النصوص وكان توجيهه أن " نقبل هذه النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها ، ونقتصر في استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة التي تشترط التنكير في معموليها ؛ توحيداً لأداة التفاهم ومنعاً للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة "[4].

أ – إبقاء حرف العلة في آخر الفعل المضارع المجزوم :

وهذا بخلاف القاعدة الشائعة التي تحذف حرف العلة . ومن أمثلة النصوص التي جاءت مخالفة للضبط الإعرابي المشهور :

أ –قراءة "قنبل" قوله تعالى : " إنه من يتقي ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين"[5]

ب – وقراءة من قرأ :" فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخف دركاً ولا تخشى "[6].

حيث بقيت الألف في آخر الفعل :"لا تخشى " .

---

[1] "أبا حسن " هي كنية على بن أبي طالب والد الحسن والحسين ، وهذه عبارة نثرية من كلام عمر بن الخطاب ،صارت في الأمر العسير يتطلب من يحله .

[2] هيثم : اسم لص أو سائق إبل .

[3] سجلت هذه النصوص المراجع النحوية المختلفة منها "أوضح المسالك " (٨/٢)

[4] عباس حسن " النحو الوافي" (١/ هامش ص٦٩٥) .

[5] سورة يوسف ، الآية ٩٠ .

[6] سورة طه ، الآية ٧٧ ، وهي قراءة حمزة .

٣- ومنه قول الشاعر : [١].

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

وقوله [٢] :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ؟

وقد خرج النحاة هذه النصوص عدة تخريجات ، كقولهم : ضرورة ، أو أن هذه الأحرف إشباع والحروف الأصلية محذوفة للجازم ، أو أن الحرف المعتل أجري مجرى الصحيح .

لكن عباس حسن تشدد في رفض القياس على هذه الشواهد منعاً للتشعيب غير المرغوب فيه الآن ، قال : حسبنا الاطلاع على هذه النصوص ؛ لنفهم اللغة التي وردت بها[٣].

٤- جزم فعل المضارع بعد " لن" :

وهذا بخلاف المشهور ، إذ المشهور أن " لن " تنصب المضارع .

ومن شواهدهم على هذه المسألة قول الشاعر [٤] :

... فلن يحلَ للعينين بعدكِ منظر .

الشاهد: " لن يحلَ" حيث جزم المضارع بـ "لن" ، وحذف لهذا الجزم حرف العلة.وقوله : [٥]

لن يخبِ الآن من رجائك من حرّك من دون بابك الحلقة .

الشاهد قوله:" لن يخبِ " حيث جزم المضارع بـ "لن"

وقد جاءت عبارات أئمة النحاة متشككة في هذا الحكم ، إذ قالوا : " زعم بعضهم أنها قد تجزم " [٦]. أما عباس حسن فموقفه هو عدم محاكاة هذه القاعدة اليوم حرصاً على الإبانة ، وإبعاداً للخلط واللبس [٧] .

٥ -إهمال " أن" المصدرية ، ورفع المضارع بعدها :

من العرب من لا يُعمل " أن" المصدرية ، فهم - مع استيفائها لشروط الإعمال - يرفعون المضارع بعدها حملاً على أختها "ما" المصدرية ، وزعم الكوفيون أن "أن"

---

[١]) عبد يغوث بن وقاص الحارثي (السيوطي ٦٧٥ ، الخزانة ١٩٦/٢ ، المغني ٣٦٥، المفصل ٥٣٨) .

[٢]) قيس بن زهير جزيمة العبسي(الخزانة ٣٥٩/٨، السيوطي ٨٠٨ ، المغني ١٤٦، المفصل ٥٣٨ ، شرحه لابن يعيش ٨/ ٢٤)

[٣]) عباس حسن " النحو الوافي " (١٨٥/١)

[٤]) (السيوطي ٦٨٧، المغني ٣٧٥) والقائل كثير عزة .

[٥]) أعرابي يمدح الحسن بن على (السيوطي ٦٨٨، المغني ٣٧٥) .

[٦]) الصبان (٢٧٨/١) وابن هشام "المغني "(٣٧٥)

[٧]) عباس حسن " النحو الوافي" (٣٠٠/٤) .

هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ، ومن شواهد هذا الإهمال ، قول الشاعر[1]:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام ، وألا تشعرا أحدا .

والشاهد قوله : " أن تقرآن " حيث أهمل عمل "أن" المصدرية ورفع المضارع بعدها بثبوت النون .

ومن الشواهد قراءة ابن محيصن ، قوله تعالى : "لمن أراد أن يتُم الرضاعة" [2] برفع " يتم" .

وتعليقه في الحالات السابقة يردده أيضا هنا داعياً إلى تضييق القياس،والالتزام بالشائع من القواعد في الضبط الإعرابي ؛ لذا رأى أن الأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصاً على الإبانة وبعداً عن الإلباس[3].

ويمكن أن نكتفي – هنا – بهذه النماذج القليلة لما ضيق فيها عباس حسن القياس ، ولكن لابد أن نشير إلى أن النماذج التي عرضناها في مواضع سابقة من البحث : كالخلافات النحوية وموقفه منها ، والقلة الذاتية – تصلح للعرض مرة ثانية في حديثنا عن تضييقه للقياس.

توسيع عباس حسن للقياس :

أشرنا من قبل إلى أنه مال لتوسيع القياس في بنية المادة اللغوية ، ولابد لنا هنا من وقفة عند المدرستين المشهورتين في تاريخ النحو ؛ لنبين موقف كل منهما من القياس ، وما هي المدرسة التي ارتضاها صاحب " النحو الوافي" ودافع عنها في وجه المدرسة الثانية ؟ .

موازنة بين المدرستين :البصرية والكوفية في استخدامم القياس .

يقول د . شوقي ضيف : "لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب : بدويهم وحضريهم ، بينما كانت المدرسة البصريةتتشدد تشدداً جعل أئمتها لايثبتون في كتبهم النحوية إلا ماسمعوه من العرب الفصحاء ، الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته"[4].

ولم يكن هذا التشدد البصري الذي تحدث عنه د.شوقي ضيف في الرواية فحسب، بل امتد إلى القياس فى القواعد ، حيث اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء ،وأن تكون كثيرة بحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة . وهذا ما جعلهم يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم .

---

[1]) القائل مجهول،ورد في (السيوطي ١٠٠ ، المغني ٤٦ ، ٥/٩ المفصل ٤٢٩) .

[2]) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣.

[3]) عباس حسن " النحو الوافي" (٤/٢٨٤) .

[4]) شوقي ضيف " المدارس النحوية" ط٧ (دار المعارف القاهرة) ص١٥٩ .

أما الكوفيون فاتسعوا في الرواية والقياس ، إذ اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ، ومما نعتوه بالخطأ والغلط . ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيراً حتى أصبح بعض القدماء يقولون : " عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً"[1].

موقف الباحثين المعاصرين من منهج المدرستين في القياس :

تباينت وجهة نظرهم في التفضيل ، فمنهم من انحاز إلى الكوفيين ، وبين مزايا منهجهم ، ومنهم من رأى خلاف ذلك ، وهذه أمثلة لذلك :

١ – الدكتور شوقي ضيف :

انحاز إلى البصريين وأشاد بإحكامهم لقواعد النحو وضبطها ضبطاً دقيقاً ، بحيث أصبحت علماً واضح المعالم بيِّن الحدود والفصول . فالصحة والسلامة والسداد هي التي صاحبت البصريين في وضعهم لقواعد النحو وتمكينها ، بحيث يطرد سلطانها وينبسط على جميع الألسنة ، وبحيث تصبح هي المتحكمة إزاء جميع العيون وتجاه جميع الأسماع ، وبحيث،لا يفسدها شذوذ قد يند عن بعض الأفواه [2] .

هذا العمل الناجح الذي قام به البصريون يقابله جهد فاشل من الكوفيين يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد ،ويلاحظ (على رأيه)أن الاختلاط والتشويش وإدخال القواعد الفرعية التي تنقص القواعد الكلية العامة – هي السلبيات التي لازمت المنهج الكوفي [2].

٢ – الدكتور إبراهيم أنيس :

ذهب أيضاً لمناصرة البصريين بقوله :" إذا تساءلنا : أي المدرستين كان اتجاهها أميل إلى القياس ؟ وجب أن نقرر أن المدرسة البصرية هي التي كانت أميل للقياس ، لا كما يقال لنا : إن الكوفيين هم الذين كانوا أميل إلى القياس ، فكثير من الدارسين يظنون أن الكوفيين الذين وضعوا الأحكام في بعض الأحيان على الشاهد الواحد – أميل إلى القياس .

والحقيقة أن الكوفيين – إن صح أنهم قاموا بهذا – لم يكن هذا المسلك نوعاً من القياس ، وإنما هو مظهر اعتذارهم بالنص ، وعدم التفريط في هذا النص الموروث"[3]

---

[1]) السيوطي "الهمع" (١/٤٥).

[2]) شوقي ضيف "المدارس النحوية" ص١٦١ .

[3]) إبراهيم أنيس "من أسرار اللغة" ص(٢٤- ٢٥) .

٣-الدكتور أحمد مكي الأنصاري :

خالف الباحثين السابقين ، ورأى أن المذهب الكوفي أقرب إلى المنهج اللغوي السليم من المذهب البصري. وتحدث هذا الباحث عن اختلال موازين التقويم لدى بعض الباحثين من القدامى والمحدثين حين جعلوا العيب ميزة عند البصريين ، والميزة عيباً عند الكوفيين، قال هذا الباحث:"عدم الالتفات إلى كل ما سمع عن العرب : جعلوه ميزة للبصريين ، حين عابوا على الكوفيين اهتمامهم بكل مسموع ، وما دروا أن المنهج اللغوي السليم يقضي باستقراء كل ما ورد عن العرب . وعلى ضوء هذا الاستقراء التام توضع القواعد والقوانين، وإلا جاءت مضطربة متناقضة"[١].

وعاب - أيضاً - هذا الباحث على البصريين التحكم في اللغة وإخضاعها لسلطان العقل والمنطق ، وامتدح الكوفيين الذين لمحوا طبيعة اللغة فابتعدوا عن فلسفتها [١].

٤-الدكتور عبد العال سالم مكرم :

في موازنته بين المنهجين رأى أن منهج البصريين غير متماسك، كما أن منهج الكوفيين لم يكن كاملاً مضبوطاً فكلا المنهجين - في رأيه - يحتاج إلى تقويم [٢].

٥-الأستاذ عباس حسن :

الدستور الذي يقره دائماً " أنه لا يريد أن يسلم زمام اللغة لهؤلاء ، أو هؤلاء ، أو سواهم من غير تبصر وطول تفكير . فما يقضي به العقل يأخذ به ؛ طالما أن غاية البصري والكوفي ، وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هي : صيانة اللغة ، والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد ، ولكل وسيلته إلى غايته . ولكن الوسائل تتفاوت يسراً ومشقة ولينا وإعناتاً . وخيرهما ما لا مشقة فيه ولا إعنات ،أو ما كان نصيبه منهما ضئيلاً محتملاً[٣]".

وبناء على هذا الدستور الذي ارتضاه ، وإيمانه باتساع القياس فيما يتعلق ببناء هيكل الألفاظ - كان منحازاً إلى المنهج الكوفي مهاجماً البصرى . فقد أشار في مقاله "بعض الشوائب في النحو"إلى واحدة من كبريات هذه الشوائب ، وجعلها متمثلة فيما

---

[١]) أحمد مكي الأنصاري "أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو " ص٤٠١ .

[٢]) عبد العال سالم مكرم" القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية " ط٢ (مؤسسة على جراح الكويت) ص١٣٣ .

[٣]) عباس حسن "اللغة والنحو" ص٩٠ .

يسمى في عرف النحاة "بالجمهور" يطلقونه على الكثرة الكاثرة من نحاة البصرة ، وتقابله القلة المغلوبة التي اشتهرت باسم "الكوفيين"[1].

وإن كنا قد رأينا بعض الباحثين يعلن الولاء والطاعة للمنهج الكوفي ، إلا أن الأمر يبلغ مداه عند الأستاذ عباس حسن حين يذهب إلى مثل هذا القول :"ولقد استدعى انتباهي وشغلنني طويلاً أن أرى البصرة تفوز في كثير من المسائل النحوية بالتنويه ، والإشادة والتقدير ، ولو كانت أبعد من الصواب . على حين تخفق الكوفة في انتزاع التنويه والإشادة في تلك المسائل ،مع أنها في حكمها أنحى إلى السداد، وأقرب إلى الصواب"[2] .

لكن ما هو السر في انتصار البصريين على الكوفيين ، وسيادة مذهبهم حتى يومنا هذا ؟.

الإجابة عند د.شوقي ضيف :"لأن قواعد البصريين هي القواعد المطردة مع الفصحى"[3].

لكن الإجابة تختلف تماماً عند الأستاذ عباس حسن فى كشف السر الذى جعل المدرسة البصرية مسيطرة على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التى جاءت بعدهم ، الإجابة يتلقاها من مؤرخ جليل ثبت للعلم [4] ،متحر فى حقائقه ، يقول له[5]: "لاتنس أن الكوفة كانت مأوى الشيعة العلوية ، ومهبط أنصارها ممن يخشاهم العباسيون أول نشأة دولتهم ونشأة النحو معهم ، ويخافون تألبهم ؛ فراقبوا تلك المدينة وأصحاب الرأى فيها مراقبة حازمة بطريقة ناجعة ، ولكنها هادئة: هى الإغداق على أهل البصرة وذوى الرأى والوجاهة من علمائها الأعلام وتقريبهم من مجالس الخلفاء ومراتب الحكم والجاه . فأقبل الناس على من أقبلت عليه الدنيا ، ونشروا آراءه بالحق وبالهوى :

---

[1]) عباس حسن "بعض الشوائب في النحو " . مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٨م . الدورة الخامسة والثلاثون ، ص٥٣-٥٩ .

[2]) عباس حسن "بعض الشوائب في النحو " . مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٨م . الدورة الخامسة والثلاثون ، ص٥٣-٥٩ .

[3]) شوقي ضيف " المدارس النحوية" ص١٦٢ .

[4]) لم يذكر لنا اسم هذا المؤرخ.

[5]) عباس حسن مقال بعنوان "بعض الشوائب فىالنحو " مجلة المجمع القاهرى ، العدد ٣٥،ص ٥٣-٥٩

وانصرفوا عمن أعرضت عنه الدنيا، فما إليه حاجة تبتغى ، ولاغرض يرتجى تحقيقه." [1].

ولأن عباس حسن يؤيد الكوفيين عزّ عليه أن تسود النحو العبارات التى تمجد البصريين كقولهم :"هذا رأى البصريين وخالف الكوفية" و"هذا رأى الجمهور ، وهو الصحيح خلافاً للكوفيين"و"هذا رأى الجمهور وعليه المعول" ولم يرتض وهو يبحث عن "اتساع القياس" الاحتكام الى النهج البصرى ، وأخذ يذم البصريين بالآتى:

١- أنهم لجأوا إلى التأويل المصنوع ، والتكلف المفسد ، هذا مافعلوه من جراء تشددهم عندما وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة ، تخالف مذهبهم ، وتهدم قواعدهم[2].

٢- أنهم كانوا يحكمون على القاعدة النحوية بالقلة ، أو الندرة ، أو الشذوذ إذا خالفت ضوابطهم وأحكامهم .

٣- كان البصريون ومن شايعهم - فى تشددهم -بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة ، واعتصموا بها ، من غير تبيان لحدودها ، ومداها ، وشهروها سيفاً مصلتا قضوا به- ظلما- على كثير من الألفاظ والاستعمالات الصحيحة ، وأرهقوا الناس من أمرهم عسراً[3].

٤- على أن البصريين -مع تزمتهم وتشددهم -لم يلتزموا التمسك بقانونهم فى الكثرة والقلة ، فقد خالفه بعض أئمتهم وفى مقدمتهم "سيبويه" الذى أجاز القياس أحياناً على القلة التى ارتضاها الكوفيون للقياس ، ومن هذا قوله: " سألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه- تصغير "أملح" فقال : لم يكن ينبغى فى القياس ، لأن الفعل لايحقر وإنما تحقر الأسماء ... وليس شيء من الفعل ، ولا شيء مما سمى به الفعل يحقر إلا هذا وما أشبهه من قولك : ما أفعله"[4] ولم يرد فى المسموع المصغر من صيغة "أفعل" أكثر من كلمتين وردتا عن العرب هما :"أميلح ، وأحيسن" فأباح سيبويه القياس عليهما[5].

٥- "أسرفوا فى حب لغتهم ، وأساءوا اختيار الوسيلة لصيانتها بما عقدوا ، وشعبوا وأولوا ، وضيقوا على المتعلمين ، والكتاب والشعراء ، وسائر الناطقين بالعربية الفصحى." [6] .

---

[1] هذا ، وقد تحفظ أستاذى : الدكتور/عبد النبى محمد على فى قبوله لهذا القول ، وعده مخالفاً للحقيقة التاريخية المشهورة ، التى تخبرنا أن السياسة العباسية تدخلت كثيراً لصالح الكوفيين ضد البصريين ، وخير شاهد على هذا تدخلهم في "المسألة الزنبورية " مع الكسائى الكوفى ضد إمام البصريين سيبويه ، والأمر الثانى - كما يقول أستاذى - أن البصرة كانت " عثمانية " والعثمانيون كانوا أشد عداء للعباسيين من الشيعة فكيف يقف العباسيون - بعد هذا - مع البصريين إذا كانت مدينتهم مأوى للأعداء ؟ ! (مصدر سماعى فى مشافهتى معه)

[2]) عباس حسن " اللغة والنحو " ص ٩١

[3]) عباس حسن "اللغة والنحو" ص٨٨.

[4])سيبويه"الكتاب" (٣/٤٧٧،٤٧٨).

[5]) قال عباس حسن : " وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير . والرأى الشائع أنه غير قياسى ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى . ولكن سيبويه وبعض من البصريين يرون قياسيته ، وهذا رأى فيه تيسير " (النحو الوافى ٤/٦٨٦) .

[6]) عباس حسن "اللغة والنحو " ص٩٨.

وهنا يجد صاحب "النحو الوافى" أليق تشبيه للبصريين ومن شايعهم فى التشدد اللغوى -أنهم :"مثل الأم إزاء وحيدها الذى أدركته على يأس وطول انتظار ؛ يدفعها الحب العارم إلى ملازمته والإسراف فى صيانته ؛ فتحجبه عن الشمس والهواء؛ خشية أذاهما ، وتتخمه بصنوف المطاعم والمشارب خوف الضعف والذبول ، وترهقه بكثير الملابس استظهاراً للإعزار ، أو مبالغة فى التوقى ؛ فيكون وراء ذلك ماتخافه ؛ الضعف والمرض والهلاك " [1].

أمثلة موضحة لاتساعه فى القياس:

أولاً -فى باب النسب:

أ- إباحة النسب إلى جمع التكسير الباقى على دلالته الجمعية :

الشائع بين جمهور النحاة (البصريين) هو إفراد جمع التكسير ثم النسب إليه ؛ فيقال فى النسب إلى (بساتين،وكتبة ، ومدارس ، وحقول ... بستانى ، وكاتبى ، ومدرسى ، وحقلى) . وقد جاءت المراجع النحوية المختلفة بهذا الحكم : حيث جاء فى كتاب سيبويه : " هذا باب الإضافة [2] إلى الجمع :أعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً ، فإنك توقع الإضافة على واحده الذى كسر عليه ؛ ليفرق بينه إذا كان اسماً لشىء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع . فمن ذلك قول العرب فى رجل من القبائل :" قبلى" و"قبلية" للمرأة ، ومن ذلك أيضاً قولهم فى أبناء فارس : بنوى ... وهذا قول الخليل ، وهو القياس على كلام العرب." [3].

قال ابن مالك فى هذا الحكم:

والواحد اذكر ناسبا للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع

وقال ابن الناظم : "إذا نسب إلى جمع باق على جمعيته جيء بواحده ، ونسب إليه ، كقولك فى النسب إلى الفرائض: فرضي ، وإن زال الجمع عن جمعيته بنقله إلى العلمية نسب إليه على لفظه ،كـ"أنمارى" ،وكذا إن كان باقياً على جمعيته وجرى مجرى العلم كـ"أنصارى "[4]. "

وقال صاحب "التصريح" :"يرد الجمع المكسر إلى مفرده ثم ينسب إليه ولم ينسب إلى الجمع على حاله ؛ ليحصل الفرق بين النسب إليه على حاله والنسب إليه مسمى به ، هذا تعليل سيبويه" [5].

---

[1])عباس حسن "رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية " ص٤٤ .

[2]) مصطلح"الإضافة"يستخدمه سيبويه ويقصد به النسب والإضافة هنا معكوسة كالإضافة الفارسية.

[3]) سيبويه " الكتاب" (٣/٣٧٨) .

[4]) ابن الناظم (أبوعبد الله بدر الدين محمد بن الإمام ابن مالك) " شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم" ت : د.عبدالحميد السيد محمد، ط(دار الجيل بيروت) ص ٨٠٤ .

[5]) خالد الأزهرى " التصريح"(٢/٣٣٧) .

الأستاذ عباس حسن وجد سعة القياس فى هذه المسألة فى المذهب الكوفي[1] الذى يجيز النسب إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته مطلقا .واعتمد هذا المذهب على حجتين:

الأولى – السماع الكثير.

الثانية– تجنب اللبس.

واطمأن أكثر عندما جاء قرار المجمع القاهري بهذا النص:" ورأى المجمع أن ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ، كإرادة التمييز أو نحو ذلك " [2] وأشار هذا القرار المجمعى إلى وجود مذهبين عند النسب إلى جمع التكسير ، كلاهما له سند فى كلام العرب، ولكن مزية المذهب الكوفي هنا ، كما يقول أهل المجمع :"لايغير الوضع (وهذا هو الأصل العام) وفيه إبداء لإرادة المتكلم ، فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده ، فيقال –مثلا – فى النسبة إلى الملوك : الملوكي ، وفى النسبة إلى الدول : الدُّولى ... فلا تستوى النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحده،ومن قبل سمى كتاب تصريف أبى الفتحابن جنى "التصريف الملوكي" [2].

يقول الدكتور عبدالصبور شاهين معلقاً على هذا القرار المجمعى السابق :" وعلى هذا الأساس صح قول المعاصرين: قضية أخلاقية ، ومشكلة جماهيرية ، وزي نسائي ورجالي ورجل كُتَبِي لا كتابي."[3].

وأرى أن النسب إلى الجمع هو المطلوب أحياناً. وآخذ مثالاً كثير التداول فى حياتنا المعاصرة ، وهو قولنا : "القانون الدُّولى" فإذا كنا نقول" الدَّولى" بفتح الدال فى القانون المنتمى إلى الدولة الواحدة،ونقوله كذلك فى القانون المنتمى إلى عدة دول ، فكيف يعرف السامع المنسوب إليه أهو الدولة الواحدة أم الدول العديدة ؟ وبلاشك أن هناك فرق كبير فى المعنى ، وأضيف أمثلة من حياتنا المعاصرة ؛ ليحكم القارئ بها مزية النسب إلى الجمع والخلل الذى سيحدث لونسبنا إلى المفرد :

* نقول :(فيروز) المغنية صوت ملائكي ، فكيف تكون العبارة إذا قلنا :صوت ملكي؟

*ونقول : المؤتمر الشبابى الأول ، فما الذى يفهم إذا نسبنا إلى المفرد.وقلنا :المؤتمر الشابى الأول؟

ونقول : هذا الرجل له سلوك صبيانى ،فكيف نقبل العبارة إذا حاولنا النسب إلى المفرد؟

وبعد هذا أقول لابد أن تصاحب دراستنا للنسب إلى الجمع الباقى علىجمعيته هذا الرأى القيم الذى يقوله عباس حسن : "عندنا مذهبان صحيحان ، لايفضل أحدهما الآخر فى

---

[1]) عباس حسن "النحو الوافى" (٤/٧٤٢،٧٤٣)

[2]) محاضر جلسات المجمع دورة الانعقاد الثالثة ص٤.

[3]) عبدالصبور شاهين "العربية لغة العلوم والتقنية" ط٢ (دار الاعتصام) ص١١٢.

سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا أمن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر فى الوارد الفصيح" [1].

ب- التوسع فى النسب إلى "فعيلة" :

ذهب عباس حسن إلى توسيع القياس فى هذا النسب عندما جعل إبقاء الياء فيه قياسى وليس شاذاً ، أما القياس عند أكثر النحاة السابقين فهو حذف الياء إذا كانت العين صحيحة غير مضعفة ، وهذا مايتضح لنا مما تقوله المراجع النحوية الآتية:

١- قال ابن هشام :" تحذف لياء النسب أمور متصلة بآخر الكلمة منها : ياء فعيلة كـ"حنيفة وصحيفة "تحذف منه تاء التأنيث فتقول :"حنفي وصحفي" ، وشذ قولهم فى "السليقة" : "سليقي"، ومنها قول الشاعر[2]:

ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى أقول فأعرب

وشذ قولهم فى عميرة كلب : عميري [3] .

٢- نقل هذا الكلام من ابن هشام كتاب "شذا العرف" [4].

٣- وقال ابن يعيش : " ومن التغيير اللازم فى النسب حذف الياء من فعيلة ، وذلك إذا نسبت إلى مثل : حنيفة وربيعة ، فتقول:"حنفي" و"ربعي".وقد جاء فيما فيه التاء أسماء قليلة بإثبات الياء ، ولايقاس عليها،فمما جاء منه بإثبات الياء ماحكاه سيبويه [5] قالوا فى "سليمة":"سليميّ"، و"فى عميرة كلب" :"عميرى"، وقال يونس:"وهذا قليل" وقالوا:فى "سليقة":"سليقى". [6] .

٤- قال ناظم الألفية: "و"فَعِلِيّ" فى" فَعلية" التزم[7] ".

موقف الأستاذ عباس حسن من هذه القاعدة :

مال عباس حسن إلى توسيع القياس فى هذه القاعدة ومخالفة رأى جمهور النحاة فيما قالوا إنه شاذ . وقد استند عباس حسن إلى ماذهب إليه الباحث أنستاس الكرملى (عضو المجمع القاهرى) حيث قدم بحثاً[8] عرض فيه أمثلة من صيغتى" فَعيلة و فُعيلة" الأتية فى كلام العرب الذين يحتج بكلامهم ، وفى هذه الأمثلة لم تنسب العرب مطلقاً إلى" فَعيلة وفُعيلة" بقولهم

---

[1]) عباس حسن "النحو الوافى" (٤/٧٤٢،٧٤٣).

[2]) القائل مجهول (أوضح المسالك ٤/هامش ٣٠١، التصريح ٢/٣٣١).

[3]) ابن هشام "أوضح المسالك " (٤/٢٩٨-٣٠١)

[4])الشيخ أحمد الحملاوى "شذا العرف" ص ١٢٢.

[5]) سيبويه "الكتاب" (٣/٣٣٩).

[6])ابن يعيش"المفصل" (٥/١٤٦)

[7]) وهذا بشرطين :صحة العين ، وعدم تضعيفها.

[8]) بمجلة "المقتطف" عدد يوليو ١٩٣٥، ص١٣٦.

:(فَعَلِي -بالتحريك) إذا كان غير مشهور ، علما كان أم نكرة ، بل نسبت العرب بقولها: (فَعِيلِي) بإثبات الياء على أصلها . وأيد الكرملى رأيه بالآتى:

١- عرض شواهد بلغ عددها ثلاثة بعد المائة ، وأكد أن هذه الشواهد ليست هى كل الوارد ، وأنه اكتفى بها مسرعاً إذ لم يتسع وقته لجمع الباقى الذى يقطع بوجوده .

٢- قول ابن قتيبة الدينورى :" إذا نسبت إلى" فَعيل أو فَعيلة "من أسماء القبائل والبلدان-وكان مشهوراً-ألغيت منه الياء ، مثل :ربيعة ، وبجيلة ، وحنيفة ،فتقول :رَبعي ، وبجلي ، وحنفي". وفى ثقيف ثقفي ، وعتيك عتكي . وإن لم يكن الاسم مشهوراً -علماً كان أم نكرة -لم تحذف الياء فى الأول (أي : فى فعيل) ولا فى الثانى (أي فعيلة) [١].

وأكد عباس حسن [٢] صحة رأى الكرملى بدليل آخر هو : ما جاء به الجوهرى فى النسب إلى كلمة "مدينة "حيث قال :" إذا نسبت إلى مدينة الرسول(ص) قلت :"مدنى" ، وإلى مدينة المنصور قلت :"مدينى" ، وإلى مدائن كسرى قلت :مدائنى للفرق بين النسب لئلا يختلط"[٣].

إذن - وعلى ضوء ماتقدم - يثبت أن تلك الأمثلة (التى يقول النحاة بشذوذها) قياسية ، لوجود عشرات مسموعة من نظائرها الفصيحة التى تجعل القاعدة الجديدة والقياس الموسع يكون كالآتى:

أولاً - النسب إلى "فعيلة" هو "فعيلي" قياساً مطرداً.

ثانياً- يجوز النسب إليها على" فعلى" كما يرى بعض النحاة القدماء بالشرطين السالفين ، وبزيادة شرط ثالث عليهما ، هو اشتهار الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء "فعيلة" للنسب .فمتى اجتمعت الشروط الثلاثة صح حذف الياء جوازاً لا وجوباً [٤].

ج- قياسية صيغة "فعّال" للدلالة على الحرف:

كان جمهور النحاة يقول :إن استخدام "فعّال" فى الدلالة على الحرف شاذ ،والأصل أن يكون ذلك بياء النسب، هذا القول نجده بمطالعة مطولاتهم الآتية:

١- قال ابن يعيش :"اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور ، وذلك لأنهم لم يأتوا (بياء النسبة) ، لكنهم يبنون بناء يدل على نحو مادل عليه ياء النسبة . وهو قولهم فى صاحب

---

[١]) ابن قتيبة "أدب الكاتب" ت (محمد محيي الدين ط (م. السعادة مصر ١٩٦٣)ص٢٢١.

[٢]) فى " النحو الوافى" (٤/هامش ٧٢٩) .

[٣]) الجوهرى (إسماعيل بن حماد الجوهرى) " تاج اللغة وصحاح العربية" ت:(أحمد عبد الغفور عطار ، ط١ القاهرة ١٩٥٦، ماده "مدن")ج٦ ص٢٢٠ .

[٤]) عباس حسن " النحوالوافى" (٤/٧٣٠).

(البتوت) وهى الأكسية(بتّات) لصاحب الثياب،ولصاحب البز(بزّار)،ولصاحب العاج (عوّاج) ، ولصاحب الجمال التى ينقل بها (جمّال)،ولصاحب الحمير التى ينقل عليها (حمّار) ، وللصيرفى (صرّاف) ، وهو أكثر من أن يحصى كـ(العطّاروالنقّاش) وهذا النحو إنما يعملونه فيما كان صنعة ومعالجة لتكثير الفعل ، إذا كان صاحب الصنعة مداوماً لصنعته ، فجعل له البناء الدال على التكثير وهو (فعّال) بتضعيف العين ؛ لأن التضعيف للتكثير ... وهذا القبيل وإن كان كثيراً واسعاً فليس بقياس بل يتبع فيه ماقالوه ولايتجاوز ، فلا يقال لبائع البر (برّار)،و لصاحب الفاكهه (فكّاه) ولا لصاحب الشعير (شعّار) ،ولايقال لبائع الدقيق (دقّاق)[1]".

٢- وعن صيغة "فعّال" قال الخضري :" وهذه الصيغ غير مقيسة عند سيبويه وإن كثر بعضها فلا يقال : دقّاق وفكّاه ، وبرّار لبيّاع الدقيق والبُر، قياساً على ماسمع من نحو (عطّار) ، و(بقّال) ، والمبرد يقيسه" [2].

٣- وجاء فى "الهمع" :"ماسمع من النسب مغيراً تغييراً لم يذكر فى هذا الباب ، أو متروكاً فيه التغيير المقرر -لم يقس عليه وعد فى شواذ النسب التى تحفظ ولايقاس عليها ... ومنها الإغناء عن ياء النسب بصوغ "فعّال "من الحرف كـ(خبّاز ، قزّاز ، سقّاء ، بنّاء ،زجّاج ، خيّاط ، ونجّار) وكل هذا موقوف على السماع ولايقاس شيء منه،وإن كان قد كثر فى كلامهم.

قال سيبويه فلا يقال لصاحب البر (برّار) ولا لصاحب الفاكهة(فكّاه) والمبرد يقيس باب : " فاعل ، وفعّال" لأنه فى كلامهم أكثر من أن يحصى."[3].

٤- وقال الأزهرى : "فصل : وقد يستغنى عن ياء ي النسب بصوغ المنسوب إليه على (فعّال) وذلك غالب فى الحِرف"[4].

٥- ومن تنبيهات العلامة "الصبان" :"هذه الأبنية غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً ، هذا مذهب سيبويه قال : لايقال لصاحب الدقيق (دقّاق) ولا لصاحب الفاكهة (فكاه) ولا لصاحب البُر (برّار) ولا لصاحب الشعير(شعّار) والمبرد يقيس هذا " [5].

---

[1]) ابن يعيش" المفصل" (٦/١٣-١٥)

[2]) حاشية الخضرى (٢/١٧٥)

[3]) السيوطى "الهمع" (٢/١٩٨) .

[4]) خالد الأزهرى" التصريح"(٢/٣٣٧).

[5]) حاشية الصبان(٤/١٥٠) .

رأي الأستاذ عباس حسن :

مال عباس حسن إلى رأي المبرد القائل بقياسية استعمال صيغة "فعّال" للدلالة على النسب -بدلاً من يائه - ويكثر هذا فى الحِرف ، واستند فى رأيه إلى الكثرة الواردة من هذه الصيغة والتى تكفى للقياس عليها[1].

وبالإضافة إلى رأي المبرد وورود الكثرة استند إلى القرار المجمعى الذى جاء فيه : يصاغ "فعال" قياسياً للدلالة على الاحتراف" [2].

هذا ، وسنرجع الآن إلى المراجع اللغوية الوثيقة ؛ لنتفحص استخدام العرب قديماً لهذه الصيغة ؛ فإن وجدناها كثيرة الجريان فى كلام العرب قلنا:

١- إن عبارات التحريم والتضعيف التى يقولها بعض النحاة فى استخدام هذه الصيغة -غير سديدة ؛ فعلينا أن ننحاز هنا لرأى المبرد ، وعباس حسن .

٢- الحس اللغوى العربى المعاصر فى استعماله لهذه الصيغة بكثرة كان صادقاً فى محاكاته للكلام العربى القديم الفصيح .والآن نقدم نماذج من كتب اللغة لهذه الصيغة ؛ لنبرهن على صدق كلامنا .

---

[1]) عباس حسن "النحو الوافى" (٤/٧٤٣،٧٤٤).

[2]) الجزء الأول من مجلة المجمع صفحة ٣٥.

اللفظة	معناها	المصدر اللغوى
بحّار	الملاّح	القاموس مادة "بحر" ٣٨٢/١
بقّال	بائع البقول ونحوها ويكثر إطلاقه الآن على بائع الأطعمة غير المطهية	لسان العرب مادة "بقل" ٣٤٧/٣
بوّاب	الحاجب – لازم الباب	لسان العرب مادة "بوب" ٣٨٣/١
بيّاع	بائع ، كثير البيع	لسان العرب مادة " بيع" ٤٠٢/١
الحجّام	من حرفته الحجامة	لسان العرب مادة "حجم" ٧٩٠/٢
حدّاد	معالج الحديد	لسان العرب مادة "حدد" ٨٠١/٢
حلاّج	من صنعته الحلاجة	القاموس مادة " حلج " ١٩٠/١
الحلاّق	الذى يحلق الشعر	لسان العرب مادة "حلق" ٩٦٦/١
حمّال	الذى يحمل الأحمال وتسميه العامة " العتّال "	القاموس مادة " حمل" ٣٧٣/٣
حنّاط	بائع الحنطة أو من يحنط الموتى	القاموس مادة " حنط " ٣٦٨/٢
خطّاط	من حرفته الخط	لسان العرب مادة " خط" ١١٩٨/٢
خمّار	بائع الخمر	لسان العرب مادة " خمر" ٢٥٩/١
خيّاط	من حرفته الخياطة	القاموس مادة " خيط" ٣٧٣/٢
دجّال	من يمارس الدجل " الكذب"	لسان العرب مادة "دجل" ٣٧٣/١
دلاّل	الوسيط بين البائع والمشترى أو من ينادى على السلعة لتباع بالمزاد	القاموس مادة "دلل" ٣٨٠١/٣
زيّات	من يعصر الزيوت ويبعها	لسان العرب مادة " زيت" ١٨٩٦/٣
سجّان	صاحب السجن	لسان العرب مادة " سجن" ١٩٤٧/٣
سيّاف	صاحب السيف يؤخذ به الحد	لسان العرب مادة " سيف" ٢١٧٢/٣
طبّاخ	معالج الطبخ وحرفته الطباخة	لسان العرب مادة "طبخ" ٢٦٣٣/٤
طبّال	ضارب الطبل وحرفته الطبالة	لسان العرب مادة " طبل" ٢٦٤٠/٤
طحّان	صانع الطحين	لسان العرب مادة " طحن" ٤٦٤٥/٤
فلاّح	من حرفته الفلاحة	لسان العرب مادة " فلح " ٣٤٥٩/٥
لحّام	بائع اللحم	القاموس مادة " لحم " ١٧٦/٤
نجّار	صاحب النجر وحرفته النجارة	لسان العرب مادة " نجر" ٤٣٥٠/٦
نحّات	الذى يصنع الأشياء من الخشب والحجر	لسان العرب مادة " نحت" ٤٣٦٣/٦
نخّاس	بائع الدواب أو الرقيق والأول هو الأصل	لسان العرب " نخس" ٤٣٧٦/٦
نشّال	من يأخذ حرف الجردقه فيغمسه فى القدر فيأكله دون أصحابه	القاموس مادة " نشل " ٥٨/٤
نقاش	صاحب النقش وحرفته النقاشة	لسان العرب مادة "نقش" ٤٥٢٢/٦
الورّاق	الذى يورق ويكتب	لسان العرب مادة " ورق " ٤٨١٥/٦

وهذه الأمثلة التى قدمناها لاستعمال صيغة (فعّال) للحرف فى حياة العرب قديماً – لاتمثل إلا جزءاً قليلاً من الكثير الذى لايحصى ، وهذا ماجعل الدكتور إبراهيم أنيس يمتدح القرار المجمعى الذى لم يصدم الناس فى حسهم اللغوى ، عندما وجدهم يقبلون إقبالاً عجيباً على هذه الصيغة ، ويستنبطون بحسهم اللغوى كلمات كثيرة على هذه الصيغة ، للدلالة على صاحب الحرفة [1].

رأى ووقفه للباحث:

عرضت فى مقدمة الحديث عن صيغة "فعّال" التى للحرف-أقوالاً لأئمة النحو: كالسيوطى ، والخضرى ، والصبان. وتمنع أقوالهم هذه القياس على هذه الصيغة ، وتنسب هذا المنع إلى إمام النحو "سيبويه" وحتى الأستاذ عباس حسن اشترك معهم فى هذا الرأى فصاغ هذا النص :" وممن قال بقياسية صيغة "فعّال" المبرد من البصريين ومعه فريق منهم ، وفريق آخر من الكوفيين خلافاً لسيبويه ، وبرأى القياسيين المخالفين لسيبويه أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة."[2].

وبعد أن رجعت إلى "الكتاب" وقرأت قراءة متأملة متفكرة ماقاله سيبويه،خرجتُ بنتائج تدحض قول السابقين واللاحقين فى نسبتهم إلى سيبويه منع القياس ، إذ ثبت لى من نصوص "الكتاب" أنه من القائلين بقياسية هذه الصيغة وليس بمنعها ، وثبت لى من نصوصه عبقريته الفذة ، فى انتهاجه المنهج الوصفى فى ملاحظته بدقه لهذه الظاهرة اللغوية فى كلام العرب.

وحتى لا أسوق الحديث إنشائياً منمقاً بلا دليل ، أعرض نصوصه وأتناولها بالتحليل والتفسير ؛ لأثبت صحة ماذهبت إليه ؛ حيث قال سيبويه :"هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله ، أو ذا شيء .

أما مايكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون (فعّالاً) ، وذلك قولك لصاحب الثياب : ثوّاب ، ولصاحب العاج : عوّاج ، ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جمّال ، ولصاحب الحُمر التى يحمل عليها : حمّار ، وللذى يعالج الصرف :صرّاف . وذا أكثر من أن يحصى. وربما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا : البتي [3] ، أضافوه [4] إلى البتوت ، فأوقعوا الإضافة على واحده ، وقالوا : البتّات .

وأما مايكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه ... وتقول لمن كان شيء،من هذه الأشياء صنعته :لبّان ، وتمّار ، ونبّال.

---

[1]) إبراهيم أنيس :" من أسرار اللغة" ص٣٢.

[2]) عباس حسن :"النحو الوافي"(٤/هامش ٧٤٤)

[3]) البتى : البتات :بائع البت وهو: الثوب الغليظ.

[4]) أضافوه :أى نسبوا إليه.

وليس فى كل شيء من هذا قيل هذا . ألا ترى أنك لاتقول لصاحب البر[1]: برار ، ولا لصاحب الفاكهة :فكاّه ، ولا لصاحب الشعير :شعّار ، ولالصاحب الدقيق :دقّاق" [2].

ومافهمته من كلامه السابق وصفه لوجود "فَعّال" التى للحرف أنها شائعة جداً فى كلام العرب ، إذ مثل لها بخمس كلمات ، ثم عقب بقول صريح يبين الشيوع والكثرة لهذه الصيغة فى كلام العرب بقوله :" وذا أكثر من أن يحصى" .

وكذلك فهمت من قوله :"وربما ألحقوا ياء الإضافة كما قالوا :البتى،وقالوا : البتات". إشارته الصائبة إلى تعاقب الاستعمالين فى كلمة واحدة للدلالة على الحِرف.

أما النص الذى قاله سيبويه ، وجعل النحاة السابقين واللاحقين والمعاصرين يفهمونه -فيما أرى -على غير وجهه الصحيح - فهو قوله :" وليس فى كل شيء من هذا قيل هذا" وتحليلى لهذه العبارة : أنها عبارة وصفية صادقة تماماً ، ولايشتم منها رائحة المعيارية التى تمنع . فقد لاحظ سيبويه بحسه اللغوى المرهف أن صيغة "فعّال" لاتنجح -مع كثرتها -مع كل الكلمات للدلالة على الحِرف، فتأتى الدلالة هنا بواسطة إلحاق ياء النسب للكلمات التى لاتنفع معها (فعّال) .

وما يؤكد صحة ملاحظة سيبويه فى اللغة العربية حتى يومنا هذا ، أننا وجدنا كلمات لاتحصى [3] على صيغة "فعّال" فى الدلالة على الحرف ، ومع ذلك استمرت ياء النسب فى بعض الكلمات هى التى تدل بوجودها على الحرف دون صيغة "فعّال" ومن الأمثلة فى حياتنا المعاصرة على هذا :

*قولنا لبائع الفاكهة : فاكهانى .

*ولبائع الشعير :شعيرى.

* وللذى يعمل بالصحافة : صحفى.

* وللذى يعمل بالصيدلية : صيدلى أو صيدلانى.

* وللمشتغل بعلم الفلك : فلكى.

* ولمن حرفته الموسيقا : موسيقى.

إذن فالحقيقة التى تثبت من خلال هذه الأمثلة : أن بعض الكلمات لايقال فيها (فعّال) وهذا لايعارض ولايمانع ولايناقض أن تكون صيغة (فعّال) قياسية فى الدلالة على الحرف ، وأنها الأكثر استعمالاً.

وبعد هذا أقول : إن النحاة كالسيوطى والصبان وغيرهم لم يكونوا دقيقين فى تفسيرهم لعبارة سيبويه "وليس فى كل شيء من هذا قيل هذا . ألا ترى أنك لاتقول لصاحب البر: برار ... "

---

[1]) البر: القمح.

[2]) سيبويه "الكتاب" (٣/٣٨١).

[3]) وكما قال سيبويه :"وذا أكثر من أن يحصى".

فقد نسب هؤلاء العلماء إلى سيبويه -على ضوء عبارته السابقة - منعه القياس على صيغة "فعال" بينما تدل تلك العبارة -فيما أرى - على ملاحظته فى عدم استعمال "فعّال" فى بعض الكلمات عند العرب ، ولاتدل عبارته على منعه للقياس.

ثانياً: الاتساع فى جمع التكسير:

يقول الدكتور على عبدالواحد وافى : توسعت اللغة العربية فى استخدام جمع التكسير توسعاً كبيراً ، حتى أصبح للمفرد الواحد فيها عدة جموع . وسبب هذه الظاهرة يرجع قسط كبير منه إلى تعدد اللغات ، وذلك أنه قد انتقل إلى لغة قريش صيغ جموع كانت مستخدمة فى اللهجات العربية،وفوائد هذه الظاهرة أنها توسع من نطاق اللغة وتسعف المتكلم والكاتب [1].

ومع ذلك جاء عند بعض النحاة القدامى تضييق لبعض الاستخدام لجموع التكسير . وهنا مال الأستاذ عباس حسن إلى محاربة هذا التضييق ، وهذه بعض الأمثلة التى توضح :

١- منع أكثر النحاة جمع "فَعْل" صحيح العين [2] على "أَفْعَال".وهذه هى أقوالهم فى هذا المنع:

أ- قال سيبويه : "إن"فَعْل" يجمع على" فِعال" ، وعلى" فُعول وأَفْعُل" وجمعه على" أفْعال" ليس بالباب فى كلام العرب ، وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ : كفرخ وأفراخ"[3].

وقد جرى أكثر النحاة وراء سيبويه فى هذا المنع:

ب-قال السيوطى :"أما "فعْل" المطرد فيه" أَفْعُل" ،فلا يأتى فيه" أفعال" إلا نادراًكـ"فرْخ ، أفراخ" [4] .

ج- ورأى ابن يعيش [5] : أن من الشاذ تكسيرهم "فَعْلا فى القلة على أفْعَال والقياس أفعُل" قالوا : رَأْد وأرآد(والرأد أصل اللحيين) وقالوا : زنْد أزناد وفرْخ أفراخ قال الشاعر [6] :

ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ زغب الحواصل لاماء ولاشجر؟!

د-وقال ابن عقيل :"أما جمع "فعْل" الصحيح العين على" أَفْعال" فشاذ" [7] .

هـ- وقال ابن هشام :شذ فى "فعْل" الصحيح العين الساكنها نحو: حمل أحمال ، قال تعالى:"أولات الأحمال" [8] ، وقال الشاعر [9] :

---

[1]) على عبدالواحد وافى "فقه اللغة" ط٧ (دار نهضة مصر، القاهرة) ص٢١٦،٢١٧.

[2]) أماعْل العين فيجمع قياساً على "أفعال" نحو : سيف ، أسياف ، ثوب أثواب.

[3]) سيبويه "الكتاب" (٣/٥٦٧،٥٦٨)

[4])السيوطى "الهمع" (٢/١٧٤)

[5]) ابن يعيش "المفصل" (٥/١٦)

[6])الحطيئة (البيان والتبين ٢٤٥،ابن يعيش ٥/١٦، أوضح المسالك ٤/٢٧٨).

[7])شرح ابن عقيل(٦٣٧).

[8]) سورة الطلاق الآية (٤)

[9]) الأعشى ميمون بن قيس الكندى(الديوان ١٢٧ ويروى :"أثقب أزنادها"الكتاب ٣/٥٦٨، وابن يعيش ٥/١٦ والتصريح ٢/٣٠٢)

وجْدت -إذا اصطلحوا -خيرهم وزندك أثبت أزنادها

و- وقال الحملاوى :"شذ "أفراخ" فى قول الحطيئة ،كما شد "أحمال" جمع حمْل"[1].

رأى الأستاذ عباس حسن:

خالف هؤلاء النحاة وقال : إنهم فى منعهم جمع "فَعْل" قياساً على "أَفْعَال" كانوا متسرعين فى هذا المنع ؛ لأنه لايستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه على "أفعال"[2].

وقد أيد دعوته إلى القياس ومحاربة كلمة "شذ" التى يحد بها النحاة من الاستعمال بالآتى:

أولاً- نقل "التصريح" وحاشيتهألفاظاً بلغت العشرين جمعت هذا الجمع ، منها :"فَرخ، أفراخ ، حبْر ، أحبْار ، زنْد ، أزناد،حمْل ، أحمال ، شكْل ، أشكال ، سمْع أسماع ، لفْظ ألفاظ،مْحل أمحال ، رأى آراء ، سطْر أسطار ، جفْن ، أجفان ، لحن ألحان ، نجد أنجاد ، فرد أفراد ، ألف آلاف ، أنف آناف"[3].

ثانياً- الكثير من الكلمات التى على وزن "فَعْل" جاءت مجموعة على" أفعال" ونصت على ذلك المراجع اللغوية المختلفة ، مثل :أرض آراض[4] ،رمْس أرماس[5] ، نهْر أنهار[6]، عرش أعراش[7] شخص أشخاص[8] ،شرط أشراط[9] ، جفر أجفار[10] ، دخل أدخال[11].

ثالثاً- ماجاء على لسان عضو المجمع القاهرى الكرملى الذى قال:"إن النحاة لم يصيبوا فى قولهم : إن :"فَعْلاً" لايجمع على "أَفْعَال" إلا فى ثلاثة ألفاظ لا رابع لها... والذى وجدته أن ماسمع عن الفصحاء من جموع : فعْل على أفعال أكثر مما سمع من جموعه المطردة على "أفعل" أو "فعال" أو "فعول" . فعدد ماورد على "أفعل" هو (١٤٢) اسماً،وعلى "فِعال" (٢٢١) اسماً وعلى "فعول" هو(٤٢). فإن يسلموا بجمعه قياسياً مطرداً على "أفعال" أحق وأولى لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظة،وكلها منقولة عنهم لوُرُودها فى الأمهات المعتمدة مثل: "القاموس" و"اللسان".وبعد هذا استطرد الكرملى فقال :" يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاة،ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إمعان فىالتحقيق

---

[1])أحمد الحملاوى "شذا العرف" ص١٠٠

[2]) عباس حسن "النحو الوافى" ٤/٦٣٨. وعلى هذا تكون عبارة "مجلس الأبحاث" التى تستخدم فى الجامعات - صحيحة.

[3]) الشيخ خالد الأزهرى "التصريح" وحاشية ياسين (٢/٣٠٢،٣٠٣)

[4]) الرازى (محمد بن أبى بكر بن عبدالقادر الرازى "مختار الصحاح" ط (دار القلم بيروت) ص١٤.

[5]) ابن منظور "لسان العرب" مادة "رمس" ٣/٧٢٨.

[6])المعجم السابق مادة "نهر" ٦/٤٥٥٦.

[7]) الفيروز آبادى"القاموس" مادة"عرش"٢/٢٧٨.

[8]) ابن منظور "لسان العرب" مادة "شخص" ٤/٢٢١

[9]) الجوهرى "الصحاح " مادة "شرط" (٣/٣٦)

[10]) الفيروز آبادى "القاموس" مادة "جفر" (٢/٣٢٤).

[11]) الجوهرى "الصحاح " مادة "دخل" (٤/١٦٩٥).

بأنفسهم .أما الذى يؤيده الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه . وقد حان الوقت كى ينادي المجمع على رءوس الملأ بهذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء..." [1].

رابعاً-موافقة المجمع القاهرى على قياسية جمع "فعْل" الصحيح العين على أفعال[2].

٢- قال النحاة بشذوذ تكسير "فاعل" وصفاً لمذكر عاقل على "فواعل". وقال الأستاذ عباس حسن بقياسية هذا التكسير،وهذه هى نصوص النحاة التى تقول بالشذوذ:

أ- قال ابن هشام : شذ جمع فارس على فوارس ، وناكس على نواكس ، وسابق على سوابق : وهالك على هوالك[3] .

ب- وجاء فى "الكتاب" : "اضطر الفرزدق ، فقال[4] :

إذا الرجال رأوا يزيد، رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار"

والشاهد فيه : جمع "ناكس" صفة العاقل على "نواكس" ضرورة [5]

ج- وقال الزمخشرى :"وقد شذ نحو فوارس"

د- وتناول ابن يعيش كلام الزمخشرى بالشرح ، فقال :" يريد أنهم لم يجمعوا "فاعلاً" صفة على" فواعل" وإن كان هو الأصل ؛ لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه فكرهوا التباس البناءين ،إذ لو قالوا :ضوارب وكواتب لم يعلم أجمع "فاعل" هو أم جمع "فاعلة" ؟ وقد قالوا فارس وفوارس." [6]

هـ- وجاء فى "التصريح على التوضيح" : "وشذ فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل ، فمن ذلك قولهم "فوارس" فى جمع فارس و"نواكس" فى جمع ناكس" [7]

و- وقال ابن عقيل : "فواعل- أيضاً -جمع لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل ، نحو :"حائض وحوائض"، أو لمذكر مالا يَعْقل ،نحو "صاهل وصواهل" .

فإن كان الوصف الذى على فاعل لمذكر عاقل لم يجمع على" فواعل" وشذ "فارس وفوارس، وسابق وسوابق" [8]

---

[1]) مجلة المجمع القاهرى محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص٥١.

[2]) مجلة المجمع القاهرى الجزء السادس والعشرين ص ٢٢٣.

[3])ابن هشام "أوضح المسالك" (٢٨٨/٤)

[4]) ديوانه (٣٠١،ابن يعيش ٥٦/٥،والخزانة ٢٠٤/١،والكتاب ٦٣٣/٣)

[5])سيبويه "الكتاب"(٦٣٣/٣)

[6]) شرح ابن يعيش (٥٤/٥،٥٥).

[7])خالد الزهرى "التصريح" (٣١٣/٢).

[8]) ابن عقيل ص ٦٤٥ .

ز- وجاء فى حاشية الخضرى :"وشذ فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وشاهد وشواهد ، لكن تأولها بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره : من الطوائف الفوارس ، فهو قياسى لأنه جمع فاعلة لا فاعل" [1] .

ح-ذكر ابن خالويه:"ليس فى كلام العرب "فاعل" صفة جمعت على "فواعل" إلا أربعة أحرف: فارس وفوارس ، هالك وهوالك ، وخاشع وخواشع وزاد بعضهم جمع : غائب وغوائب وحارس وحوارس ، وصاحب وصواحب"[2].

ط-نقل الشيخ أحمد الحملاوى هذا الحكم من أئمة النحو السابقين فقال :" وشذ فى فارس فوارس ، وفى ناكس بمعنى خاضع نواكس ، وفى هالك هوالك" [3].

رأى الأستاذ عباس حسن:

بعد دراسته لحكم النحاة السابق وتأويلاتهم خلص إلى الآتى :

١- التأويلات التى قام بها النحاة للشواهد المخالفة لقاعدتهم - تكلف وتصنع معيبان.

٢- الحق أن صيغة "فاعل" تجمع قياساً على "فواعل" ،سواء أكانت "فاعل" صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل ، لكن مراعاة الشرط أفضل لأنه الأكثر ، أما من لايراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ماهو مباح ، وإن كان دونه فى القوة [4]

والحجج التى عوّل عليها عباس حسن فى رأيه هى:

أ- اهتدى بعض الباحثين المعاصرين[5] فى استقرائه الكلام الفصيح الذى يحتج بصحته -إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين،وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل . ومن هذه الجموع: سابق وسوابق ، هالك وهوالك ، سابح وسوابح ، رافد وروافد ، غائب وغوائب ، حاج وحواج.

ب- جاء فى كتاب "تاج العروس" عند الكلام على "قوارئ" هذا النص:" قواريء كدنانير ، وفى نسختنا "قوارئ" كفواعل ، وجعله شيخنا من التحريف . قلت :إذا كان جمع "قارئ" فلا مخالفة للسماع ولا للقياس ؛ فإن "فاعلاً" يجمع على "فواعل"... " [6]

---

[1]) حاشية الخضرى (١٦٠/٢) .

٢)ابن خالويه (الحسين بن أحمد بن خالويه)"ليس فى كلام العرب"ت: أحمد عبدالغفور عطار ط٣(مكة المكرمة١٩٧٩)ص٣٧٧.

[3]) الحملاوى " شذا العرف" ص١٠٥.

هذا ، و لم نكثر هنا النقل من المراجع النحوية عبثا ، ولكن الحكمة فى ذلك هى كشف خاصية من خواص المجال النحوى ، إذ ينقل فيه الخلف عن السلف نقلاً يكاد يكون حرفياً.

[4]) عباس حسن "النحو الوافى" (٦٥٤/٤)

[5])و لم يذكر أسماء هؤلاء الباحثين ، و لم يحدد الجهة التى صدرت فيها بحوثهم

[6]) الزبيدى (محمد مرتضى الزبيدى)"تاج العروس فى جواهر القاموس"ط١(المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر ١٣٠٦هـ) مادة "قرأ"١٠١/١ .

ج- ذكر صاحب "المصباح المنير" بعضاً آخر من هذه الجموع مثل :صاحب وصواحب ، وناكص ونواكص.....[١]

د- وقف صاحب "الخزانة" على بيت الفرزدق السابق [٢]. وماتضمنه من جمع التكسير " نواكس" فعرض أمثلة من هذاالجمع حتى بلغت إحدى عشرة. [٣] .

هذا ، وقد تعرض لهذه المسألة الدكتور عبدالصبور شاهين وذهب إلى أن اللغة المعاصرة تطلق العنان لجمع "فاعل" بلاحدود [٤]، ففيها : أواخر ، وأوابد ، وبوارج ، ونوابغ وروابع ، وخوامس ، وزوابع ، ورواسي ، وسواتر ، وسوائل وشواخص ... وأكثر ذلك مما يصلح أن يكون مفرده على" فاعل" وصفاً لمذكر عاقل[٥]

ثالثاً- اتساع القياس فى المشتقات:

ويشمل :

* الاشتقاق من أسماء الأعيان .
* الاتساع فى صوغ اسم التفضيل المطابق .
* الاتساع فى صياغة اسم المكان .

١ - الاشتقاق من أسماء الأعيان :

دار جدل عنيف بين النحاة حول أصل المشتقات ، أهو المصدر أم الفعل ؟ بينما كان حكمهم على الاشتقاق من أسماء الأعيان بالشذوذ الذى لايقاس عليه ، قالوا :"من أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق كـ"فَهِم" من "الفَهْم"، و"نَصَر" من "النَصْر" . وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة ، كأورقت الأشجار ، وأسبعت الأرض : من الورق والسبع..." [٦] .

الأستاذ عباس حسن فى بحثه عن اتساع القياس تعرض لمسألة الاشتقاق ، فطرح هذا السؤال المهم :"أيكون الاشتقاق من أسماء المعانى وحدها دون الاشتقاق من أسماء الذوات ، ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها؟[٧]"

---

[١])الفيومى "المصباح المنير" مادة"فرس" (٢/٦٤٠) .

[٢]) البيت : إذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم *** وهو الشاهد الثلاثون فى " الخزانة" .

[٣]) البغدادى " الخزانة" (١/٢٠٤ ومابعدها) .

[٤]) بلا حدود : يقصد بها من غير تقيد بالشرط السابق .

[٥]) عبد الصبور شاهين " اللغةالعربيةالعلوم والتقنية " ص ٢٥٠ .

[٦]) الحملاوى "شذا العرف"ص٦٧.

[٧])عباس حسن"النحوالوافي" (٣/هامش ١٨٣،١٨٤).

الإجابة – فى رأيه – "لايمنع مانع الاشتقاق من المعاني المصدرية،أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوعان :

١ـ نوع جرى الترجيح –قديماً وحديثاً – على قبوله ، وهو اشتقاق صيغة "مفْعَلة" من الجامد الثلاثى الحسي للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسي المجسم: كـ"مَعْنَبة" لمكان يكثر فيه العنب ، و"المَخْشَبة" لمكان يكثر فيه الخشب.

٢ـ النوع الذى يخالف ماسبق ، والذى اتجه رأي الأغلبية من القدماء إلى منعه [١] .

وإزاء النوع الثانى سعى الأستاذ عباس حسن إلى إزالة (المنع) بنقله للقرار المجمعى فى هذا الشأن ، حيث بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة تشدد النحاة فى حظر القياس على هذا النوع، وعقد فصلاً طويلاً تربو صفحاته على ست وثلاثين صفحة بعنوان :"الاشتقاق من أسماء الأعيان". وبعد أن عرض بحث المجمع مئات الكلمات المسموعة عن العرب الفصحاء مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية غير الثلاثية-استخلص منها قراراً نصه الحرفى :"اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم." [١]

ولكن هذا القرار لم يرض طموحاته فى بسط القياس ، إذ قيد القرار القياس على لغة العلوم ، ورأى عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه ؛ لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التى تغني عنه .

انتقد عباس حسن القرار المجمعى السابق ؛ لأنه عرض المئات من الكلمات المنقولة عن العرب ، ومع ذلك قصر القياس على لغة العِلم . وكان الأولى بالقرار ألا يقتصر على المجال العلمى وحده ، خاصة وأن العديد من الكلمات التى عرضها ليست مقصورة على لغة العلم.

ومن ثغرات القرار المجمعى –كما يرى –أنه فصل لغة العلم عن الأدب ، وهذا أمر عسير أشد العسر فى معاهد التعليم وفى الخطابة ،وفى غيرها من كل مايقوم على اللغة الصحيحة وتتشابك فيه لغة العلم ولغة الأدب.

ووضح كذلك أمراً مهماً فات على متخذي القرار هو : أننا فى هذا العصر نشاهد الاشتقاق من أسماء الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين فى الشئون المختلفة ، ولم يصبح مقصوراً على نوع معين ، واشتهر حتى صار بمنزلة " الاصطلاح" فمن الخير قبوله ما دام لا يؤدى إلى خفاء أو لبس [٢] .

---

[١]) مجمع القاهرة "مجلة المجمع" ج١ ص٢٣٢ومابعدها.

[٢]) عباس حسن " النحو الوافى" (٣/هامش ١٨٥) .

وتنفس صاحب " النحو الوافي " الصعداء وهو يرى المجمع يصلح قراره السابق ، ويجعله مطلقاً غير مقيد بشيء،وصدر القرار الجديد تحت عنوان " الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة" ونص القرار هو :

" قرر المجمع من قبلُ إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم ، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد . واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ما ورد من أمثلته فى البحث – الذى احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق– يربو على المائتين نرى التوسع فى هذه الإجازة ، بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة." [١]

وتمنى عباس حسن الاتساع فى أمر الاشتقاق أكثر من ذلك فقال :" لعل قرار المجمع يشمل– فيما يشمل– الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليس مصادر ، كالاشتقاق من أسماء العدد، . فإن هذه أسماء معان جامدة وليس بحسية ولا بمصادر، وكالاشتقاق من أسماء الأزمنة وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعانى الجامدة أيضاً." [٢]

هذا ، وقد مدح هذا القياس الجديد مؤلفا كتاب " المهارات اللغوية" عندما لمسا الحاجة القصوى إلى استخدامه فى مجال" المصطلح العربى"ونصهما الآتى يبين ذلك: " وقف كثير من اللغويين بالاشتقاق من أسماء الأجناس عند حد السماع،ولا شك أن القياس فى هذا الباب يفتح المجال واسعاً أمام اللغة فى استيعاب معانى الكلمات الحضارية الحديثة ، التى تدخل فى حياة الإنسان بالعشرات والمئات كل يوم . فالاشتقاق من أسماء الأجناس ضروري لا بد منه ، ولا يجوز أن يكون عدم السماع حجة فى منع قياسه واطراده " [٣] .

٢– الاتساع فى صوغ اسم التفضيل المطابق :

يقول النحاة: إن اسم التفضيل المحلى بـ" أل" تجب مطابقته لموصوفه ، مثل :" الولد الأكبرُ ذكى ، الدار الكبرى جميلة ، البقرات الكبريات هذيلات" [٤] . ولم يكن حكمهم على اطلاقه،بل أوجبوا علينا أن نرجع فى تأنيث اسم التفضيل وتكسيره إلى السماع ، فقد يكون تأنيثه أو تكسيره غير مسموع : كأظرف ، وأشرف ، وعلى هذا تكون المطابقة مقيدة بالسماع

---

[١]) مجمع القاهرة :" كتاب القرارات المجمعية لعام ١٩٦٩م" ص ٦٩ .

[٢]) عباس حسن " النحو الوافى" (٣/هامش ١٨٥) .

[٣]) أستاذاي : عبدالنبى محمد على و عباس محجوب " المهارات اللغوية" .منهج جامعى لطلاب الفرقة الثانية ط(م.جامعة النيلين الخرطوم ١٩٩٧م ج٢ ص ٢٣.

[٤]) هذه الأمثلة من الأستاذين / على الجارم ومصطفى أمين " النحو الواضح" للمدارس الثانوية ط ٢٣ (دار المعارف مصر ١٩٦٥)ص٩٤.

عن العرب . وبهذا جاء نص " التصريح" الآتى :" قال أبوسعيد على بن سعيد فى " كفاية المستوفى" ما ملخصه :"ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع ، فإن الأشراف والأظرف لم يقل فيها : الأشارف والشرفى ، والأظارف والظُرفى ، كما قيل ذلك فى الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما:الأكارم والأماجد،ولم يسمع فيهما : الكُرْمى و المُجْدى " [1].

انتقد الأستاذ عباس حسن هذا الرأى الذى نقله صاحب "التصريح" ودعا إلى إهماله وترك الأخذ به ، ورأى فيه تضييقا وتعسيراً بغير حق ، إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ، فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها ، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس .

وواصل انتقاده للرأى السالف الذى يقصر الصياغة على المسموع فقال :" إن بذل الطاقة ، واحتمال العناء لا يوصلان- أحيانا- إلى الصيغة المسموعة ، لا لعدم وجودها ، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها ، برغم العناء المرهق المبذول فى سبيلها." [2]

وفيما يلى نذكر الحجج التى استند إليها " النحو الوافى" حين قرر قياس جمع "الأفعل" الذى للتفضيل المقرون بـ"أل" على "الأفاعل" وحين قرر صياغة مؤنثه على "الفُعْلى" قياسا:

١- سجل أبوعلى القالى فى كتابه" الأمالى" ما نصه :" قال بعض بنى عقيل وبنى كلاب : هو الأكرم ، والأفضل، والفُضْلَى، والأحسن، والأرذل، والأنذل والأسفل ، والألأم وهى:الكُرْمَى والفُضْلَى ، والحُسْنى، والرُّذلى ، واللُؤمى ، وهن الرُّذل ، والنذّل ، واللُّؤَّم" [3] .

٢- من النظائر الأخرى المسموعة : العظمى ، الصغرى ، الكبرى الوثقى، الفضلى، القصوى، الأُولى ، والجُلّى ، الدنيا ، الوسطى،الأخرى ، العليا ، السفلى، الكوسى (كثيرة الكياسة) ، الطولى (أنثى الأطول)، الضيقى (شديدة الضيق) ... و... ولكل صيغة مما سبق مقابل على وزن " أفعل" .

ويقول عباس حسن بعد سرده الأمر الأول والثانى :"لوحصرنا مانقله صاحب "الأمالى" ومانقله غيره فى مواطن مختلفة ، وما رأيناه بأنفسنا فى المراجع اللغوية -لكان من هذه الكلمات المبعثرة مجموعة كثيرة العدد ، تبيح القياس عليها ، لكثرتها التى تتجاوز المائة - ولاحاجة بنا إلى تأويلها ، أو التمحل لإبعادها عن " التفضيل" وعن نوعه الذى نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاة-كما بسطوه هنا- يقوم على الجدل المحض الذى لايعضده الحق." [4]

---

[1]) خالد الأزهرى " التصريح" (٢/١٠٣،١٠٤) .

[2]) هذه الأمثلة من الأستاذين / على الجارم ومصطفى أمين " النحو الواضح" للمدارس الثانوية ط ٢٣ (دار المعارف مصر ١٩٦٥)ص٩٤.

[3]) القالي (أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي)" أمالي القالي " ط١ (المطبعة الكبرى بولاق مصر ١٣٢٤) ١/١٥٢.

[4]) عباس حسن "النحوالوافى" (٣/٤١٣،٤١٤)

(٣) اللغة تؤخذ قياساً [١] والقياس مستمد من الكثير المسموع.وقد تحقق هذا الكثير المسموع هنا . فكيف نمنع القياس فى بعض الصور التى ينطبق عليها ؟ وكيف نحرّم تطبيقه والانتفاع به زاعمين واهمين أن صيغة الكلمة ذاتها -بحروفها وتكوينها المادي -غير مسموعة ؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامة ؟ وكيف يتحقق القياس."

(٤) قرار مجمع القاهرة الصادر تحت عنوان :" فى أفعل التفضيل جمع" أفعل" على الأفاعل ، وصوغ مؤنثه على" الفُعلى" ونص القرار:" يختلف النحاة فى جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على " الأفاعل" ، وفى تأنيثه على "الفُعْلى" . فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على "الأفاعل" وتأنيثه على"الفعلى" مقصوران على السماع.ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسى ، مستندين إلى أن اقترانه بـ" أل" يبعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لاتدخلها الألف واللام وذلك يدنيه من الاسمية.

ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع" أفعل التفضيل" المقترن بالألف واللام على " الأفاعل" ، ويلحق به فى ذلك المضاف إلى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثها على "الفعلى" اهـ [٢]

ولكن إذا سألنا "النحو الوافى" عن تلك الكلمات التى جاء بها "القالى" والكلمات التى يجيزها من نحو : هذه الطالبة الكُرْمى (مؤنث أكرم) ، والفُهْمَى (مؤنث أفهم) أليست هذه الكلمات غريبة تكاد ترفضها آذان المستعربين اليوم ؟ الإجابة فى "النحو الوافي":"نعم ، قد يقع جرس هذه الصيغ الجديدة القياسية غريباً أول الأمر على الأسماع ؛ كتلك الصيغ التى نقلها صاحب "الأمالى" عن بنى عقيل ، وبنى كلاب ، ولكن لايصح أن تحول غرابة الجرس بين الكلمة والانتفاع الضرورى بها ، فما أكثر الكلمات اللغوية الغريبة فى جرسها على الأسماع ، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة عند آخرين على أن تداول الكلمة الغريبة كفيل بصقلها وإزالة غرابتها ولكن بطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها ، بسبب الحاجة إلى استخدامها ، وترديد الألسنة لها. " [٣]

٣- الاتساع فى صياغة اسم المكان:

معلوم أن الصياغة القياسية لاسمى الزمان والمكان من الثلاثى هى:" مَفْعَل" بكسر العين أو فتحها ، بحسب طبيعة الفعل الذى أخذت منه الصيغة . وقد وردت صيغ كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان على وفاق الصياغة السابقة ، ولكنها مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى من الكلمة (إذ يقصد منها: البقعة ، بمعنى المكان)

---

[١]) هذه عبارة ابن جنى وقد تعرض لها البحث من قبل.انظر ص (١٤٢) من هذا البحث .

[٢]) مجمع القاهرة : " كتاب القرارت المجمعية لسنة ١٩٦٩" ص١٥١.

[٣]) عباس حسن "النحو الوافى" (٣/٤١٥)

فمما ورد فى الكلام العربى الفصيح:

المَزِلَّة : لموضع الزلل.

المَظِنة : لمكان الظن.

المَشرَقَة : لموضع شروق الشمس والقعود فيها.

مَوْقَعة الطائر : للمكان الذى يقع فيه

وأيضاً : المَدْبَغة ، المزرَعة ، المَزْلَقة ، المنامة. [1]

وإزاء هذا الوارد من كلام العرب الفصيح تساءل الأستاذ عباس حسن:هل يجوز القياس على هذا الوارد الذى يزيد على المائة من المكان ، مراداً منه "البقعة "بزيادة تاء التأنيث على صيغة " مفعل" لتصير"مفعلة" ؟ [2]

وكانت إجابة قدماء النحاة : أن القليل منهم أجاز القياس ، والكثير منعه.

وهنا وقف مع الرأى الذى يبيح القياس ، حيث وصفه بأنه رأى سديد موفق ، فالمنطق عنده لايمنع القياس ، وهذا هو مايستند إليه:

١ـ قلة الأمثلة الواردة قلة نسبية وليست ذاتية . وهذه القلة النسبية تجيز المحاكاة من غير تقييد وإن كانت لاتبلغ فى درجة الفصاحة والقوة مبلغ الأولى ، فاختلاف الدرجة فى القوة والفصاحة لايمنع من صحة القياس والمحاكاة .

٢ـ لاداعى للتضييق الذى لايدفع عن اللغة أذى ، ولايجلب لها نفعاً.

٣ـ النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسى لتأنيث معناها ، وأن هذا الإلحاق قياسى مطرد فى جميع أنواعها إلا بعض صيغ معينة ، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان.[3].

٤ـ أباح مؤتمر المجمع اللغوى القاهرى زيادة التاء للتأنيث فـ"مفعلة" (صيغة اسم المكان) مطلقاً، (أى : سواء كثر فىالمكان الشيء أو لم يكثر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد بها نحو : ست وعشرين ومائة كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث. [4]

هذا ، ويستدعى ذكر القرارات المجمعية التى يعول عليها صاحب "النحو الوافى" وقفة تبين دعائم القياس (المجمعي) فالمجمع يؤسس قياسه على دعائم ثلاث:

---

[1]) ابن يعيش "المفصل" (١٠٩/٦) وعباس حسن "النحو الوافى" (٣٢٥/٣)

[2]) عباس حسن "النحو الوافى" (٣/هامش ٣٢٦،٣٢٧).

[3]) عباس حسن " النحوالوافى " (٣٢٥/٣) .

[4])بمجمع اللغة القاهرى كتاب " فى أصول اللغة لعام ١٩٦٩م " ص ٤٣.

أ- أقوال العلماء من القدماء بصدد الظاهرة اللغوية . وقد استغل المجمع هنا الخلاف بين القدماء ، ليصل إلى صلاحية الكلمة الجديدة التى يريد قياسها ، وفى بعض الأحيان يأخذ المجمع بأضعف الرأيين بين العلماء القدماء.

ب- إعادة الاستقراء وإحصاء أمثلة الظاهرة التى يبحثها المجمع ، إذ إن استقراء المتقدمين فى بعض الأحيان كان ناقصاً . وهذا ماعلق عليه د. إبراهيم أنيس تعليقاً قيماً بقوله: " المسلك العلمى السليم فى العصر الحديث أن يعيد الباحث تجارب من سبقوه ، فإذا وصل إلى شيء جديد فى تجربته كان بهذا قد أسهم فى الكشف عن حقيقة علمية جديدة ، وقطع شوطاً جديداً فى البحث العلمى."[1]

ثالثاً- يستأنس المجمع فى قياسه بموقف جمهور الناس من أبناء العرب فىالعصر الحديث إزاء الصيغة أو الكلمة الجديدة ، ويحاول المجمع جاهداً ألا يصدمهم فى حسهم اللغوى . فإذا وجدهم يأنسون إلى صيغة جديدة أو كلمة جديدة فى صيغة قديمةساعد المجمع على إقرارها إذا ما وجدلها مخرجا [1]

رابعاً- الاتساع فى قياسية بعض الأساليب،والعبارات ويشمل:

* صحة دخول الباء على المأخوذ أو المتروك.
* صحة دخول"قد" على المضارع المنفى.
* صحة الأساليب المشتملة على التكرار العددى.

من القضايا التى يتصدى لها عباس حسن قضية" الصواب والخطأ فى اللغة"، والتى تعالج فى حياتنا المعاصرة بعدة أوجه من نحو:" الأخطاء الشائعة" أو" قل ولاتقل".

ويشير إلى أن الكثير من الباحثين قديماً وحديثاً - قد وقعوا فى أخطاء فى الكثيرمنأحكامهم النقدية ؛ لأن بعضهم قد قصر دراسته على مراجع بعينها ، وفاتها أن الصواب فى غيرها.

وعلى ذلك فلابد أن تسبق الدراسة الوافية الشاملة من النواحى المختلفة : اللغوية ، والنحوية ، والصرفية - الحكم على كلمة أو جملة بالخطأ وهناك حقيقة مهمة يجب أن توضع فى اعتبار هذه الدراسة ، وهى:"أن الكلمة قد تبحث فى مادتها فى المعاجم كلها فلا تجد لها وجوداً فيها ، ثم نجدها بعد ذلك فى كلام عربى يحتج به ، فليست المعاجم بالمراجع الوافية التى حصرت المادة اللغوية ، ولم يند عنها شيء ، فما أكثر ما تركت ، وما أكثر ما غاب عن جامعيها ، برغم دأبهم وكدهم ، وبذلهم من الجهد مالا يبذله إلا العلماء الأوفياء لعلمهم الفانون فى مهمتهم." [2]

---

[1])إبراهيم أنيس "من أسرار اللغة " ص٣١،٣٢.

[2]) عباس حسن " المتنبيء وشوقى " ص١٤٢،١٤٣.

ويشاركه فى هذا الرأى الدكتور أحمد مختار عمر ، الذى رد على كثير من التخطئات بقوله: "لا تتحرج أن تقول". وأشار إلى تسرع الكثير من الباحثين فى حكمهم على ألفاظ وعبارات بالخطأ رغم أنها صحيحة فصحية.

إذن فعلينا أن نعلم -كما يرى:" أن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب ؛ لأن الحكم بالخطأ يعنى الزعم بعدم ورود اللفظ أو الأساليب الفيصحة ، وهذا يستلزم الاستقراء التام وهو مايصعب أو يستحيل القيام به فى كثير من الأحيان ، أما الحكم بالصواب فيكفى لتقريره العثور على الشاهد أو الشواهد المطلوبة)ولذا كان الدليل السلبى أصعب بكثير من الدليل الإيجابى . بل أكثر من هذا يمكننا أن نقول : إنه من الصعب -حتى بعد الدراسة الوافية للفظ من جوانبه المتعددة -الحكم على كلمة بالخطأ ؛ لأن المعاجم ربما أغفلت اللفظ أو أهملت النص عليه رغم وروده فى كلام عربى فصيح يحتج به . فليست المعاجم بالمراجع الوافية التى حصرت المادة اللغوية ولم يند عنها شىء فما أكثر ماتركت ، ومأأكثر ما غاب عن جامعيها رغم دأبهم وكدهم وبذلهم من الجد الشيء الكثير." [1]

والآن نقدم بعض النماذج للأساليب والكلمات التى يقول بعض الباحثين بخطئها ، ويقول "النحو الوافى" بخلاف قولهم ، فيصحح هذه الأساليب والكلمات:

١- دخول "الباء" على المأخوذ أو المتروك :

رأى الكثير من الباحثين فى اللغة حرف "الباء" يدخل بكثرة على المتروك من نحو قوله تعالى:" أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير" [2] ، وقوله تعالى فى الكفار :" أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فماربحت تجارتهم ، وماكانوا مهتدين" [3] وعليه فقد خطأوا قول شوقى:

أنا من بدل بالكتب الصحابا لم أجد لي وافيا إلا الكتابا

وقالوا : الصواب (أنا من بدل بالصحاب الكتب)

لكن عباس حسن يرى قول شوقى صوابا ، ويعالج هذا المسألة بشكل تام ، فيذهب إلى أن "الباء" إذا كانت بمعنى "بدل" فالأكثر دخولها على المتروك ، وأمثلته فى ذلك . " مايرضينى بعملي عمل آخر ، أرتضي بالملاكمة رياضة أخرى" [4] . ودخول "الباء" على المأخوذ عنده صحيح أيضاً ، وإن لم يكن هو الأكثر،ولتصحيح زعمه ساق الأدلة الآتية:

---

[1]) أحمد مختار عمر "العربية الصحيحة " ص١٢٩ومابعدها.

[2])سورة البقرة ، الآية :٦١.

[3]) سورة البقرة ، الآية :١٦.

[4]) عباس حسن "النحو الوافى" (٣٧١/٢)

أ-جاء فى " المصباح" مادة "بدل" مانصه : " أبدلته بكذا إبدالاً نحيت الأول وجعلت الثانى مكانه." [1]

ب- وفى " مختارالصحاح" المادة نفسها : " الأبدال قوم من الصالحين لاتخلو الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر" [2] اهـ.

ج- وجاء فى "تاج العروس" المادة نفسها مانصه :" قال ثعلب يقال : أبدلت الخاتم بالحلْقة " ، إذا نحيت هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالحلْقة إذا أذبته ، وسويته حلْقة،وبدلت الحلْقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً ... وقال أبوعمرو : فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه وزاد فيه فقال : قد جعلت العرب أبدلت مكان بدلت ..." [3]

د- بعد أن فسر الألوسى قوله تعالى :" ولاتتبدلوا الخبيث بالطيب" [4] أضاف مثل ماسبق من كلام ثعلبوزاد شاهداً آخر لدخول الباء على المأخوذ، هو قول (الطفيل) لما أسلم:

"وبدل طالعى نحسى بسعد" [5]

٢-دخول" قد" على المضارع المنفى:

أنكر الباحثون علىالناس قولهم :" قد يكون وقد لايكون" "وقد لايتيسر حضورى غدا". وحجتهم فىهذا الإنكار قول ابن هشام فى "المغنى" فى مبحث "قد" :"وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت." [6] و تبع السيوطى ماجاء عند ابن هشام فقال :"قد حرف يختص بالفعل المتصرف المثبت. [7] وتابعهما بعض اللغويين كصاحب "القاموس" الذى قال: " " قد " الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت." [8]

تصدى عباس حسن لإنكار الباحثين فى وقفة عند قول ابن مالك :"والمصروف قد لاينصرف" فقال :" لاتردد فى الحكم بصحة قول هذا الإمام الثقة ابن مالك ، وفى صحة الأساليب التى تقع فيها "لا" النافيةفاصلة بين "قد" والمضارع" [9]

وحججه التى ساقها لتأيد رأيه:

---

[1]) الفيومى " المصباح" ص٥٤.

[2]) الرازى "مختار الصحاح" ص٤٤.

[3])الزبيدى "تاج العروس" ٢٢٣/٧.

[4]) النساء ، الآية ٢.

[5]) الألوسى (محمود شكرى الألوسى البغدادى) "روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى" ط(دار التراث)١٨٧/٤.

[6]) ابن هشام " مغنى اللبيب " ٢٢٧

[7])السيوطى " الهمع " (٧٢/٢)

[8])الفيروز آبادى " القاموس المحيط " مادة "قد " (٣٢٦/١) .

[9]) عباس حسن "النحو الوافى" (١/هامش ٥٢)و(٤/هامش ٢٧٤).

أ- نقل صاحب " اللسان " فى مادة "ذيم " مثلاً عربياً فصيحاً نصه: " قد لاتعدم الحسناء ذاما" ونقل أيضاً بيتاً من الشعر القديم الذى يستشهد به نصه:

وكنت مسوداً فينا حميدا وقد لاتعدم الحسناء ذاما[1]

ب- ورد هذا الأسلوب عند علماء النحو ، ومن الذين استعملوه "الأشمونى" حيث قال فى حديثه عن (ليس ، وخلا) " ... لأنه قد لايكون هناك فعل ..." [2] وكذلك فى حديثه فى باب "الصفة المشبهة" ورد قوله :" إنها قد تكون جارية على اسم الفاعل كطاهر القلب .... وقد لاتكون."[3]

ج- استعمل هذا الأسلوب بعض اللغويين القدامى ، ومنهم صاحب " المصباح " حيث قال:"حقيقة التعدية أنك تصير المفعول الذى كان فاعلاً قابلاً لأن يفعل ، وقد يفعل وقد لايفعل..." [4]

وفى هذه المسألة ساق الأستاذ محمد على النجار عدداً من الأدلة خلص بعدها إلى صحة الأسلوب السابق[5]

وقد أصدر مؤتمر المجمع اللغوى (المنعقد بالقاهرة فى فبراير ١٩٧١م) قراره الحاسم -بعد التثبيت والتمحيص -بجواز إدخال " قد " على المضارع المنفى بالحرف " لا"[6]

٣- تصويب الأساليب المشتملة على التكرار العددي فى نحو(صافحت الأضياف واحداً واحدا)

هذه الأساليب التى صححها عباس حسن خطأها من قبل الحريرى الذى قال :" يقولون قدم الحجاج واحداً واحداً واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة والصواب أن يقال فى مثله: جاءوا آحاد وثناء وثلاث ورباع أويقال جاءوا موحد ومثنى ومثلث ومربع ؛ لأن العرب عدلت بهذه الألفاظ إلى هذه الصيغ ليستغنى بها عن تكرير الاسم،ويدل معناها على مايدل مجموع الاسمين عليه."[7]

واتفق الأستاذ محمد على النجار مع الحريرى فخطأ الكاتب الصحفى الذى كتب فى " أخبار اليوم" المصرية ١٩٤٧/٣النبأ الآتى:" اتفق ستون من طلاب جامعة "لوفان" على أن يخرجوا من جامعتهم اثنين اثنين فىالساعة التاسعة صباحاً وقال النجار معلقاً على هذا الأسلوب :" هذا خطأ من الكاتب لم يوافق الاستعمال العربى الصحيح ،ولو توخاه لقال:" على

---

[1]) ابن منظور "لسان العرب" (٣/٥٣٠).

[2])الأشمونى (٢/٤٩١)

[3]) المرجع نفسه(٣/٤)

[4]) الفيومى " المصباح المنير " ص ٩٤٥.

[5]) محمد على النجار " لغويات " ط (دار الكتاب العربى بمصر) ص ١٥٢ .

[6]) لمجمع القاهرى اللغوى "القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧ " ط (شؤن المطابع الأميرية ١٩٨٩)ص ١٠٦

[7]) الحريرى (أبو القاسم بن علي) "درة الغواص في أوهام الخواص".ط (مكتبة المثنى ،بغداد).ص(١٣٧-١٣٨)

أن يخرجوا من جامعتهم مثنى أو ثناء."[1] لكن عباس حسن يرى أن استعمال هذه الأساليب المشتملة على التكرار العددي المفيد للترتيب -- والتى كثر استخدامها اليوم ليس بخطأ ، أما قول الحريرى فقد فنده الشهاب الخفاجى[2] . واتفق القرار المجمعى مع رأى عباس حسن فنص على جواز قول الكتاب : " جاءوا واحداً واحداً " واستندت لجنة القرار فى تصحيحها للأسلوب على أن استعمال المعدول لايمنع من الأصل، إذ إن استعمالهما معاً جائز كما فى " عامر" و" عمر " [3] .

---

[1])محمد على النجار " لغويات" ص١٠٦.

[2])عباس حسن "النحو الوافى" (٤ /هامش٣٢٣)(٢/هامش٣٧٠)

[3]) قرارات مجمع القاهرة فى كتاب "الألفاظ والأساليب " ص١١٤.

الخاتمة

بما مر من الأبواب والفصول في هذا البحث يمكننا أن نقدم النتائج الآتية :

١- الأستاذ عباس حسن نحوي معاصر اجتهد في النحو فعرض أصوله القديمة في ثوب جديد وبرز ذلك واضحاً في كتابه " النحو الوافي " الذي يمكن اعتباره - بحق - رائداً في هذا المجال .

٢- كتابه " النحو الوافي " بجانب أنه كتاب نحوي قيم فهو يضم أيضاً فوائد لغوية وأدبية .

٣- أكثر الأستاذ عباس حسن من مصادمة آراء النحاة القدماء مستخدماً الحجج العقلية والنقلية .

٤- اعترض صاحب " النحو الوافي " على بعض القواعد النحوية منها على سبيل المثال قاعدة الابتداء بالنكرة . وقد أيّد الباحث هذا الاعتراض ، وأضاف أن النحاة استخدموا في هذه القاعدة المنهج المعياري الذي يكثر من فرض الأحكام . ثم جاءت دعوة الباحث صريحة إلى دراسة جديدة تثبت لنا ما إذا كانت هناك جدوى محققة وفائدة مرجوة من دراسة قاعدة الابتداء بالنكرة .

٥- من أسباب النفور والشكوى من النحو العربي مثاله الجاف نحو "ضرب زيد عمراً"؛ ولذا سعي الأستاذ عباس حسن إلى تقديم النحو العربي بالمثال الناصع والأسلوب الرفيع الخلاب الذي يحمل في مضمونه هدفاً سامياً .

٦- كثيراً ما كان عباس حسن يرد التطويلات التي تخرج النحو عن وظيفته الرئيسية وتدخله في دائرة الجدل العقيم الذي لا يفيد الواقع اللغوي . ومن أبرز الأمثلة على ذلك :

أ/ لم يرتض - غالباً - تعليلات النحويين ، وشن حرباً على العلل الثواني والثوالث .

ب/ نبذ خلافاتهم التي فيها كثير من الجدل الأجوف وعلو الأصوات بلا فائدة ، ورأي أن علينا تركيز الجهد لاستخلاص المفيد فيها بغير التعصب ؛ إذا عدّ التعصب للمدارس النحوية سمة سيئة لازمت الدرس النحوي .

ج/ رفض إسراف النحاة في التأويل ، الذي كانت " نظرية العامل " من أهم دواعيه وقد قبلها وأشاد بها ، ولكنه رفض إصرار النحاة على تطبيقهم هذه النظرية الفلسفية حتى لو أدى ذلك إلى كثرة التقديرات والتأويلات التي قد تكون مخالفة للحقائق اللغوية والعقلية .

٧- منعاً للفوضى والاضطراب في استخدام اللغة ، كان عباس حسن يلزمنا باتباع الضبط المشهور في الضبط الإعرابي ، أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى المخالفة للضبط المشهور فيوجب معرفتها لا محاكاتها للمتخصصين دون غيرهم ؛ ليفهموا من خلالها النصوص الواردة بها ، وما يتبع هذا من الوقوف على بعض لغات العرب ولهجاتهم المتباينة .

٨- عانى الدارسون كثيراً من غموض بعض المصطلحات المتداولة في النحو : كالسماع والقياس ؛ والقلة النسبية والقلة الذاتية ، وقد حاول عباس حسن وضع تحديد لها .

٩- حرصاً على تماسك القاعدة النحوية وتسلسلها ؛كان الأستاذ عباس حسن يقوم بإعادة ترتيب أبيات " الألفية " بما يتمشى مع صياغته للقاعدة وتنظيمه للمسألة .

١٠- أثبت الباحث أن أقوال النحاة ـ القدماء والمحدثين ـ التي نسبت إلى سيبويه منعه قياس صيغة " فعّال " التي للحِرَف – لم تكن دقيقة في نقلها وتفسيرها لعبارات سيبويه التي لم تكن (قط) إشارة لمنعه القياس .

وبعد هذا لا بد أن نوصي بالآتي :

أولاً – إن البحث العلمي الحقيقي الهادف هو الذي يعيد دراسة الرأي السابق ليثبت صحته أو انحرافه عن السداد .

ثانياً – أصبحنا الآن في حاجة ماسة إلى الدرس النحوي الذي يربط ما يقوله النحاة السابقون بما تقوله الهيئات اللغوية المعاصرة كالمجامع اللغوية ؛ خاصة وقد ظهرت أساليب جديدة ؛ بل وظهرت مسائل تستحق النظر فيها : كالاسم المختوم بالواو ، وهذا ما لم يفصله النحاة لندرته ـ أو انعدامه ـ في زمانهم .

ثالثاً –لا بد من ربط الدراسات في علم النحو بالعلوم التي تسير معه باتجاه واحد : كعلوم البلاغة وما يقدمه علم اللغة الحديثة من الآراء والأفكار .

رابعاً – حرصاً علي حيوية اللغة العربية وثرائها ينبغي أن نتثبت ونتروى عندما نجد لفظة "شذ " حكماً علىٰ كلمة أو أسلوب .

خامساً – الحكم على الكلمة والأسلوب بالخطأ أصعب من الحكم بالصواب ؛ نسبة لما يتطلبه من الاستقراء التام لما قالته العرب .

سادساً – لكل ما سبق ؛علينا أن نراجع منهج تدريس النحو العربي في مدارسنا وجامعاتنا بتعويلنا علي كتب التراث ومعها - جنباً إلى جنب - المؤلفات النحوية الحديثة وفي مقدمتها كتاب الأستاذ عباس حسن " النحو الوافي " .

قائمة المصادر والمراجع :

١- **القرآن الكريم** .

٢- **إبراهيم أنيس** "من أسرار اللغة" القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ، ١٩٧٨م.

٣- **إبراهيم السلمرائي** " في شرف اللغة العربية " (كتاب من سلسلة الأمة ، العدد ٤٤) قطر ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ١٤١٥هـ.

٤- **إبراهيم مصطفي** (ت ١٣٨٢هـ) " إحياء النحو " القاهرة : لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥١م .

٥- **ابن الأنباري** (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد ٥٧٧هـ) . " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين " ٢ ج . مصر : دار الفكر ، (د. ت) .

٦- **ابن جني** (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، ت ٣٩٢هـ) " الخصائص " تحقيق محمد علي النجار ، ٣ ج . القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٥٦م.

٧- **ابن جني** " سر صناعة الإعراب " مصر : مصطفي البابي وأولاده ، ط١ ، ١٩٥٤م .

٨- **ابن خالويه** (الحسين ابن أحمد خالويه ، ت ٣٧٠هـ) " ليس في كلام العرب" تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . مكة المكرمة ، ط٣ ، ١٩٧٩م .

٩- **ابن سنان الخفاجي** (أحمد أبو عبد الله بن محمد بن سعيد ، ت ٤١١هـ) " سر الفصاحة " . تحقيق : علي فوده : القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٢، ١٩٩٤م .

١٠- **ابن عقيل** (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، ت ٧٦٩هـ) " شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك " . تحقيق : أحمد سليم الحمصى ، محمد أحمد قاسم . طرابلس - لبنان : دارجروس، ١٩٩٠م .

١١- **ابن عقيل**" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " تحقيق : محمد محيي الدين،٢ج ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، (د . ت) .

١٢- **ابن قتيبة** (أبو محمد عبد الله بن مسلم ، ت ٢٧٦هـ) " الشعر والشعراء " بيروت ـ لبنان : دار الثقافة،١٩٦٤م .

١٣- **ابن قتيبة** " أدب الكاتب " مصر : مطبعة السعادة ، ١٩٦٣م .

١٤- **ابن مالك** (جمال الدين بن مالك الأندلسي ، ت ٦٧٢هـ) " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " تحقيق : طه محسن ، العراق : إحياء التراث الإسلامي،١٩٨٥م .

١٥- **ابن مضاء** (أحمد بن عبد الرحمن اللخمى القرطبي ، ت٥٩٢ هـ) " الرد على النحاة " تحقيق : شوقي ضيف . القاهرة : دار المعارف، ط٣ ، ١٩٨٨م .

١٦- **ابن منظور** (محمد بن المكرم الأنصاري الخزرجى ، ت ٧١١هـ) " لسان العرب " تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي . القاهرة : دار المعارف (د.ت) .

١٧- **ابن الناظم** (بدر الدين محمد ابن الإمام مالك) " شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم" تحقيق : عبد الحميد السيد ـ بيروت : دار الجيل ، (د.ت) .

١٨- **ابن هشام** (عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ت ٧٦١هـ) " أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، ومعه محمد محيي الدين (ت ١٣٩٣هـ) " عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك " صيدا : المكتبة العصرية ، ١٩٩٤م.

١٩- **ابن هشام** " شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب " بيروت ـ لبنان : دار الفكر، ١٩٩٤م .

٢٠- **ابن هشام** " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ـ بيروت : دار الفكر ، ط٦،١٩٨٥م .

٢١- **ابن يعيش** (موفق الدين بن يعيش النحوي ، ت ٦٤٣هـ) " شرح المفصل " بيروت ـ لبنان : عالم الكتب (د. ت) .

٢٢- **أبو حيان الأندلسي** (محمد بن يوسف بن علي بن حيـــان ، ت ٣٥٦هـــ) " منهج السالك في الكلام علي ألفية ابن مالك " تحقيق : سدني غلـبزر ، طبـع الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهيفن في ولاية كونيكيكت،سـنة ١٩٤٧م بأمريكا علي الآلة العربية .

٢٣- **أبو فراس الحمداني** (الحارث بن سعيد ٣٥٧هـ) " ديوان أبي فراس الحمداني " جمعه : سامي الدهان . بيروت : المعهد الفرنسي بدمشق ، مجموعـة النصـوص الشعرية ، ١٩٤٤م .

٢٤- **أحمد تيمور باشا** " السماع والقياس " القاهرة : دار الكتـاب العـربي ، ط١ ، ١٩٥٥م .

٢٥- **أحمد الحملاوي** " شذا العرف في فن الصرف " بيروت: المكتبة الثقافية ، (د.ت).

٢٦- **أحمد علم الدين الجندي** " في قواعد العربية " مصر : مكتبة الشباب ، (د.ت) .

٢٧- **أحمد بن فارس بن زكريا** (ت٣٩٥هـ) " الصاحبي في علم العربية ، (د.ت).

٢٨- **أحمد مختار عمر** " البحث اللغوي عند العرب ـ معدراسة لقضية التأثير والتـأثر " مصر : دار المعارف ، ١٩٧١م .

٢٩- **أحمد مختار عمر** "العربية الصحيحة ، دليل الباحث إلى الصواب اللغوي " مصـر : عالم الكتب ، (د.ت).

٣٠- **أحمد مختار عمر** " من قضايا النحو واللغة " القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٤م .

٣١- **أحمد مكي الأنصاري** " أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغـة " القـاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ١٩٦٤م .

٣٢- **الأحوص الأنصاري** (زيد بن عمر بن قيس الـيربوعي) " شـعر الأحـوص الأنصاري " ت : عادل سليمان جمال . قدم له شوقي ضيف . القاهرة . الهيئـة المصرية العامة للتأليف والنشر،١٩٧٠م .

٣٣- **أسعد علي** " أساسيات النحو العربي " دمشق : دار السؤال ، ط١، ١٩٨٠م.

٣٤- **الأشموني** (نور الدين علي بن محمد بن عيسي ، ت ٩٢٩هـ) " شرح الأشموني علي ألفية بن مالك " ٢ج ، تحقيق محمد محي الدين ، مصر مصطفي البابي الحلبي وأولاده . ط٣ ، ١٩٣٩م .

٣٥- **الأعشى** (ميمون بن قيس بن جندل ، ت ٧هـ) " ديوان الأعشى " تحقيق : حنّا نصر الحتي ، بيروت - لبنان : دار العربي . ط١ ، ١٩٦٨م .

٣٦- **الألوسي** (أبو الفضل شهاب الدين السيد) " روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني " ١٥ ج . مصر : دار التراث ، (د . ت) .

٣٧- **أمرؤ القيس بن حجر بن عمرو** " ديوان امرؤ القيس " بيروت : دار صادر ، ١٩٥٨ م .

٣٨- **أنور الجندي** " الفصحى لغة القران " لبنان : دار الكتاب اللبناني ، (د. ت) .

٣٩- **البخاري** (محمد بن إسماعيل ، ت٢٥٦ هـ) " متن صحيح البخاري بحاشية السندي " لبنان : دار إحياء الكتب العربية ، (د . ت) .

٤٠- **بشر بن أبي حازم الأسدي** " بشر بن أبي حازم " تحقيق : عزة حسن . سوريا - دمشق دار إحياء التراث القديم ، ١٩٦٠ م .

٤١- **البغدادي** (عبد القاهر بن عمر البغدادي ت ١٣٩٣) " خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب " . ٩ ج - تحقيق : محمد عبد السلام هارون . مصر : مكتبة الخانجي ، ط ٢ ، (د . ت) .

٤٢- **تمام حسان** " اللغة بين المعيارية والوصفية " مصر : الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .

٤٣- **الجاحظ** (أبو عثمان عمرو بن بحر ، ن ٢٥٥ هـ) " البيان والتبيين " تحقيق : محمد عبد السلام هارون . القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٠ م .

٤٤- **جرير بن عطية الخطفي** (ت ١١٦ هـ) " ديوان جرير " تأليف : محمد إسماعيل الصاوي . بيروت - لبنان : منشورات دار الحياة ، (د . ت) .

٤٥- **جميل بن عبد الله بن معمر** " شرح ديوان جميل بثينة " قدم له : سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب . بيروت ـ لبنان : منشورات دار الحياة ، (د . ت) .

٤٦- **الجوهري** (إسماعيل بن حماد الجوهري) " تاج اللغة وصحاح العربية " ٦ ج . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . القاهرة : (د . ط) ، ١٩٥٦ م .

٤٧- **الحريري** (أبو محمد القاسم بن علي الحريري) " درة الغواص في أوهام الخواص" بغداد : مكتبة المثنى ، (د . ت) .

٤٨- **خالد الأزهري** (ت ٩٠٥ هـ) " شرح التصريح على ألفية بن مالك ، ومعه حاشية يسن " ٢ ج . القاهرة : دار الفكر ، (د . ت) .

٤٩- **خديجة الحديثي** " المدارس النحوية " بغداد : جامعة بغداد . ط٢ ، ١٩٩٠ م .

٥٠- **الخضري** (محمد الخضري) " حاشية الخضري " ٢ج : بيروت : دار الفكر ، (د .ت) .

٥١- **الرازي** (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) " مختار الصحاح " . بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٥ م .

٥٢- **رمضان عبد التواب** " بحوث ومقالات في اللغة " . القاهرة : مكتبة الخانجي . ط١ ، ١٩٨٢ م .

٥٣- **الزبيدي** (محمد مرتضى الزبيدي) " تاج العروس من جواهر القاموس ".٦ ج ، مصر : المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر.ط١ ، ١٣٠٦ هـ .

٥٤- **الزمخشري** (أبو القاسم جار الله محمود الخوزامي ، ت ٤٦٧ هـ) " المفصل في صنعة الإعراب " قدم له : علي بوملحم . بيروت ـ لبنان : مكتبة الهلال .ط١ ، ١٩٩٣ م .

٥٥- **زهير بن أبي سُلمى** " شر ح ديوان زهير " قدم له : سيف الدين الكاتب ، أحمد عصام الكاتب . بيروت ـ لبنان : منشورات دار الحياة ، (د . ت) .

٥٦- **سعيد الأفغاني** " في أصول النحو " دمشق : جامعة دمشق . ط ٣ ، ١٩٦٤ م .

٥٧- **سعيد الأفغاني** " نظرات في اللغة عند أبي حزم " بيروت ـ لبنان : ١٩٦٠م

٥٨- **سيبويه** (أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر ١٨٠ هـ) " الكتاب " ، ٥ ج . تحقيق: : محمد عبد السلام هارون.بيروت - لبنان : دار الجيل . ط١ ، (د . ت) .

٥٩- **السيوطي** (عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت٩١١ هـ) " الاقتراح "، تحقيق : أحمد قاسم . القاهرة : دار السعادة ، ط١، ١٩٧٦م .

٦٠- **السيوطي** (عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت٩١١ هـ) " شرح شواهد المغني " وتصحيح : محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي .(د . ط) .

٦١- **السيوطي** (عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت٩١١ هـ) " المزهر في علوم اللغة وأنواعها " دار إحياء الكتاب العربي ، (د . ت) .

٦٢- **السيوطي** (عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت٩١١ هـ) " همع الهوا مع شرح الجوامع في علم العربية " ، ٢ ج.بيروت : دار المعرفة ، (د . ت) .

٦٣- **شوقي ضيف** " المدارس النحوية " . مصر : دار المعارف ، ط٧ ، ١٩٩٢م .

٦٤- **صابر بكر أبو السعود** " النحو العربي دراسة نصية " . مصر : دار الثقافة . (د .ت) .

٦٥- **الصبان** (محمد بن علي الصبان ، ت ١٢٠٦) " حاشية الصبان على شرح الأشموني " ، ٢ج . دار الفكر ، (د . ت) .

٦٦- **طرفة بن العبد البكري** " ديوان طرفة " .قدم له : سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب . بيروت : منشورات دار الحياة ، (د . ت) .

٦٧- **عائشة بنت الشاطئ** " لغتنا والحياة " مصر : دار المعرفة .ط٢ ، ١٩٧١م .

٦٨- **عباس حسن** " رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية " القاهرة : دار العالم العربي ، ١٩٥١م .

٦٩- **عباس حسن** " اللغة والنحويين القديم والحديث " مصر : دار المعارف ، ١٩٦٦م .

٧٠- **عباس حسن** " المتنبئ وشوقي ، دارسة ونقد وموازنة " القاهرة : مصطفي البابي الحلبي وأولاده . ط١ ، ١٩٥١ م .

٧١- **عباس حسن** " النحو الوافي " ، ٤ج . مصر : دار المعارف ، ط٤ ، ١٩٧٦ م .

٧٢- **عباس محجوب** " مشكلات تعليم العربية ، حلول نظرية وتطبيقية " قطر : دار الثقافة ، ط ١ ، ١٩٨٦م .

٧٣- **عبد الصبور شاهين** " العربية لغة العلوم والتقنية " . مصر : دار الاعتصام ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

٧٤- **عبد العال سالم مكرم** " القرآن الكريم وأثره في الدارسات النحوية " الكويت : مؤسسة علي جراح ، ط٢، ١٩٧٨م .

٧٥- **عبد العزيز القوصي وآخرون** : (أحمد يوسف ، عبد الفتاح إسماعيل ، محمد كمال خليفة) " تيسير النحو " دار الكتب الإسلامية ، (د . ت) .

٧٦- **عبد العليم إبراهيم** " النحو الوظيفي " مصر : دار المعارف ، ١٩٧٠م .

٧٧- **عبد القاهر الجرجاني** (ت ٤٧١هـ)" دلائل الإعجاز " بيروت : دار المعرفة ، (د . ت) .

٧٨- **عبد الكريم محمد الأسعد** " بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة " القاهرة : دار العلوم للطباعة والنشر ، ط١، ١٩٨٣م .

٧٩- **عبد المجيد عابدين** " المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ". القاهرة : الشبكشى ، ط١ ، ١٩٥١م.

٨٠- **عبد الهادي الفضلي** " فهرست الكتب النحوية المطبوعة " . الأردن : مكتبة المنار ، ط١، ١٩٨٦م.

٨١- **عبد الهادي الفضلي** " مراكز الدراسات النحوية " . الأردن : مكتبة المنار ، (د .ت).

٨٢- **عبد النبي محمد علي،وعباس محجوب** " المهارات اللغوية " :ج٢: منهج جامعي . الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، ١٩٩٧م .

٨٣- **عبيد الله بن قيس الرقيات** (ت٨٥ هـ) " ديوان عبد الله الرقيات " تحقيق : محمد يوسف نجم ، بيروت - لبنان : دار صادر ، ١٩٥٨م .

٨٤- **علي الجارم ، ومصطفي أمين** " النحو الواضح " للمدارس الثانوية " ، مصر : دار المعارف ، ط٢٣ ، ١٩٦٥م.

٨٥- **علي عبد الواحد وافي** " فقه اللغة " القاهرة : نهضة مصر ، ط٧، (د . ت) .

٨٦- **الفارابي** (أبو إسحق بن إبراهيم ، ت٣٥٠ هـ) " ديوان الأدب " ، تحقيق : أحمد مختار عمر . مراجعة : إبراهيم أنيس - مصر : منشورات مجمع اللغة العربية، المراقبة العامة للمعجمات وإحياء التراث ، ط١ ، ١٩٧٦م .

٨٧- **الفرزدق** (همام بن غالب بن صعصعة ، ت ١١٠هـ) " شرح ديوان الفرزدق" قدم له : سيف الدين الكاتب ، أحمد عصام الكاتب . بيروت ، منشورات دار الحياة ، (د . ت) .

٨٨- **الفيروزآبادي** (مجد الدين محمد بن يعقوب ، ت ٨١٧هـ) " القاموس المحيط"، ٤ ج . مصر : دار الجيل ، مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٢م.

٨٩- **الفيومي** (أحمد بن محمد بن علي ، ت٧٧٠ هـ) " المصباح المنير " مصر : المطبعة الأميرية ، ط٣ ، ١٩١٢م .

٩٠- **القالي** (أبو علي إسماعيل بن القاسم بن غيدون ،٣٥٦هـ) " الأمالي " مصر : المحمية ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣٢٤هـ .

٩١- **القفطي** (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف) " إنباه الرواة علي أنباه النحاة " . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . مصر : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠م .

٩٢- **مالك بن أنس** " الموطأ " . صححه وخرج أحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة : دار الحديث ، (د.ت) .

٩٣- **المتنبئ** (أبو الطيب أحمد بن الحسين ، ت ٣٥٤ هـ) " شرح ديوان المتنبئ " قدم له : سيف الدين الكاتب ، أحمد عصام الكاتب . بيروت : منشورات دار الحياة ، (د.ت) .

٩٤- **محمد حماسة عبد اللطيف** " لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية " . القاهرة : دار الشروق ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

٩٥- **محمد شوقي أمين** " القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤م إلى ١٩٧٨م " مصر : شئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٩م .

٩٦- **محمد عبد السلام هارون** " معجم الشواهد العربية " مصر : مكتبة الخـــانجي ، ط١، ١٩٧٢م .

٩٧- **محمد علي النجار** " لغويات " . مصر : دار الكتاب الغربي ، (د.ت) .

٩٨- **محمد فؤاد عبد الباقي** " المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم " . بيروت : دار الفكر، ١٩٨٦م .

٩٩- **محمد عيد** " في أصول النحو العربي في نظر النحاة وعلم اللغة الحديث " القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٣م .

١٠٠- **محمد عيد** " النحو المصفي " . القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٨٠م .

١٠١- **محمد مهدي علام** " المجمعيون في خمسين عاماً " . القاهرة : مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٦م .

١٠٢- **مسلم بن الحجاج النيسابوري** (ت ٢٦١هـــ) . " صحيح مسلم بشرح النووي " بيروت ـ لبنان : دار الكتب العلمية ، (د . ت) .

١٠٣- **مهدي المخزومي** " النحو الغربي ، قواعد وتطبيق علي المنهج العلمي الحديث " . مصر: مصطفي البابي الحلبي وأولاده ، ط١ ، ١٩٦٦م .

١٠٤- **النابغة الذبياني** (زياد بن معاوية) " شرح ديوان النابغة الذبياني " . بيروت ـ لبنـــان : منشورات دار الحياة ، (د . ت) .

١٠٥- **الهذليون** " شرح ديوان الهذليين " . القاهرة : مطبعـــة دار الكتـــب المصريـــة ، ط١ ١٩٤٥م .

الدوريات :

١- **مجلة مجمع اللغة الأردني** (مستل) (دون ذكر العدد) .

٢- **مجلـــــة المجمـــــــع اللغـــــــوي القـــــــاهري** (الأعـــــــداد : ١،٢٢،٢٥،٢٦،٣٠،٣٤،٣٥،٣٧،٤٥،٤٦،٧٨)

٣- **مجلة المقتطف** ، عدد يوليو ١٩٣٥م .

٤- **محاضر جلسات المجمع القاهري** (دورة انعقاده : الأولى ، الثالثة ، الرابعة ، الســـابعة والثلاثون ، الثامنة والثلاثون) .

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	أ
الشكر والعرفان	ب
المقدمة	ج - هـ
الباب الأول	
تعريف بعباس حسن وبكتابه "النحو الوافي"	١ -٢٣
الفصل الأول – ترجمة لعباس حسن	٢-١٣
الفصل الثاني – تعريف بكتابه "النحو الوافي"	١٤-٢٣
الباب الثاني	
منهجه في التعامل مع الأمثلة والخلافات النحوية	٢٤-٦١
الفصل الأول – إيعاده للأمثلة المتكررة والشواهد الموروثة	٢٥-٤٢
موقف عباس حسن من الأمثلة القديمة	٢٨
الأمثلة فى كتاب "النحو الوافي"	٣٠
إبعاده الشواهد الموروثة المعقدة	٣٥
الفصل الثاني – تنقيته للنحو من الخلافات	٤٣-٦١
موقف الأستاذ عباس حسن من الخلافات النحوية	٤٦
معالجة الخلافات فى كتاب "النحو الوافي"	٤٨
الباب الثالث	
موقفه من التعليلات والعوامل	٦٣-١١٦
الفصل الأول – رفضه للتعليلات النحوية	٦٤-٩٦
الأستاذ عباس حسن رافضاً لتعليلات النحوية	٧٠
النوع الأول من التعليلات	٧٣
النوع الثاني من التعليلات	٨٠
الأوهام النحوية	٩٢
الفصل الثاني – نظرته للعوامل ولمنزلتها في النحو	٩٧-١١٦
أصول فلسفة العامل	٩٩
موقف عباس حسن من العوامل	١٠٣
نماذج رفضها عباس حسن	١٠٨

الباب الرابع	
الاتساع والقياس عند عباس حسن	١١٧-١٨١
الفصل الأول – تحديده للقياس ونماذج لتطبيقه	١١٨-١٤٧
نماذج لما يتعلق بالقلة النسبية	١٢٦
نماذج للقلة الذاتية	١٣٣
تطبيق القياس على مسائل في النحو والصرف	١٣٩
النحاة الذين يعطلون القياس ، وموقف عباس حسن منهم	١٤١
الفصل الثاني – دائرة القياس بين الاتساع والتضييق	١٤٩-١٨١
نماذج تطبيقية على ما ضيق فيه القياس	١٤٩
توسيع عباس حسن للقياس	١٥٣
موازنة بين المدرستين : البصرية والكوفية في استخدام القياس	١٥٣
أمثلة لاتساع عباس حسن في القياس	١٥٨
الخاتمة	١٨٢
الفهارس	١٨٥
فهرست الآيات	١٨٦
فهرست الحديث	١٨٨
فهرست الأمثلة والشواهد الشعرية	١٨٩
قائمة المصادر والمراجع	١٩٢
فهرست الموضوعات	٢٠١